کفایه شرحی اصلی

٤

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KÜTÜPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1186/1-2

١٢٥٧ عدد

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده ١١٧٥

١٤٥٩

RAĞIP P.
Ka. N,
1349

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صرف قلوب العلماء الاعلام • نحو العلوم الموصلة
الى دار السلام • والصلوة والسلام على خير الانام • وافضل
الرسل الكرام • في الماضي والحال والاستقبال بلا كلام • محمد
الامر الناهي عليه التحية والسلام • وعلى آله الذين هم اصحاب
الاخلاق العظام • وعلى اصحابه الذين هم ارباب الشيم الفخام •
اما بعد فيقول العبد الضعيف الشيخ احمد المفتقر الى القوي
الصمد الساكن بمدينة قوشاداسي • عفى عنه ربه بلطفه
الوفي • لما كان علم الصرف هو ام العلوم والسلم للقصر العالي •
والاصل الاصيل لدوحة العلم السامي • وكان كفاية المبتدي •
للشيخ الفاضل التقي • الامام المتقي • صاحب الطريقة المحمدية محمد
بن بير علي • الشهير بالفاضل البركوي • روح الله روحه • ورزقنا
عفوه وصبوحه • بفضله القوي • كتاباً كافلاً لقواعد مهمة • ومتناً
متيناً حافلاً لفوائد جمة • يليق ان يصرف اليه الهمة • احسن الصرفية
ترتيباً • واتمها تحريراً • واعظمها نفعاً • واكثرها لاصول جمعاً • مشتملاً
على زبدة الافكار • وعمدة الانظار • جزيل الالفاظ • ملحوظ الالحاظ •
موجزاً غاية الايجاز • لا كالتعمية والالغاز • لا عثرة فيه ولا زلل •
ولا هفوة ولا خلل شعر اذا رأت الحذاق غرة وجهها • جعلت لهم
عقداً ودراً منضداً • وكذا قد غدا لها ايدي الطلاب • وتطاول الى

الهام اعناق اولي الالباب • وقد كنت ادرسها من ابان الامر •
وعنفوان العمر • وكانت محتاجاً الى الشرح اقترح مني بعض الاحبة
الالبة ان اشرحها • ولكن قد كان لاستاذي المحقق الشيخ المفتي
مصطفى بن حمزه • اسكنهما الله تع بحبوحة الجنة • محشي الامتحان
وشارح الاظهار بعض تسويدات عليها لشرحها • وقد توفي رحمه
ولم يوفق له تصحيحه ولا تبييض ما سوده الا مقدار جزء • وقد
شاع هذا بين الطلبة • وقد صدر في ذلك الاستاذ الامر المؤكد
بالتتميم والتبييض • وحمل هذا التمهيد الوعد المؤكد بالامتثال • ومع
هذا قد سألني هذا اولئك البعض بالابتهال • فلزم تبييض اثره
الجميل وتصحيحه وتكميله واظهاره • وكلما نويت بشروعها طويت • ونهضت
لاتمام ما نويت • عرضت لي العوائق والنوائب • وحدثت بحكمة الله
سبحانه من الشوائب • ما يحول اكثرها بين المرء وقلبه • ويصدي
مرآة فكره وعقله • ويزول بها رونق خاطره • ويذهب رونق
باطنه وظاهره • الى ان تداركني لطف من ربي • وتماسكت لي عودة
من فهمي ولبي • فاقبلت على اتمام الكتاب • وانتظام تلك الفصول
والابواب • فشمرت عن ساق الجد فتتبعت الكتب بقدر وسعي
فجعلت مسوداته الشريفة اصلاً واساساً • وتصرفت فيها بما هو
الحري بالتصرف كزيادة الفوائد • ونقص الزوائد • وغيرهما فشرحت
الكفاية على قدر طاقتي • معترفاً بقلة بضاعتي • متوكلاً على الله وعليه

اعتمادي • شرحاً يفتح بسط ايجازها • ويحل اشكالها ••
وتفصيل اجمالها • وتحقيق المرام ووفق المراد • فوق المعتاد ••
بالفاظ ينفتح لها الآذان ويتنور بها السطور • ومعان يتهلل بها
وجوه الاوراق وينشرح بها الصدور • فجاء بحمد الله كنزاً مدفوناً
من جواهر الفوائد • ولما مشحوناً بنفائس الفوائد • وسميته بعناية
المبتغي • في شرح كفاية المبتدي شعر الهي كما اعطيت للتمني عطية
ثبوتاً لدى الاعصار دهراً مخلداً • وها انا اشرع في شرح الكتاب •
مستعيناً بالملك الوهاب فاقول لما اراد المصنف النحرير الاقتفاء
والتأسي باسلوب الكتاب اللطيف المجيد • والعمل بالحديث الشريف
الحميد • والاجماع الحنيف الاكيد • لئلا يكون كتابه اقطع واجذم • بل
يكون ميموناً واكمل واتم • وليكون مؤدياً بالحق شيء من النعم التي يذكرها
هذا الكتاب استبقاءً للعتيد • واستيفاء للمزيد • ولم يقنع ولم يرض
بالاكتفاء بمجرد الذكر في الصدر بل قصد ذكراً جميلاً وعملاً كميلاً واثراً
جميلاً يبقى دهر الداهرين فرغب في الكتب في الصدر فافتتح كتابه
المستطاب الذي هو اللباب • بل ان هذا لشيء عجاب • كما لا يخفى على
من عثر على جواهر مسائله وعوائده ووقف على زواهر فوائده من
ذوي الابصار واولى الالباب بالبسملة المباركة وعقبها بالحمدلة
المتبركة فقال بسم الله الرحمن الرحيم اي متلبساً ومتبركاً ومستعيناً
به اصنف او نصنيفي او ابتدئ او ابتدائي الكتاب او نقول لما كان

قوله اي ملابساً الخ فالباء للملابسة او الاستعانة الاول مختار صاحب الكشاف والثاني مختار الامام البيضاوي والجار متعلق باصنف مثلاً وهو الاحسن لان بهذا الفصد والاولى ان يقدر لكل فاعل ما يجعل التسمية مبدءاً له وكونها في المتعلق لانه تقدم المولى بيننا اهم وعلى الاختصاص او لرد النعظيم او اولى في كل وجد ... قوله مبتركاً يعني ان الباء الملابسة بين متعلقها ومدخولها على وجه التبرك فافهم

قوله باسلوب الكتاب يشير الى ما في التلويح وحاشيتي الخيالي والبهشتي وحاشية الاحمدية من انه ترتيب كتابه ترتيب الكتاب المجيد وكذا الاجماع والانقياد فيه والحديث الشريف بعضهم لئلا نقول قوله كذا قبله وقوله عليه السلام كل امر ذي بال يعني اي حديث الابتداء منه قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم قوله شرعاً اي امر ذي بال اي فعل مطلقاً ذي بال اي ذي شان واسلوب الكلام كل امر اي شهادة الذوق واصله فابتر وان كلاً منهما امر والمراد عند المقصود اي بتسمية او يحمد او المقصود انه يبدأ بعض حواشي التلويح قوله ابتر اي كالمرم ... ابتر اي غير تام وغير معتد به شرعاً وكذا اجذم وهكذا فيتسلسل كذا في بعض حواشي فتدبر

كان اقدم الوجودات الاربعة وهي العيني ثم الذهني الحقيقيان عند
قوم ثم اللفظي ثم الخطي المجازيان وجودات الله تعالى الغني الفياض
وكان موفقة في اول المعارف وذكر اسمه الشريف اول الاذكار
ونقش اسمه وخطه اول النقوش والخطوط وكان احتياج العبد
الى افاده على الكتب اشد الاحتياجات لزم التوجه اليه اولا في
الاستفاضة بالاستعانة والتبرك باسمه المبارك الاقدام كالمسمى
ولهذا الشرف عن صدر الرسالة حديث البسملة واشار بنقش
اسمه اولا الى ان الاستعانة والتبرك يحصلان بمجرد نقش اسمه
ونقوشه فما بال الذكر اللساني والفكر الجناني كذا افاده بعض
الفضلاء وقال مولانا الفاضل عصام الدين في شرح التلخيص
الشهير بالاطول ونصب الكتابة علامة على افتتاحه باجمة على مدبه
من صفحة الدهر الغير المتناهي اذ التيمن باسم الله والافتتاح
بجمعه اجل منقبة بها الرجل يباهي وباجلة اهل الدين واليقين
يضاهي انتهى وانت خبير بان ذكر التسمية والتحية في صدد رصدق
بلا تخلل اجنبي بينهما وبين الابتداء في حكم ذكرهما في كل جزء من اجزائه
بناء على بقاء بركتهما والاستعانة بهما الا ان تحتم كما في حاشية
الخيالي للفاضل البهشتي وقال العلامة التفتازاني في التلويح يكفي
بالعمل بالسنة ان يذكر التسمية باللسان او يخطر بالبال او يكتب على
قصد التبرك من غير ان يجعل جزءاً من الكتاب انتهى وقال بعض الافاضل
من شراح رسالة الاستعارة الليثية

ويجوز ان يكون في الحروف بعد ... العادية في كانت بالنقاية محه

قوله لغةً او عرفاً ناظر الى الكل من الثلثة وكلمة او لمنع الخلو فالوجوه سبعة قوله كذلك اشارة الى ما سبق من وجوه الحمد
ناظر الى قوله او جميعه او الكامل منه جميعاً قال الاجمالات احد وعشرون و في مادة الواو من القاموس اللغة اصوات يعبر بها كل
قوم عن اغراضهم وجمعها لغات ولغون و في شرح الكشاف للعلامة سعد الدين اللغات هي الالفاظ الموضوعة جمع لغة كثبة
وثبات واصلها لغيٌ ولغو والهاء عوض قوله اخص من وجه لان الوجه الاول اختصاصه بالله ان الوصف هو الذكر والثاني
كونه في مقابلة الانعام وعدمه بخلاف الثاني واما شمول قوله تع وان من شيء الا يسبح بحمده ففي المجاز اذ الاثنان لا ذكر الاشياء

قوله مختص به تع اللام فيه للاختصاص او الاستغراق على الوجهين والثاني في الاول لافادة تعريف الجنس اليه اما بله بعضه وابد الثاني بكونه مناسباً لما له بمناسبة المقام

قوله علم للذات الواجب الى ليس هذا تعريفه بل بيان لمدلوله مما انتقاض بالالفاظ المرادفة من اللغات الفارسية وغيرها وتخصيصه بالوصف الاول اشارة الى كونه الكل الصفات ورتبها ص اختصاصها بجنابه تع والثاني لبيانه سبب مصدر الجنس او الجميع المستفاد من الحمد

قوله على المصدرية اي نثبتها مدحاً لكماله اي التنقيص وتشريعها اللفظ في الاول الى الكمالية كما في الاول ايضاً

والتدافع بين الحديثين غير وارد لان البدء المذكور فيهما بمعنى التقديم
على ما في المقصود هذا كلامه وفي دفع التدافع كلام في كتب الحديث والكلام
وغيرها وليس هذا محل تفصيله فليتتبع وليتدبر الحمد لغةً الوصف بالجميل
تعظيماً على الجميل الاختياري مطلقاً وعرفاً الفعل المشعر بتعظيم المنعم
قصداً لانعامه مطلقاً والاول اخص من وجه واعم من وجه من الثاني اي جنس
الحمدية او المحمودية او ما يطلق عليه لغةً او عرفاً او جميعه او الكامل منه ص
كذلك ثابت لله مختص به تع او مستحق له سبحانه ولفظة الجلالة
علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال المنزه عن كل
صفات النقصان وعدم ذكرهم الثاني لاستلزام رب العالمين اي
مالكهم او مبلغهم الى كمالهم شيئاً فشيئاً آناً فآناً الرب صفة مشبهة او
مصدر نعت به او مقصور من رابٍّ كذا في شرح الكشاف وانوار التنزيل
فافهم والعالم ما يعلم به الشيء كما ان الخاتم ما يختم به غلب فيما يعلم
به الصانع مما سواه تع من الاعيان والاعراض وانما جمع توضيحاً ص
لشموله للاجناس المختلفة وجمع العقلاء تغليباً لهم لشرفهم على غيرهم
وقال العلامة مجد الدين الفيروزابادي في القاموس المحيط العالم الخلق
كله وقد يجمع فيحمل بالواو والنون غيره وغيرا سم هذا ثم ان جملة البسملة
والحمدلة اقتباس من القرآن ثم انه لما سمي وحمد للوهاب وصدر بهما ص
الكتاب وتبرك واستعان على النفع والاتمام على وجه التعظيم ص
والاحترام وكما ذكر بتمام الاهتمام وقد كان ذلك امراً عظيماً لازم الاهتما

الاهتمام بالاستشفاع باقرب الانام كما يستشفع في الامور العظام
الى الامير الاعظم بحبيبه الاقرب الاكرم لزم ان يستشفع بالصلوة والثناء
على من هو الشفيع للخلق المشفع عند الخالق المطلق لا سيما نزل فيه
صلوا عليه وسلموا تسليماً وروي كل امر ذي بال لم يبدأ فيه
بذكر الله ثم بالصلوة على فهو اقطع ممحوق من كل بركة كما في اوائل شرح
المشكاة للفاضل المحقق الشيخ علي القاري وفي التلويح لما كان اجل
النعم الواصلة الى العبد هو دين الاسلام وبه التوصل الى النعم
الدائم في دار السلام وذلك بتوسط النبي عليه السلام صار الدعاء
له تلو الثناء على الله سبحانه هذا وايضاً لما كان الشكر للمنعم واجباً
كما قال وقال عليه السلام من اتى اليه معروف فليكافئ به فان لم يستطع
فليذكره لان من ذكره فقد شكره وقال ان اشكر الناس لله اشكرهم
للناس وقال لا يشكر الله من لا يشكر الناس كذا في جلاء القلوب
للمصنف النحرير وغيره لزم ذلك التلو او نقول لما كان الانسان متعلقاً
بالعلائق ومكدراً بكدورات الخلائق وكان الفياض منزهاً عن امثالها
وجب الاستعانة منه بمتوسط كامل ذي جهتي التجرد والتعلق
وذلك هو الرسول اذ لا شك ان المناسبة بينهما اوفر فلذلك لزم
التوسل فيها بذلك وذلك انما يحصل بالمناسبة في البين فيتوسل اليها
بافضل الوسائل وهو الصلوة والثناء ولما كان المناسبة بين آله
واصحابه اتم والكل لزم تحصيلها بالاتباع اذ كلما كان وجود المناسبة

الكثر كان الاستفادة والاستحضار اقرب واوفر فاتبعهم اياه
عليه السلام فيه كما علّم عليه السلام كذا في الحاشية العادية على
الفوائد الاحمدية على الفوائد الفنارية واما الاستقلال فهي
كان في امتحان الاذكياء للمصنف النحرير وغيره وقال بعض شراح رسالة
الاستعارة الليثية واتبعها الصلوة على اله للامر بالاتباع من
الشارع الواجب الاتباع حيث قال عليه الصلوة والسلام قولوا
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد انتهى وتكلم بر نفي بالاكتفاء ببعض الذكر
لمثل ما ذكر اردفها بالصلوة على ذلك الشفيع المنيع وعلى آله فقال
والصلوة في القاموس المحيط الصلوة الدعاء والرحمة والاستغفار
وحسن الثناء من الله على رسوله وكذا في الصحاح وغيره وقيل انها
في اللغة الدعاء او التعظيم من الله العلي العظيم اي لطف ومغفرة
واحسان ومن الملائكة والمؤمنين اي طلبهم اياها منه سبحانه وتتنوع
بالاضافة الى محالها الثلثة انواع تنوع الاجناس بالفصول وتشترك
بينها معنى فلا يضر العموم وكذا قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ومآلها الى تفضله تع عليه السلام
وطلب الطف تفضيله اياه منه سبحانه له عليه السلام يعني ان جنس
احسان ومغفرة وفضله الحاصل بمحض لطف وبطلبهم اياه منه اللهم
اليهم بمجرد فضله او جميع ذلك فائض او نازل او كائن على محمد والحصر
المستفاد من تعريف المسند اليه ادعائي او الاستغراق عرفي ومحمد

الحمد خبرية لفظة ودعائية معنى وتعديته بعلى لحمد له والصلوة من الله
اذا اريد الرحمة واظهار المزية وتعديته بعلى مطلقا للضرر
الاستعلاء ونوهم بعضهم انه على مختص بفعل
والسلام للنفع وليس كذلك بل هو لتكرار حاله ودعا عليه
تارة يتعدى باللام ومرة بعلى كما انه [illegible] يعني
وشهد له وعليه وحكم له وعليه لا تنافيه [illegible] في
دعا له ودعا فانه لا يلزم توافق المترادفين في
التعدية الا ترى انه لا ينافيه صلى له مع ان الصلوة
انما وردت بمعنى الدعا فزال الاشكال من اصله
علي القاري شرح نخبة الفكر في علم الاثر

قوله [illegible] فائض عليه [illegible] تعلق بها ظاهرا [illegible] لكان عليه بمعنى
وفيه ان التعلق لكائن بعيد لفظة معنى [illegible]
افاده

[illegible]

ومحمد اشرف اسماء نبينا ورسولنا عليه صلوة السلام وسلام
ربنا واسماؤه عليه السلام خمسة او ستة او سبعة او تسعة
او تسعون او ثلثمائة او تزيد على اربعمائة او الف والمراد
الاوصاف فكل الاسماء التي وردت اوصاف مدح واذا كان
كذلك فله عليه السلام من كل وصف اسم مختص به او غالب
عليه او مشترك فلا جرم بلغت الى ما ذكر بل اكثر مما ذكر هذا
ملخص ما في المواهب اللدنية فارجع اليه وقال الفاضل القهستاني
الف عند بعضهم وقيل ثلثمائة وقيل تسعة وتسعون وانما سمي
محمد بالالهام انتهى ومن المعلوم ان كثرة الاسامي باعتبار الاوصاف
الشريفة تدل على شرف المسمى كما في لوامع الفاتحة الشريفة
ولقد اصاب في عطف واله اي اتباعه صحابة او غيرهم ولو
اردفه بالصحابة لكان غاية في الاصابة ولو اعاد على لكان اعلى
ولو قرن بالصلوة السلام لسلم عن الاعتذار بالتمام بدلك على
ذلك النقل الصحيح والعقل الصريح اجمعين تأكيدا لآل وجوز الوصف
والحال فليتأمل بصدق البال والكل مقام مقال وتفصيل بعض
ما ذكر في هذا المقام وتحقيقه على وجه يسهل المرام مسطور في نتائج
الافكار لاستاذنا المحقق المدقق شرح اظهار الاسرار للنحرير
الموفق نفعنا الله ببركاتهما ووفقنا الموفق وعصمنا العاصم عما
يشين ويصم وابدانا في المطالعة والممارسة والمدارسة على وجه

قوله بالالهام الالهي قال الشيخ القسطلاني في المواهب
اللدنية لكان عبد المطلب قد رأى في منامه كان سلسلة
من فضة خرجت من ظهره لها طرف في السماء وطرف
في الارض وطرف في المشرق وطرف في المغرب ثم عادت كانها شجرة على
كل ورقة منها نور واذا اهل المشرق والمغرب كانهم
يتعلقون بها فقصها فعبرت له بمولود يكون من صلبه
يتبعه اهل المشرق واهل المغرب ويحمده اهل السماء
والارض فلذلك سماه محمدا مع ما حدثته به امه
امنة حين قيل لها انك قد حملت بسيد هذه
الامة فاذا وضعته فسميه محمدا ومن ثم سماه
قال لما ولد النبي عم عق عنه عبد المطلب [illegible] وسماه محمدا
فقيل له يا ابا الحارث ما حملك على ان تسميه محمدا ولم
تسمه باسم ابائه قال اردت ان يحمده الله في السماء
ويحمده الناس في الارض انتهى ملخصه

قوله عن الاعتذار [illegible] ومنه التنبيه بالتزكية على عدم
الكراهة التي قال بها الامام النووي [illegible]
[illegible] على انه يجوز ان يكون في
[illegible] وقال الامام احمد وقال عليه السلام
افضل العبادات اللهم صل على محمد [illegible] اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد [illegible]
الصحابة وقال الفاضل العصام [illegible] في شرح رسالة
الاستعارة الليثية [illegible]
الا ان [illegible]
تجدها في القاموس فتبصر ملخصه

النظر والمناظرة وقولنا تاكيد لدال هذا هو الاصل الابلغ المشهور
والمتفق الذي عليه الجمهور وكذا افرغناه على الاسلوب المذكور
واشرنا الى ضعف الاخرين بالتعبير بالتجويز وصيغة التمريض وتجويز
الاول الفاضل الفهستاني وكل مبناه على انه موقوف بنفسه كما في
حاشية المولى السعدي وغيرها على انوار التنزيل في سورة الحجر او على جعل
اضافة الآل على العهد الذهني او على ما قيل ان الموقوف باللام مطلقا كالنكرة
على ما نقله الفاضل الحفيد في حاشية المختصر من شرح المفتاح لجده
العلامة سعد الدين ومن المعلوم ان الاضافة كاللام وتجويز الثاني
مولانا خسرو حيث قال في المرآة حال وقال بعض فضلاء عصرنا في حاشية
الصواب تاكيد انتهى في الصحاح ومختاره ان اجمع واجمعون وسائر نظائره
لا تكون الا تاكيدا تابعا لما قبله لا يبتدأ به ولا يخبر به ولا عنه ولا يكون فاعلا
ومفعولا وفي القاموس ولم يجز في اجمعين وجمع الا التوكيد ولكنه قال
فيه بعده واجازه ابن درستويه حالية اجمعين وهو الصحيح بالوجهين
وروي فصلوا جلوسا اجمعين واجمعون يعني الحالية والتاكيدية فذكر
التجويز انما هو على اجازته المصحح وفي المغرب وفي حديث الامام واذا صلى
جالسا فصلوا جلوسا اجمعين واذا صلى قاعدا فصلوا قعودا اجمعين
هكذا في سنن ابي داود متفق الجمع وهذا اذا كان محفوظا نصبه
على توهم الحال والا فالصواب من حيث الصنعة اجمعون بالواو تاكيدا
للضمير المرفوع المستكن في جلوسا او قعودا انتهى والتحقيق في النحو وفي

وفي تفسير قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون في الحجر واما وجه
عدوله عن التوكيد فمر آنفا ليس علينا عهدته هنا ثم ان الصلوة
كتبت بالواو على لغة من يميل الالف اي الواو وكذا نحو الحيوة والزكوة
والربوا كذا في الكشاف وقيل ايماء الى انقلابه وقال العلامة الثاني
المحقق التفتازاني في شرح المختصر المحقق عز الدين الزنجاني والحق ان مثل
ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقلته وفي غيره بالالف هذا
وكذا نرى اكثر الثقات كالجوهري وامثاله يكتبون امثاله بالالف
واما اذا اضيف او ثنيت فبالالف البتة كما في شرح فقه الكيداني
للفاضل الفهستاني وتمام الوفاء بالواو وفي تمامه لما شرع وبعد في الظروف
المبنية على الضم المنقطعة عن الاضافة اي بعد الفراغ عن البسملة
والحمدلة والصلوة على ما هو رأي بعض المحققين وهو الحق كما في الاطول
وفيه ايضا ان المقصود منه تذكير ابتداء تاليفه بهذه الامور المتبركة
ليكون مع التبرك والتيمن آن الشروع غير ذاهل عنها فيزيد في التيمن
والتبرك هذا واذا فرد اعلم بحذف انت او انا فاقول فخبار وما سبق
انشاءات والواو عطفية او ابتدائية ويجوز عطف القصة على
القصة ايضا فلنبدأ فاعلم ونقول فقول ان كل كلمة وهي على ما قالوا
اللفظ الموضوع لمعنى مفرد والمراد ما كان حقيقة كضرب او حكما كالفز
وضربا وضربوا مطلقا ولما كان بحث الصرف اصالة مقصورا على الاوضاع
النوعية القياسية والتغيرات القياسية وكان الاولى هي المقصودة

الاصلية منه والمستلزمة المستتبعة لمعرفة بعض انواع الثانية
كتغير اجابة وقيام مصدر قام والمدار لمعرفة بعضها الاخر كتغير
فبير قال بعد وفيه وكذا قدمها عليها وكانت تلك الاولى متنوعة على
نوعين اشتقاقية وهي ما دل على الحدث وحده كتغير او مع غيره كتغير
وناصر وغير اشتقاقية وهي ما بخلافه كالمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع
وكان الاولى منهما اكثر عددا واسنى لا وفائدة من الثانية نظراء
عليها خصها بالذكر وقيد الكلمة بقوله اشتقاقية اي منسوبة الى الاشتقاق
مشتقا منها او مشتقا لخروج المصغر والمنسوب تركهما رأسا لتغير معرفتهما
لا سيما للمبتدي لكثرة التغير فيهما على ما في الشافية والمفصل والكتاب
لغاية المبتدي والتثنية والجمع ايضا الا انه ذكر منهما ما بطرأ على ب
الاشتقاق والمنفي به عما بطرأ على غيرها لظهور المقابلة لعدم كثرة
التغير فيه والحرف وسائر الجوامد تركهما اذ لا تصرف ولا اقياس فيهما و
ولقد احسن حيث عمم المقسم ولم يقتصر على الافعال كما فعله البعض
وكما كان لها تقسيمات ثلث متداخلة باعتبار المادة والصيغة معا
والمادة فقط والصيغة فقط لا بد من معرفتها اولا في البحث عنها
كما سيأتي اراد بيانها مرتبة فهي مقدمة وان لم يعنون بها فشرع
بتفصيل في الاول فقال ان تجرد اي خلا ماضيه لا مصدره ولا مضارعه ولا غيره
من المشتقات اي الكلمة باعتبار كونها لفظا او فعلا واسما او مشتقا
ومشتقا منه لانها هي المقصودة وكل تجرد احاطة الافراد وقيل اي

اي كل باعتبار لفظه المفرد المثنى والمجموع المذكر لا المؤنث الغائب
لا المخاطب والمتكلم وحده او مع غيره صفات للماضي او كل تنزل المتلو او
الاخير للاول اما المصدر فلعدم تجرده عن الزائد كثيرا واما غيره فلعدم تجرده
عنه اصلا واما المؤنث فلانه لا يخلو عن حرف التأنيث اصلا واما ما
عداه من المثنى وغيره فلان المرفوع المتصل لما عد جزءا في الفعل لكان
معه كالكلمة الواحدة صار كالحرف الزائد عليه وجزءا فيما ذا نه بحيث
لم يميز المبتدي بادي بدء بين كونه حرفا زائدا او جزءا وبين كونه كلمة
برأسها حقيقة كي يجرد عنه الا في الماضي المفرد المذكر الغائب فهو الذي
بان يكون معيارا ومقياسا ومناطا لجهة الوحدة اذ به يحصل المتوقف
وهو المراد بالمطلق في كلامهم حتى حمل عليه التحرير في امعان الانظار مقصود
صاحب المقصود وعليها رحمة المعبود بترتيب الامثلة لما قرأنه هو
الاصل من كل وجه فلله دره حيث صرح بالمقصود وفي الامعان اعلم
ان تسمية الفعل معروفا ومجهولا وغائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز لغوي
من قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل هنا على الملزوم وهو الفعل
انتهى وكذا تسمية مثنى ومجموعا الا ان التسمية بهما او بالمخاطب
والمتكلم باعتبار الفاعل المضمر وبالمعروف والمجهول والغائب باعتبار
الفاعل مطلقا كذا في شرح التحرير لرسالة الامثلة الفصلية له
وقوله مجاز قلت بل صارت حقيقة اصطلاحية بحيث لا تحتاج الى القرينة
في فهم عن حرف زائد عليه او المراد به الاصطلاحي يسمى هذا القسم

منها في اصطلاح الصرفيين وهكذا اثر الشارح في الكتاب المجرد التجرد
ماضيه المذكور الذي هو اصل هذا الصنف في المشتقات واما تسميته
نفسه به فانما تفهم بالاولوية كما لا يخفى وسيجيء في تعريف الشارح المجرد ما يتعلق
به فلا تغفل واصلياً ايضاً لاصالة جميع حروفه وان لم يجرد ماضيه
المذكور عنه بل اشتمل عليه اي على ذلك الحرف الزائد يسمى هذا القسم
منها مزيداً فيه نائب الفاعل المزيد فيه ضمير فيه او هو مسند الى مصدره
المعهود وفيه ظرف له اي موقعاً فيه الزيادة وقس عليه امثاله فافهم
وذا زيادة وانما سمي بهما لوجود الزائد في ذلك الماضي والمجرد منها ان
كان ماضيه اي المجرد المؤد المذكر الغائب مشتملاً او معقوداً على ثلثة احرف
فقط لتبادره بمعونة المقام اصول لم يذكره لعدم الحاجة اليه اذ لا احتمال
لزيادتها على ان المقسم هو المجرد يسمى هذا القسم المجرد ثلاثياً لكون
بعض افراد صنفه الذي هو الماضي على ثلثة فالنسبة الى الاصل الثلثة
لا الى الثلث المعدول من ثلثة ثلثة كما في العدد فينبغي فتح الثاء فيه كذا
في شرح الشافية وغيرها لكنهم لما غيروه معنى حيث جعلوه اسماً
لهذا النوع والعقوه بمعنى النسبة وصار الياء جزءاً منه كياء كرسي
غيروه لفظاً وضموا الثاء ولم يفتحوها لبدل التغيير كذا ذكره بعض الفضلاء
في شرح مختصر عز الدين المسمى بسبف الشروح وفي شرح الشافية في بحث النسبة
لمولانا الفاضل السيد عبد الله ان التغيير يجر الى التغيير وكذا الرباعي وغيره
وكل التغيير فيها شاذ وغير قياسي فتدبر مجرداً وان كان ماضيه الذي ذكر

قوله اي موقعاً فيه الحرف هذا التفسير منتظم لتمام الكتاب بالنظر الى التركيب اللغوي ... هذا البيان لقب هذا القسم في الاصطلاح فقط فانه ينفك في نظائره
قوله اذ الاعتبارات اذ التعدد والصلاحية في الثلثة كما قالوا الابتداء والوقف والفصل

ذكر على اربعة احرف اصول ولم يذكر لان المقسم هو المجرد فلا حاجة
اليه يسمى هذا القسم المجرد رباعياً المثل ما في الثلاثي مجرداً او المزيد
فيه منها ان زيد اي ان اوقع الزيادة فيه اي في المزيد فيه على الثلاثي
المجرد حرفاً كان الزائد او حرفين او ثلثة يسمى هذا القسم منه مزيد
الثلاثي وثلاثياً مزيداً فيه للزيادة على الثلاثي المجرد في الماضي المذكور
وان زيد فيه على الرباعي المجرد يسمى هذا القسم مزيد الرباعي ورباعياً
مزيداً فيه للزيادة على الرباعي المجرد في ذلك الماضي وكل اي كل واحد من
هذه الاربعة في الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه ان
سلمت وخلت حروفه الاصول في الموزون التي تقابل بالفاء والعين
واللام في الوزن عن الهمزة قدمها لكون الشروع فيما بعده بتفصيل
والتضعيف من الضعف بالكسر قدمه لمناسبته للهمزة في كونه ملحقاً
بحروف العلة وقدمهما بخلاف ما سيأتي للاهتمام في هذا المقام بسبب
لصحتهما حقيقة على ما عليه الجمهور قد يشكل اليه تعقيب الصحيح بالمهموز
والمضاعف وعطف حروف العلة وقولهم بالحاقهما بها ووجهه تصرفهما
تصرفها وانقلابهما اليها تارات حتى عدهما البعض منها لهذا اما الهمزة
فمثل الحذف والقلب كسل وأمن في اسأل وأمن واما التضعيف
فيهما ايضاً كتقضي البازي وفظلتم تفكهون في تقضض وظللتم
على ما في باب المهموز والمضاعف وهو اي التضعيف في الوقف كون العين
واللام اي ما يقابل بهما في الوزن وهذا هو المراد بقول من قال الحرفين

فلقد اصاب في التصريح بهماد النعيين لهما من جنس واحد كمدّ وعدّ
وكزلزل ودمدم نحو فرّح واسودّ واطمأنّ واعشوشب لبس فكل
تضعيف لا يستلزم الادغام كالتكرير لا يستلزم التضعيف والادغام
واما الادغام فيستلزم التكرير وان لم يستلزم التضعيف وسيجيء
مفصلاً في المضاعف وعن حروف العلة ايضاً وهي الالف والواو والياء
قال في الحاشية وانما سمّي هذه الحروف علة لكثرة تغيراتها من نقص
وزيادة وقلب وابدال كما ان العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة
تبدل بالصحة وتارة بعلة اخرى ولان كلّ هذه الحروف توجد في جميع
انواع الكلمة في الاسماء نحو بيت وثوب ومال وفي الافعال نحو قال
وقول وبيع والحروف نحو لو وكي وما كما ان العلة توجد في جميع انواع
المخلوقات انتهى وتسمّى حروف اللين والمدّ ايضاً وسيأتي في المثال
وحروف الزيادة ايضاً قوله هذه الحروف وهي ا و ي المسماة بهذه الاسماء
وكذا سائر اسماء التهجي مثل الباء والجيم والدال والصاد والعين اسماء
مسمّياتها حروف هي ب ج د ص ع كذا قال الامام خليل وغيره والتحقيق
الوافي والتفصيل الشافي في خط الشافية الكافية فارجع اليه بالنظر
الصافي ثم ان اصل باب بَيْ اتفاقاً واو وي عند البعض وو وعند
الاخفش هو الاقرب الاظهر اذ بابهم يحمل على الاكثر وقد قلنا ان الاكثر
الكثير اوفر فالحمل عليه اولى واجدر فلتبت العين منهما الفاً دون اللام مع
انه الاحق بالاعلال كما هو لكراهة اجتماع حرفي علة متحركين في الاول

الاول بل جعل لام الياء همزة لمجرد التخفيف ونقل عن البعض ان اصل
الواو وَوَيْ وليس بمشهور وقال التحرير في الامتحان اعلم ان حروف
العلة الواو والياء والالف كلمة كانت او غير كلمة اصلية كانت او
مقلوبة عنها او زائدة متحركة كانت او ساكنة مجانسة حركة ما قبلها لها
او غير مجانسة وحروف اللين هذه الثلثة مقيدة بكونها ساكنة وغير مقلوبة
عن حرف صحيح مطلقا في غيره وحروف المد حروف اللين بشرط مجانسة
حركة ما قبلها لها وقول المحشي واحدة محل تأمل فتأمل انتهى ولعل وجه
التأمل ما ذكره لبعض الفضلاء من انه قد يطلق حرف العلة على كل منها
لوجود معناه اللغوي المذكور فيما مر فيها وسيرد عليك نظيره في كلامه
على انه يجوز ان يكون قوله واحدة الواحدة الذاتية مع قطع النظر عن
القيود واما مع اعتبارها فمتغايرة فتدبر يسمى اي كل واحد منها عرفاً
سالماً لسلامة حروف الاصول عن الحروف المذكورة وصحيحاً ايضاً لصحتها
وعدم تغيرها والّا اي وان لا تسلم عنها بان وجد فيه واحد او اثنان منها
يسمى كل منها غير سالم لعدم سلامته عنها لم يقل وغير صحيح اشارة الى ان
بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً على ما قيل ان الصحيح ما سلمت اصوله عن حرف
العلة فكل سالم صحيح بلا عكس ومنهم من قال ان بينهما ترادفاً كما يشير اليه في
باب الصحيح ولعله اشارة الى الموضعين اي القولين واكتفى بذكر احدهما
عن الاخر فالمجموع اي مجموع ما ذكر من اقسام الكلمة الاشتقاقية ثمانية بالاستقراء
حاصلة من ضرب الاربعة في الاثنين تسمى تلك الثمانية في اصطلاحهم اقساماً

الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الاول من التعريفات

ظاهر ثمانية لكون مسماه ثمانية ولما صعب استخراجها من التقسيم
المذكور لبعض المبتدئين وكان الكتاب كفاية المبتدي اراد ان يذكرها
ثانيا مرتبا على سبيل التعداد بلا اعراب توضيحا لهم على الوجه الجلي وتعميما
للفائدة للذكي والغبي وتسهيلا للضبط وعناية للمبتدي كما هو عادته
الكريمة في تصنيف اكثر تصانيفه الشريفة في امثاله العديدة
كما نطلع عليه بالتتبع والممارسة فقال ثلاثي مجرد سالم ثلاثي مجرد
غير سالم ثلاثي مزيد فيه سالم ثلاثي مزيد فيه غير سالم رباعي مجرد
سالم رباعي مجرد غير سالم رباعي مزيد فيه سالم رباعي مزيد فيه غير
سالم وسيجيء تفصيل كل منها في محالها واذا عرفت كذلك فقد عرفت
ان كل كلمة اشتقاقية لا تخلو من احد هذه الاقسام الثمانية
لانحصارها فيها ولا يجتمع اثنان كائنان منها اي الاقسام الثمانية في كلمة
اشتقاقية واحدة لتباينها كما لا يخفى ولما فرغ عن التقسيم الاول للكلمة
الاشتقاقية باعتبار المادة والصيغة شرع في التقسيم الثاني بالنظر
الى المادة فقط على ترتيب تبويب الكتاب فقال ثم اي بعد ما علمت
التقسيم الاول من تقسيماتها الثلثة وافهمه وبعض ما يتعلق بها
اعلم ان غير السالم منها او مبتدأ والخبر جملة ان كان احد حروف اصوله
فاء او عينا او لاما همزة يسمى ذلك الغير السالم اصطلاحا مهموزا
وان كان عينه اي غير السالم ولامه من جنس اي نوع واحد يسمى
مضاعفا وان كان احد اصوله اي غير السالم مطلقا حرف علة لينا

لينا او مدا او لا يسمى معتلا مطلقا اسم فاعل من اعتل مرض على
ما تقرر من انه ذو تغير كالعليل ويجوز كونه اسم مفعول منه واذا كان كذلك
فان كان ذلك الحرف فاء اي حرفا اول منه يسمى ذلك المعتل مثالا ومعتل
الفاء ايضا وان كان عينا اي حرفا ثانيا منه يسمى ذلك المعتل اجوف
غير منصرف للوزن والوصف واكثر النسخ اجوفا برسم التنوين فتدبر
ومعتل العين ايضا وان كان لاما يسمى ناقصا ومعتل اللام ايضا
والاوائل اشهر من الثواني وكذا فيما بعد وان كان الحرفان الاثنان
عطف على ان كان احد اصوله من حروف اصوله اي غير السالم حرفي علة
يسمى ذلك الغير السالم لفيفا كما انه يسمى معتلا فتدبر وكذا ان كان
كلها حروف علة كالواو الا انه ليس من مباحثه لعدم الاشتقاق
على انه من النوادر وتبيينه في باب اللفيف ان شاء الله تعالى فمجموع اي واذا عرفت
ظهر من تقريرنا ان مجموع ما ذكر من اقسام غير السالم ستة في نفسه
وبانضمام السالم اليها تصير بالثنتين اي الستة وفي بعض النسخ
بالمذكر لتغيير ح اي المجموع او الستة فهم سبعة صحاحا باستقراء
تسمى تلك السبعة في عرفهم اقساما سبعة وتعدها ايضا بقوله
صحيح مهموز مضاعف مثال اجوف ناقص لفيف وسيأتي تفصيل كل
منها ووجوه تسميتها تذكر في ابوابها الا وجه التسمية الصحيح فانه
قد مر واذا تبينت هذا فقد بان لك ان كل كلمة اشتقاقية لا تخلو
اي كما لا تخلو من احد هذه الاقسام الثمانية من احد هذه الاقسام السبعة

للانحصار المذكور ولكن يجوز اجتماع الاثنين منها في كلمة اشتقاقية
واحدة لعدم تنافيهما والمراد ما سوى السالم من الستة لما سبق من التقابل
بينه وبين غير السالم المنقسم اليها فلا يجتمع السالم مع واحد منها وكذلك قال
النحرير في الامتحان قبيل المعتلات واعلم انه قد يجتمع اثنان من علامات هذه
الستة فيسمى باسمين نحو ودّ وأدو باء وآب وجاء وانى وناى واتى
وأوى واى فيقال المعتل المضاعف او المهموز العين او اللام وآل جوف
المهموز الفاء او اللام وكذا فيقال المهموز الفاء والعين والمضاعف المهموز
الفاء واللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز العين
وأيّ الاسمين قدمت جاز والمشهور ما ذكرنا هذا كلامه وسيجيء التفصيل
ولما فرغ عن التقسيم الثاني منها وافيه شرع في التقسيم الثالث
بالنسبة الى الصيغة فقال ثم اى بعد ما بيّنّا التقسيم الثاني منها واقسامه
ولبعض ما يتصل بها ايضا اعلم ان جنس الكلمة الاشتقاقية او افرادها
انما ظهر مع سبق المرجع لبعده وللاهتمام بالمقسم والاقسام اربعة انواع
النوع الاول منها فعل بكسر مطلقا والثاني صفة مطلقا والثالث مصدر
مطلقا والرابع اسم مطلقا او بدل بعضا او كلا وماهية الفعل المذكور
او جزئياته اصناف خمس او ستة اقسام ماض ومضارع وامر ونهي
وفعل تعجب وقس على هذا امثاله ولم يجعل الجحدي والنفيين اقساما
مستقلة لدخولها في المضارع ولا اعتبار لتغيير الاواخر في علم الصرف بل
هو بحث نحوي ولا لتغير المعنى لانه عارض بالحروف ولانه لو اعتبر التغير

قوله فعل بكسر [illegible] جنس الكلمة الى قوله [illegible] العصم او الاستغراق [illegible] والجنس والافراد [illegible] والكيفية والجزئيات والافراد [illegible]

واما ادعاء ما سوى الجحدي في [illegible] والنفيين في النهي للتناسب [illegible] فغير مناسب [illegible]

والمغيرات كثيرة كان واني وغيرهما لكثر الاقسام جدا وتقليل الاقسام
تسهيل للضبط قطعا على ان كلا منها ليست بكلمات لا حقيقة ولا حكما
بخلاف الفعل مع المرفوع المتصل فيخرج عن موضوع الصرف وسيجيء
ما هو ولكن لما غير معنى الامر والنهي من الاخبار الى الانشاء وهذا تغيير
عظيم وكثر استعمالهما وكانا مناطي التكليف اختص وافرد ظرفاهما
بهما فلا يوجدان في غيرهما ولا يخالف انهما لم يرخص بادخالهما فيه بل عدهما
من اقسام الفعل بالاستقلال كما هو رأي اكثر المصنفين ثم اعلم ان الفعل
بالكسر هو المصطلح وبالفتح هو المصدر قال العلامة سعد الدين في
شرح مختصر عز الدين الفعل بكسر الفاء لانه اسم للكلمة المخصوصة واما
بالفتح فمصدر فعل يفعل وقال سيد المحققين في المصباح شرح المفتاح
الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر حقيقي
بل الحاصل في المعنى المصدري وفي القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان
او كناية عن عمل متعد وبالفتح مصدر فعل كمنع وفي تلخيص المفتاح
في بحث المجاز وفعل للفظ والحدث وقال المولى الفاضل حسن چلبي اعترض
عليه بان الذي يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غيره وبالكسر الاسم كما صرح
به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا قلت هذا انما (صاحب المطول)
يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب
مثلا فتدبر انتهى وقد اخذ مولانا ابن الكمال الكامل في الغلطات وعدها
الفعل وهو بالفتح مصدر فعل وقرأ بعضهم واوحينا اليهم فعل الخيرات والفعل

قوله [illegible] الاسم نفسه في شرح الكشاف [illegible] الاستقصاء في [illegible] استغراق [illegible] والجمع [illegible] في المصباح شرح المفتاح

الفعل بفتح الفاء مصدر فعل يفعل والفعل بالكسر اسم اثر المترتب على المعنى المصدري الذي هو [illegible]

الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل والفعل بالكسر الاسم • مختار الصحاح

بالكسر للاسم لكن اشتهر بين العامة كسر الفاء في المصدر ايضاً فهذا
الكسر كسر لرأس الكلمة ونبح لها هذا الكلام و الصفة اربعة اسم فاعل
واسم مفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل الثلث بالوصف
والبواقي بالاضافة و المصدر ستة مصدر مؤكد غير ميمي ومصدر ميمي
بالوصف و بناء مرة وبناء نوع ومبالغة مصدر هذه الثلثة بالاضافة
و الاسم اربعة اسم مكان واسم زمان واسم آلة واسم فعل بالاربع
اضافات والمراد هنا فعل بمعنى الامر كنزال على مجيء فالمجموع اي مجموع هذا
المذكور من اقسام الكلمة الاشتقاقية ثمانية عشر قسماً لحكم التتبع
تسمى هذه الثمانية عشر فيما بينهم امثلة مختلفة لانها انواع ابنية
ووجوه كلية متنوعة غير متفقة ولا مطردة لا يتحد بعضها مع بعض اصلا
ولكل منها اسماء متغايرة باعتبارات متناسبة متخالفة في المختلفة
ضد المتفقة والمطردة وقال مولانا الفاضل السروري في شرح الامثلة
الامثلة جمع مثال هو مصدر في المفاعلة بمعنى المفعول لان المذكور هنا
هو الموزون لا الوزن فان قيل الامثلة جمع قلة وهو يستعمل فيما دون
العشرة والمذكور هنا زائد عليها قلنا كل واحد من الجمعين يستعمل
في موضع الآخر كما حقق في موضعه او المراد بالمذكور هنا الواحد بالوحدة
النوعية فيناسب القلة او الجمع المحلى باللام يخرج عن حد القلة هكذا
قيل في نظايرها و في كل واحد من الاجوبة شيء وهو ان ما ذكر من الوجوه
يكون مجاز الامر مجال لاختيار القلة والاحسن ان يقال المعلوم المستفاد

من المذكور هنا قليل بالنسبة الى المعلوم المستفاد من سائر الفنون
ولتنبيه عليه اختير جمع القلة هذا كلامه بعبارته قلت مثل بالتأمل
الصادق والتحقيق مسئلة اضمحلال معنى الجمعية باللام في المجرور لانه من
الامتحان وهاشية و عددها مرتبة بقوله ماضي هكذا في النسخ بلا باء
الاول
فقد بر مضارع امر نهي فعل تعجب افعل اسم فاعل اسم مفعول صفة
مشبهة افعل تفضيل صفات مصدر مؤكد غير ميمي مصدر ميمي بناء
مرة بناء نوع مبالغة مصدر مصادر اسم مكان اسم زمان اسم آلة
اسم فعل اسماء وتفصيل كل منها سيأتي و اذا تحققت هذا فقد ظهر لك
ان كل كلمة اشتقاقية لا تخلو من احد هذه الاقسام الثمانية عشر
لما مر و لا يجتمع قسمان اثنان كائنان منها اي من الثمانية عشر او الامثلة
المختلفة في كلمة اشتقاقية واحدة لما سبق تحقيقه من حيث انها اقسام
في نفس الامر من جهة المعنى فلا يرد ان مثل مكرم اسم مفعول ومكان
وزمان ومصدر ميمي في وزنه و واحد كائنة منها اي من هذه الاقسام
وفي بعض النسخ واحد اي قسم واحد وهو الاظهر ويدعو اليه ذلك
الواحد دائما واحدة قد يدعو اليه بابنها ومنها فانهم اصل ومقدم في حق
اعتبار الاشتقاق ولا شك انه متضمن ومستلزم للوضع كما قيل
وكذا قال والوضع وبابنها اي الواحدة مأخوذ ومشتق منها اي من هذه
الواحدة لكون المقسم الاشتقاقية والجملة مستأنفة اعلم ان الاشتقاق
في اللغة اخذ شق الشيء وان علم الاشتقاق في الاصطلاح هو

وفيه نسخ ح اد بجمع اسم الزمان مع اسم المكان في بعض
النسخ الآحاد ومع المصدر الميمي في بعض
الآحاد ومع اسم المفعول فيبلغ عدد على
الثلثة الى غير ذلك
منه

قوله من اصوله علم العربية اه وهو ما يبحث عن الاحوال الالفاظ العربية مطلقا فيتناول العروض والقوافي ولذا عده السكاكي فنا
مخصوصا مما يتم له التفتنن والمؤلف لم يجعلها فصوصا وكذا المنطق عند بعض المتقدمين واختاره الامام السكاكي فقد صرح به
في اوائل المفتاح وادرجه في بيته الشروح لاسيما المصباح الشريف للسيد الشريف ولكن زيفه الشيخ واتبعه في شرح
المفتاح في جزء القطب العلامة وابن الشيخ في جزء وكذا في كافي كتب المنطق فالعلوم العربية عن علم البلاغة يبحث عن الالفاظ
العربية لا من حيث يتعلق بها الاعجاز واما علم البلاغة فهو من هذه الحيثية كما في المطول وغيره وقال سيد المحققين في حاشية شرح
المفتاح انما سمي علم العربية بعلم الادب لان الادب هو رعاية الامور المستحسنة والاحتراز عن الامور المستقبحة وبعلم العربية يحصل رعاية الامور المستحسنة وبه يحترز عن الامور المستقبحة فسمي بعلم الادب لان الادب فعيل بمعنى مفعول من الادب بمعنى الدعاء الى الطعام فكان علم الادب يدعى بحسنه وشرفه وقيل من الادب بمعنى العجب فكان علم الادب بحسب الظاهرة وشكونه الدار وهو العجب لان علم الادب عجيب شانه انتهى وكذا قال بعض ... تكون بالبيت غريبا اديبا فقيها ولا تصبح بالهوى عمرا عجيبا حبيبا منه

العلم الباحث عن المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية وانه ثلثة انواع صغير وكبير واكبر لان اللفظين ان توافقا حروفا وترتيبا فصغير وان توافقا حروفا لا ترتيبا فكبير وان ترتيبا لا حروفا فاكبر والاول هو الكامل لغة العمل في الاخذ فهو المتبادر عند الاطلاق والمبحوث في الفن فهو اخذ لفظ من مناسبة بزيادة ولو تقديرا لمعنى كضرب من الضرب وطلب من الطلب ثم انه من اصول علم العربية المسمى بعلم الادب المعروف بعلم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة المنقسم على ما صرحوا به الى اثنى عشر قسما المنقسمة الى قسمين اصول وفروع اما الاصول وهي العمدة في ذلك الاحتراز فثمانية ومنها الاشتقاق كالصرف بالاتفاق ثم انهم اختلفوا في ان الاشتقاق علم على حدة او جزء من الصرف فقال بعضهم انه جزء منه بلا شبهة لان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية بحسب الاشتقاق اللغوي والمختار بل الحق انه علم على حدة وكونه من تمامه لا يدل على الجزئية وكم من شيء يتم باخر ولا يكون ولا يعد جزءا منه كذا في اوائل شرح المفتاح للمحقق الشريف الجرجاني وقال في حاشية علم الاشتقاق علم على حدة كما يدل عليه قوله في خاتمة الكتاب اغنى هم عن تصحيح نقل اللغة اغنى هم عن علم الاشتقاق اغنى هم عن علم الصرف وقوله في اوائل بحث المجاز لانه علما على ائمة علمي الاشتقاق والصرف ولا يخفى ان موضوع الصرف المفردات بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم

قوله كذا في اوائل شرح المحقق وقاله فيما ايضا اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة او من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر او بالنثر فعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب ومنه المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما برأسه انتهى ... من هذه الكتب المشهورة لكن ينبغي ... الرموز المشهورة وعدها ... ولا تعدها نظوما بل عدها نقدياه وعج وعول عليها نعدياه منه

اذ علما ما هو جواب الجر ودليله ... صاحب ... المعم ... العروض ... انقضا ... الجنة ... وكذا في ... تارعزة ... ١٣

العلوم ولكنه اعتبار في تمايز العلوم بالافراد بالتدوين فقول من قال الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة فرية بلا مرية انتهى وقال في الحاشية الاخرى اقول حكم المصنف بكون علم الاشتقاق تماما لعلم الصرف لا ينافي كونه علما برأسه كما ان حكمه بكون علمي المعاني والبيان تماما لعلم النحو لا ينافي كونهما علمين مستقلين هذا كلامه وقال الشارح الموفق للمرام والحق انه ليس بجزء منه حقيقة وقال الفاضل ابن كمال باشا في شرح المفتاح ان في الاشتقاق جهتا استقلال وعدمه وذلك لان الاشتقاق من الصرف بمنزلة الفرائض من الفقه فكما جعلوا الفرائض علما مستقلا بنوع اعتبار في قيد الحيثية الموضوع مع كونها من اجزاء الفقه في الحقيقة كذلك جعلوا الاشتقاق علما مستقلا بذلك الاعتبار مع كونه من اجزاء الصرف حقيقة فقول من قال الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة حق بلا مرية ومن رد عليه بانه فرية بلا مرية فقد اخطأ في الافهام فارجع اليه وتامل يصدق المقال ثم اعلم ان في تعيين الواضع ثلثة مذاهبا مذهب توقيف وهو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري من ان الواضع للكل هو الله ويوقف عباده عليه واختاره ابن الحاجب حيث قال في الامعان وهو الاشبه لكونه اسلم وكذا قدموه فافهم ومذهب اصطلاح وهو ان الواضع للكل هو ارباب اصطلاحات ومذهب توزيع وهو ان الواضع لما يحتاج اليه في تعليم الباقي هو الله والباقي ارباب الاصطلاحات كذا في حاشية انوار التنزيل للفاضل

العصام في سورة البقرة وتفصيله في اوائل الحقيقة والمجاز من المطول
وحاشية المطول للفاضل حسن چلبي فاضبط فانه من النفائس وذلك
الاصل الواحد هو المصدر المؤكد الغير المبهم شاع استعمال الغير باللام
وسيأتي تفصيله عند البصريين بكسر الباء على الافصح وهم الائمة الاجلاء
الخليل واضرابه تلامذته وافضلهم سيبويه وغيرهما جملة استينافية قال
الفاضل العصام في اوائل شرح الشمائل البصري نسبة الى البصرة وهي
اسم لبلد مشهورة مصرها عمر رضي الله تعالى عنه مثلثة ويقال لها البصيرة
بالتصغير ايضا كذا في شرح البخاري وفي القاموس حكي البصرة بفتحات مع كسر
الصاد ففي بصري حينئذ اوجه لا يخفى على اهلها لكن الافصح الفتح ولم يسمع
النسبة الا المضموم والمصغر انتهى وقيل الافصح الكسر ووجهه التوجيه ما
ذكره الشيخ رضي الدين ورضي به المحقق النحرير في شرح رسالة القصبة
شرح الكافية
في الامثلة الصرفية وشارح المراح المدقق وغيرهما من الفضلاء ان كل
فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض
من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل
فان فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة والنسبة والتجدد التي هي
الغرض من وضعه قال الشريف في شرح الكشاف في الخط في الاشتقاق
الصغير ان يعتبر في المشتق معنى اصله بتمامه وبذلك يترجح اشتقاق الفعل
من المصدر على عكسه ومعنى قولهم ضارب مشتق من الضرب انه مشتق
من مصدره وانما اختار صيغة الماضي تنبيها على الحدث في المعنى في

قال الامام ابن العراقي في شرح الفية الخليل بن احمد بن عمرو بن تميم ابو عبد الرحمن الازدي الفراهيدي البصري النحوي صاحب
العروض وهو اول من استخرجه وصاحب كتاب العين في اللغة وشيخ سيبويه يروي عن عاصم الاحول والذين ذكره ابن حبان
في ثقات مولده سنة مائة واختلف في وفاته فقيل سنة سبعين ومائة وقيل سنة ست وستين وقيل سنة خمس وسبعين
قال ابو بكر بن ابي خيثمة اول من سمي في الاسلام احمد ابو الخليل بن احمد العروضي وكذا قال المبرد فتش المفتشون فما وجدوا بعد
نبينا صلى الله عليه وسلم من اسمه احمد قبل ابي الخليل ابن احمد انتهى وفي شرح ديباجة الكشاف لسعد الدين العلامة وسيبويه هو عمرو
بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب اخذ النحو
عن الخليل وهو استاذه وعن يونس وعيسى
بن عمر وغيرهم واخذ اللغة عن ابي الخطاب الاخفش
وغيره وتلمذ من اصحابه ابو الحسن الاخفش و
قطرب وكان الاخفش من اصحابه اكبر سنا
ومضى سيبويه رحمه الله شابا مات في ايام
الرشيد وقال فيه بعده قال السيرافي كان
كتاب سيبويه لشهرته وفضله علما عند
النحويين وكان يقال بالبصرة فلان قرأ
الكتاب وبلغ نصف الكتاب ولا يشك انه
كتاب سيبويه وقال السيد السند في شرح
الكشاف ايضا قال السيرافي لم يسبقه بمثله
احد قبله ولا لحقه احد بعده وقال السعد
العلامة في شرحه والطريق اليه الاخفش
اذ لم يعلم احد قرأه على سيبويه او سمعه منه
غيره والذي قرأه بعده على الاخفش ممن قرأه
عليه ابو عمر الجرمي وابو عثمان المازني وكان
المبرد يقول لمن يريد ان يقرأه هل ركبت البحر
تعظيما له واستصعابا لما فيه انتهى وفي القاموس
سيبويه لقب عمرو بن عثمان الشيرازي امام
النحاة ومحمد بن موسى الفقيه المصري انتهى صح

في الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول تشتمل على حروف
لا تعتبر فيه انتهى فتدبر قيل ينبغي ان يعلم ان ذلك في مصدر الثلاثي
اذ مصدر غيره مشتق من الماضي باتفاق الفريقين انتهى وقد عرفت مرارا
بالماضي في مثل هذا المقام والفعل الماضي الثلاثي في المفرد المذكر الغائب عند
الكوفيين وهم الائمة الكسائي والفراء وغيرهما ووجه التوجيه ما ذكره
النحرير وهي مؤيدا لقولهم في شرحه المذكور ان تجرد ذلك من الزوائد
دائم واشتمال المصدر عليه كثير فيكون في لفظه ما في لفظ الفعل مع زيادة
فلو كان ذلك المصدر اصلا في الاشتقاق ومقدما في الوضع لزم تقدم
وضعه وتركه موضوعه الاول اذ لا معنى للزوائد الا ما اتي به بعد الاصول
لغرض من الاغراض فلو ثبت في الاول معها لم يكن لزيادته معنى والاشتقاق
والوضع من صفات اللفظ لا المعنى فاعتبار حاله في التجرد والزيادة
اولى منها من اعتبار حال المعنى وكون المراد من صوغ الفروع دلالته على
احد معاني الاصل فقط جائز اذ يحتاج اليها بحسب فهم واما ما ذكره
صاحب المراح من الوجوه للطرفين فليس بوجيه كما لا يخفى على من نظر في
شرحه وفيه واذا انتفت عدم فلو كل كلمة اشتقاقية عن حد
الاقسام الثمانية واحد الاقسام السبعة واحد الثمانية عشر فقد تبين
لك ان هذه الاقسام تقسيمات للكلمة الاشتقاقية بالاعتبارات
والمذكورات
المختلفة تلك بالاستقراء متداخلة اي بعض اقسامها في بعض لا متباينة
كما لا يخفى مثلا نصر من ثلاثة مجرد سالم وانتصر من ثلاثة مزيد فيه سالم

ووجه قبله الى منهم الفاضل العصام في اوائل الشرح
وسمي الموقوف

وقد عدّ ما هي ثلاثة مجرد مثال وقد يعد ما هي ثلاثة مجرد لفيف مفروق
وقد الحق في كتب في الحاشية نحو اخذ وسأل وقرأ ومدّ ووعد وقال
وغزا ورمى وطوى ونحو أخذ واسأل واقرأ وامدّ واوعد واقول واغزي
وارمِ واطوِ ونحو وسوس ونحو توسوس انتهى فهذا نتيجة لما سبق
وتمهيدٌ لما سيأتي من كون الكتاب على سبعة ابواب وذكر ما جاء منها
من تلك الاقسام الثمانية والثمانية عشرة في كل منها وعدم جعل الكل
منها بابًا على حدة لابدّ اي لافراق موجودٌ من معرفتها اي التقسيمات
المذكورة والاقسام الحاصلة منها ثم ان الظاهر بدّاً بالاعراب لظهور تعلّق
الجار به وكونه شبيه مضافٍ لا بالبناء وقال الرضي يجب صرف مثله
عن الظاهر بجعل الظرف مستقرًّا متعلّقًا بمحذوف وقال كل مصدر يتعدى
بحرف من حروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك
المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم
اي حاصل عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي
المبني وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن
مالك الى ان مثل هذا موضوع لكنه قد انتزع تنوينه لشبهها بالمضاف
هذا كلامه ملخصاً لمن يريد تحصيل علم الصرف من الطالبين المبتدئين
ويقال له التصريف لانه في اللغة التغيير والتحويل وهذا العلم الذي
هو كالام يحول الاصل الواحد الى الوجوه الكثيرة كما ستقف عليه ان
شاء الله تعالى كذا في الامعان وغيره وكذا يقال له ام العلوم وقد يطلق

وقد يطلق عليه علم الابنية وعلم الاوزان ايضاً فافهم واعلم انهم
اختلفوا في اسماء العلوم المدونة فقال بعضهم انها مركبة كعبد الله
اضافة بيانية م
مثل علم النحو وعلم المعاني وعلم الاصول الا انه قد يحذف جزء العلم
كما يقال مثلا الصرف والنحو والتفسير والحديث كما يضاف في شهر رمضان
فيما لم يذكر العلم يلزم تقديره وقال المحققون ونعم ما قال الفاضل
الجاربردي في شرح الشافية وغيره لا بل العلم هو الصرف والنحو مثلاً
وقد يضاف اليه العلم مثل شجر الاراك وعليه ظاهر كلام المحقق التحرير في
مؤلفاته وغيره مصنفاتهم وقال السيد السند في اوائل شرح المفتاح
ولفظ المعاني والبيان علمان لهذين العلمين كالنحو والصرف فقولك
علم المعاني كشجر الاراك انتهى وتبعه ابن كمال الكامل في شرح المفتاح
ايضاً ثم قال هذا الكامل ولا قبح في اضافة العام الى الخاص للبيان
يشهد لذلك شهادة لا مردّ لها وقوعها في مواضع من كلام الله تعالى
منها قوله تعالى وبهيمة الانعام فلا عبرة لمن انكره قائلا ان العلم مجموع شهر
رمضان واما لم يحسن اضافة شهر اليه وكذا لم يسمع شهر رجب
وشهر شعبان وقد انتهينا وجه الرد عليه واوضحنا حق التخطئة في ما
علقناه على انوار التنزيل انتهى وقال العلامة سعد الدين في شرح
المفتاح ايضاً وعلم المعاني من الاضافة البيانية كشجر الاراك لدلالة
قوله علمي المعاني والبيان على ان اللقب هو المعاني لا علم المعاني كعبد مناف
وعبد الله اللهم الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقال

رمضان مع ان العلم شهر رمضان انتهى وفي الهوادي قبيل الملك
الاول اعلم ان لفظة علم ليست بجزء من الاسماء بل هي مضافة اليها
اضافة العام الى الخاص لكن كثرت في الاستعمال حتى ترى كالجزء انتهى
فليتدبر في هذه العرائس فانها من نخب النفائس ثم ان في الامتحان ايضاً
ان التنوين علم لهذا العلم ولامه للمح معنى الوصفية وبيانه ان العلم ثلثة
اقسام قسم يجب استعمال له مع اللام وهو المسمى به معها او الغالب بها
او المؤول بواحد من الجنس او المثنى او المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو
ما كان في الاصل مصدراً او صفة وقسم يمتنع وهو ما عداهما والتعريف
من الثلث انتهى وكذا الصرف والمراد بالوضعية اللغوية لا الاصطلاحية
والاضافة بيانية وفي الهوادي وكل تعريف كذا العهد الخارجي وفي بحث
العلم من الامتحان والعلم باللام وجوباً لو ثني او جمع بعد العلمية او سمي بها
كالنجم غير صفة ومصدر او غلب في معين بها كالبيت والكعبة وقبل
اللام لو سمي بها او بدونها صفة قال الرضي وهذا ليس بكلي لا يقال
الحمد والعلي ومصدر كالفضل ففيما عداهما يمتنع اللام انتهى ملخصاً
فاحفظه ملخصاً ثم انه مما يجب قبل الشروع في الفن والبحث على كل من
يقصد ان يتصوره ولو بوجه ما لئلا يلزم طلب المجهول المطلق ويتيسر
الشروع وان يصدق بموضوعه موضوعه وغايته غايته ولو بفائدة
فلزم بيان حد الصرف وموضوعه وغايته ليحيط رغبة على بصيرة في
طلبه وتمتاز المشروع عنده امتيازاً تاماً ويزداد سعيه ولا ينقطع ولا

ثم ابحره تنظر فيفيف وما به قطعي صح

رد على سيف الشروح فرده عليه ونقل عن الرماني اذ ذلك سماعي منه

يضبط ملخصاً

قال السيد السند في شرح المفتاح الحمد هو الوصف بالجميل مطلقاً اي في الذاتيات
او العرضيات او منهما معاً صرح به صاحب المفتاح في الاسند لالات وقد نقل الفاضل العصام
في حاشيته الكافي في مختصر الاصول لا بد ان يجب ان معنى الحمد ذلك عند الادباء هذا فليتأمل منه

ولا يكون عبثاً واعلم ان علم الصرف هو العلم الباحث عن الاحوال
العارضة للكلمة ولو حكماً لذاتها من غير مقارنتها للفظ آخر من حيث
صورها وموادها الكليتين فموضوعه تلك الكلمة من الحيثية المخصوصة
اذ موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي عوارضه التي
تلحقه لذاته كالتعجب للانسان او لجزئه كالحركة بالارادة له او لامر خارج
مساو له كالضحك له واما غايته فهي ان يستغني به في معرفة الالفاظ
الكثيرة القياسية ومعانيها بسماع واحد منها مع تفسيره عن سماع
الباقي وتفسيره فيتمكن من الضبط بسهولة ويأمن من الخطاء في تلفظها
ويعرفه ان صدر من غيره فهذه فائدة عظيمة كذا في الشرح المذكور
وفي حاشية على قوله بسماع واحد لكن مثلاً من سمع النصر مع تفسيره
يعرف نصر وينصر الى آخره الامثلة ويعرف معانيها من غير سماع ويأمن
من الخطاء في تفسيرها ويعرفه من غيره ان كان عالماً بالصرف والا فيخطاء ج
في كل السماع انتهى وتوضيح ذلك في ذلك الشرح ثم اعلم قال
مولانا الفاضل المعروف بطاش كبرى زاده في موضوعات العلوم علم
الاشتقاق هو العلم الباحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض
بسبب مناسبة بين المخرج والخارج بالاصالة والفرعية باعتبار جوهرها
وانما اوردنا هذا القيدين اذ يبحث في الصرف ايضاً عن انتساب الكلم
لاصولها بالاصالة والفرعية لا بحسب الجوهرية بل بحسب الهيئة وموضوعه
المفردات من الحيثية المذكورة ومن جملة مباديه قواعد مخارج الحروف

الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات والترتيب
وليس بحثه مقصوراً على الصور كما ظن فان الابدال
باب عظيم في الصرف ولا مدخل له في الصورة اصلاً
كذا بين وبين الادلة لا من الابدال كذا في حاشية
سلبه هيئة وقوله كما ظن ظنه الشريف في شرح
شرح المفتاح فانه في حاشية حيث قال فيه او صيغة
المفتاح صورها وهيئاتها فعلم الصرف كالنفسانيات اذ ملحوظة
في حاشية تعني انه جداً الكلم وموادها ملحوظة في
في مباحث اللغة مخصوصاً وليته ملحوظة في
مباحث الصرف منه

بتجنيس

بحتم

وفوائده التي يعرف منها ان الاصالة والفرعية بين المفردات
باي طريق يكون وباي وجه نعلم ودلائله مستنبطة من قواعد المخارج
وتتبع مفردات الفاظ العرب واستعمالاتها وغرضه تحصيل ملكة تعرف
بها الانتساب على وجه الصواب وغايته الاحتراز عن الخلل في الفاظ
العرب ولنضرب لك مثلا يتميز بذلك العلوم الثلثة اذ اشتبه ذلك على
كثير من الفضلاء حتى على شراح المفتاح مثلا معنى الضرب هو الحدث
المخصوص بحكم اللغة ثم انا عرفنا انتساب ضرب ويضرب وضارب
وامثالها اليه في الجوهر بالاصالة والفرعية بحكم الاشتقاق ثم يعرف
من اللغة ايضاً معنى ضرب ويضرب على وجه جزئي متعلق بخصوص المادة
ومستند الى السماع لا الى القياس بخلاف الاشتقاق اذ يعرف
منه ذلك على وجه كلي ومستند الى القياس وبهذا يعرف الفرق بين
اللغة والاشتقاق واذا عرفنا معنى ضرب ويضرب وامثالها بحسب
انتساب هيئاتها بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية وجه كلي فبحكم
الصرف فالفرق بين الاشتقاق والصرف ان الاول في جوهر الكلمة
والثاني في هيئاتها وقد عرفت ان اللغة باعتبار مدلول جوهرها على
وجه جزئي لا وجه كلي كما في الاشتقاق فعلم من هذا ان معاني افراد الصيغ
لا يعرف بالعلوم الثلثة اذ يعرف جوهرها بخصوصها من اللغة وانتساب
الصيغ بعضها الى بعض على وجه كلي ان كان في الجوهر فالاشتقاق وان
كان في الهيئة فالصرف ويعلم من هذا ان الاشتقاق كالبرزخ بين البا

البابين ولهذا استحسنوا تقديمه على الصرف وتأخيره عن اللغة وانما
اطنبنا الكلام في هذا المقام لكونه من مداحض الافهام كم زلّ فيه اقدام
الاقوام فتاهوا في بوادي الاوهام هذه عبارة ذلك الفاضل بعينها
ثم قال علم يعلم منه انواع المفردات الموضوعة بالوضع النوعي ومدلولاتها
والهيئات الاصلية العامة للمفردات والهيئات التغييرية وكيفية تغييرها
عن هيئاتها الاصلية على الوجه الكلي بالمقايسة الكلية وموضوعه
الصيغ المخصوصة من الحيثية المذكورة وغرضه تحصيل ملكة تعرف بها
ما ذكر من الاحوال وغايته الاحتراز عن الخطاء من تلك الجهات ومباديه
مقدمات مستنبطة من تتبع استعمال العرب هذا كلامه ثم قال واعلم
ان الصرف لم يزل مندرجاً في علم النحو حتى ميزه وافرده ابو عثمان المازني
وصنف فيه ابو الفتح ابن جني مختصراً سمّاه التصريف الملوكي واما
علم اللغة فقد قال ذلك الفاضل علم اللغة العلم الباحث عن مدلولات
جواهر المفردات وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها لتلك
المدلولات بالوضع الشخصي وعن الخارج عن كل جوهر وهيئاتها الجزئية
على وجه جزئي وعن معانيها الموضوع لها بالوضع الشخصي وموضوعه
جواهر المفردات وهيئاتها من حيث الوضع لمعانيها الجزئية وغايته الاحتراز
عن الخطاء في فهم المعاني الوضعية والوقوف على ما يفهم من كلام العرب
ومنفعته الاحاطة بهذه المعلومات وطلاقة العبارة وجزالتها والتمكن
من التفنن في الكلام وايضاح المعاني بالبيانات الفصيحة والاقوال

البليغة انتهى وقال ذلك الفاضل ايضاً واعلم ان علم اللغة انما اخذ
عن العرب العرباء لا من غيرهم وهم سبعة قريش وهذيل وهوازن
وكنانة وبنو تميم وقيس عيلان واليمن وهم اوساط العرب الخلص
وهم المرادون بقوله عليه السلام انزل القرآن على سبعة احرف على
قول واما الذين خالطوا العجم في الاطراف كحمير وهمدان وهولان والازد
المخالطين للزنج والحبشة وكذا الطي وغسان بالشام لمخالطتهم الروم
فلا يعتد بلغتهم لنزولها عن رتبة الفصاحة هذا ثم ان الكثير من مسائل الصرف
لما كان مستمداً من الاشتقاق فكثرت هذه المعاملة في الامداد والاستمداد
اورد مسائله في كتب الصرف في الاكثر على وجه الاختلاط وانت اذا
تحققت ما تلوناه عليك تيقنت انه علم برأسه ممتاز موضوعه من
موضوعي اللغة والصرف وعلمت ايضاً جهة خلط مسائله بمسائل
الصرف وقد حققنا ذلك عن قريب فارجع الى الوهبي المجيب العويل
اذ تمييز العلوم الثلثة حق التمييز الجزيل ولاجله جرنا في البيان على
مثل هذا التفصيل اذ ما به الافتخار تصحيح الكلام الجليل بهذه
الثلثة وكم وقع فيه الجدال والقال والقيل فنحن نرجو منك ان لا تلوم
هذا العبد الذليل بمثل ذلك الاطناب البليغ الجليل ثم ان للكلمة
الاشتقاقية اقساماً خاصة ولكل منها احوالاً مختصة ما لم تعرف
بها لا يتيسر البحث عنها حتى ابتدائية تمرة لما تقدم اذا ورد عليه
اى على من يريد وفي بعض النسخ من الثلاثي كلمة منها يعرف ان
اشتقاقية

قوله في العرب العرباء قال الشريف العلامة
في شرح الكشاف العرب من نسله العرب بهذا الصفة فاصحة
القابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية واحده وقال في
والنسبة العرب العرباء منهم الخلص منهم كالعرب
وبايجة اخذ في لفظة فاكدة كقولك ليل اليل
العاربة ... فبابل ابو هم
وبلى ... الكاف عدة قبائل ابوهم
قوله وكنانة بكسر الكاف ... ولد اسمعيل كذا في شرح
الشافية ... كذا في شرح المشارق

اى المريد انها اى تلك الكلمة من اى قسم من الاقسام الثمانية هي ومن
اى قسم من الاقسام السبعة ومن اى قسم من الاقسام الثمانية عشر وليكون
على بصيرة في طلب معرفة المطلوب من احوالها المختلفة ويسعى فيها بجد بليغ
فانها على بصيرة وبرهان لا في غيرها على لا بصيرة ولا برهان ويمتاز عنده المطلوب
امتيازاً تاماً فيزداد سعيه وجده ولا ينقطع ولا يكون عبثاً على ما سبق والى
فائدة فوق ذلك وهذه الثلثة ملقبة بهذه الالقاب بين ارباب الصرف
من بين اولى الالباب ولما كان بحث الصرف بالاصالة عن الموضوعات
النوعية القياسية والتغيرات القياسية كما مر وكان البحث عن الثانية موقوفاً
على البحث عن الصحيح من السبعة لكونه معياراً ومقيساً عليه للستة لزم ذكره
اولاً مندرجاً فيه الاقسام الثمانية عشر والاقسام الثمانية ايضاً ليتيسر البحث
عن التغيرات القياسية في غيره لكل منها المنقسم الى الستة مندرجاً فيه الاقسام
المذكورة ايضاً فلما كان ذلك مقتضياً لكمال الاعتناء بشأن تلك السبعة
المقتضي لان يجعل لكل منها عنوان وباب على حدة وترجمة على حياله قال
مقتفياً في التبويب والترتيب مصنف المراح صاحب التأديب التاج المحو
سيجيء وجهه فنكون اى طوبت الفاء للعطف والترتيب او جزائية كما
في الشرح المعتمد للعضدية الادبية هذا الكتاب المسمى بكفاية المبتدي
سواء كان الفاظاً على الاصح او معاني وكذا ابوابه وفصوله وتسميته فيتم بعض
وهو ... من كسر الخاء ثم حابه اذ اضمها اليه للوقوع والنقص ففيه
تشبيه بجناح النجاح بل هو راح رواح لمراح الارواح بل انه هذا الشيء

قوله فيه ... الى ارباب الصرف انه يذكر فيه

قوله سواء كان الى الفصل في تاويل المصدر
مشتقاً او جزئياً سواء والفعل في المصدر ايضاً معتد
وكلمة او بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء وكونه
مستعملاً في المعنى هنا مستفيض الكونه الفاعل
معاً هاكذا في حاشية المختصر لحفيد السعد التفتازاني
وبعد هاهنا فان الرضي اهو خبر مبتدأ محذوف اى الامران
مستويان فانه سواد يستوي كما فيه المقتضى وغيرها
وهي الجملة منزلة الجزاء والتي بعدها بمنزلة الشرط
فان كلمة او للشك كما ان ما في الشرط لذلك فلذا
صح تاويل الجملة بالشرطية اى ان كان الفاظ
اوجعاني فالامران مستويان انتهى ملخصاً فاعتنم
ذلك فانه تنبيه في المهالك

بجاب او محكم عباب او لباب او لب الالباب لا ينكر عند ذوى الالباب
ذلك الخطاب ثم الكتاب اسم للالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعانى
المخصوصة وهو الظاهر والمختار بل الحق او للمعانى كذلك كما قيل او نقوش
الكتاب على احتمال ما كما فى اوائل المطول وكذا امثال الرسالة والمقدمة
ق الكتاب غلب فى عرف المصنفين على طائفة من المسائل اعتبرت مفردة عما
عداها لفظا او معنى او نقشا ق عرفه دالا او مشتملا او مقصورا على سبعة
ابواب جميعا فيها تلك الاقسام اذ لا شك ان ذلك المريد يحتاج مستمرا
اى معرفة احكام تلك السبعة وانواع الموزونات فى معرفة الموزونات الجزئية
التى هى الغاية والغرض فى الصرف كما عرفته ق لذا يقال له علم الاوزان ايضا
كما مر وقد مر ايضا انه يقال له ام العلوم كما يقال للنحو ابو العلوم فما ظنك
فى ان صناج فعليك به لتكون من ارباب الاحتجاج ق لا بد لتعلق على بالكسر
من احد هذه التضمينات ق فى الحاشية العصامية على شرح الشمسية ترجيح
الاخير حيث قال لو جعل الفضل لكان اوفق بمقام دعوى الحصر ثم قال ومنه
الا ان تشكل من ضمن تصحيح التعدية بعلى من غير تقدير وتضمين تتعدى
وبقى فى ذمته اثبات الدعوى انتهى ق الابواب جمع باب اصله بوب ذاهو
فى صناعة المصنفين نوع من المسائل التى تشتمل عليها الكتاب له نوع انقطع
عما قبله قال صاحب الكشاف انما بوب المصنفون فى كل فن من كتبهم ابوابا
موشحة الصدور بالتراجم لان القارى اذا ختم بابا من الكتاب ثم اخذ فى
آخر كان انشط له واهز له لعطفه وابعث على الدرس والتحصيل سورا

الباب لفظ يطلق على كلام بحث فيه عن نوع من انواع العلم المعين
المتبائن عن غيره من انواع المتمايزة من تعريفات السيد

سورا واجزاء وعشورا واخزابا اذكر مضايع فتكلم استيناف او حال
على ما يدعو اليه المقام وينادى اليه ان شاء الله فى سياق الكلام ق تجعل مبتدا
امرا للطالب بعد بعده عن المرام غفلة عن نداء المنادى فى هذا المقام
كما لا يخفى على ذوى الافهام باب لب الكلام فى كل منها اى كل واحد من
تلك السبعة ما جامعه اى قسما جامعا كل واحد منها و فى بعض النسخ جاء
من الجمع معه ق فى بعضها منه بدل معه من الاقسام الثمانية حال من ما ومن
للتبعيض والاقسام الثمانية هى انشاء الله تعالى مرتبط بذكر فيكون الكتاب
مشتملا على كل ما لا بد من معرفته للمريد السالك فيمكن به من تحصيل فيحصل
ان شاء الله الهادى فقيه ترغيب وتشويق له فى قراءة هذا الكتاب
كذا فى ابراد قوله ان شاء الله هنا
اللباب العجاب وتحصيله بعناية الوهاب للطالب سبيل الصواب فعليك
به يا اخى تكن عين الاعيان مشارا اليه بالبنان فى الازمان فى البلدان
ثم اعلم انه مما يجب ان يعلم ان دلائل العلوم العربية اكثرها ظنيات لا
يقينيات ق لا يضرها الاحتمالات العقليات فى الامعان اعلم ان ما
ذكرنا من الدلائل ق كذا ما ذكره غيرنا فى العلوم العربية اكثرها خطابية مفيدة
للظن منتجة بقوة الحجة وليست بقطعية مفيدة لليقين حتى
يضرها الاحتمالات العقلية فتأمل انتهى ق فى الصافية شرح الشافية
اعلم ان اكثر دلائل هذا الفن مجوزة بجوزا اقوى او قويا او ضعيفا
او اضعف وانها موجبة فالتعليل بالمرجحة اولى ويجوز التخلف فى غير
الموجبة ولكن هذا على ذكر منك تفوز به على اجوبة واسولة فى مواضع

كثيرة انتهى وهكذا في غيرها من كتب الثقات من اصحاب العربية ٭
كابرا عن كابر فتنق بكلام ابهم الادبيات ثم عد الابواب اجمالا تيسيرا
للضبط وتبصرة للطالب فقال الباب الاول في الصحيح سيأتي في بابه
تصحيحه وبيانه وتوضيحه وكذا السنة ولواحقها وتذكيرا الباب الثاني
في المهموز سيتضح لك بيان مثل هذا الثاني في بابه ايضا وكذا الخمسة
التالية ولواشارة الباب الثالث في المضاعف الباب الرابع في
المثال الباب الخامس في الاجوف الباب السادس في الناقص الباب
السابع في اللفيف يجمعها هذا البيت ٭ صحيح است ومثال است ومضاعف
لفيف وناقص ومهموز اجوف ٭ ولما فرغ عن اللف والعد العنواني
والضبط الاجمالي شرع في البيان التفصيلي الذي هو المقصود الاصلي
لكل منها مرتبا على وفق الترتيب الاجمالي فقال الباب الاول من تلك
الابواب السبعة المذكور عليها الكتاب اي اولها الذي هو جزء من
الكتاب لفظا او معنى والاول اسم لموجود غير مسبوق كذا قالوا وفي
القاموس وأل اليه كسأل يئل كيعد وألا ووؤولا ووئيلا ووأل
مواءلة ووئالا لجأ وخلص ونجا وفيه ايضا والاول عند الاكثر اصله
اوءل على افعل او ووءل على فوعل وجمعه الاوائل والاوالي على القلب
والاولون وهي الاولى وجمعها كالكُبَر وكُبْرى واذا جعلت اول صفة
منعته وان صرفته تقول لقيته عاما اولا وعاما اول او لا وعام الاول قبيل
وتقول ما لقيته مذ عام اول ترفعه على الوصف وتنصبه على الظرف وابدا

قوله كابرا عن كابر في شرح الشافية [illegible] كابرا عن كابر قبله جمة للشريعة [illegible] وفي [illegible] قوله [illegible] وقيل [illegible] المقصود [illegible] انتهى [illegible] عبارة [illegible]

قوله لفظا او معنى لكل منها قيد [illegible] على الانفصال الحقيقي [illegible] او الجزء [illegible] فان قيد [illegible] بالالتزام

٧

وابتداء به اول تقدم على الغاية كفعلته قبل وفعلته اول كل شيء
بالنصب وتقول ما رأيته مذ اول امس واول من امس ولا تجاوز ذلك
وهذا اول بينة الاولية انتهى وكذا في الصحاح والقاموس وتقول عاما
اول اي قبل هذا العام وتعني عاما اولا قبل هذا العام قوله اصله اوءل
فقلبت الهمزة الثانية واوا فادغمت وقوله اصله ووءل فقلبت الواو
الاولى همزة كما قلبت في اجوه واشاح واحد اصله كما سيجيء فصار اوءل
(اصله وجوه، اصله وشاح، اصله وحد)
ثم قلبت الهمزة الاصلية واوا فادغمت والاول هو المختار كما اشار
اليه الجوهري وصاحب القاموس بالتعبير وصاحب القاموس على عادته
بالتقديم وكلهم جعلوه من مهموز العين والمثال الواوي فما قيل اصله
وول على فعل ادغمت الواو الاولى بعد سلب حركتها في الثانية ثم ابدلت
في اوله همزة للابتداء فلم يجد له اصلا اصلا فليتدبر وقال المولى
الفاضل حسن چلبي في اوائل حاشية التلويح مذهب الجمهور انه افعل
التفضيل من وول ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومنصرفاته
والقياس في تأنيثه وولى كفضلى لكنهم قلبوا الواو الاولى همزة وقيل
اصله اوءل من وءل اي نجا لان النجاة في السبق فابدلت الهمزة واوا
تخفيفا من غير قياس وقيل اءول من آل اي رجع قلبت الهمزة
واوا قلبا شاذا ثم ادغمت وقال الكوفيون هو فوعل من وول فقلبت
الهمزة الاولى في موضع الفاء وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله (مبتدا او ثان)
بمن مبطل لهذا القول واما قولهم اولة واولتان ففي شرح الرضي (مبتدا اول، خبر)

انه من كلام العوام وليس بصحيح لكن الزمخشري قال في الاساس
تقول جمل اول وناقة اولة اذا تقدما الابل هذا كلامه وقال فيما نقل
عنه وقيل اصله الهمزة الثانية فجعلت بعد الواو ثم ابدلت واوا فادغمت
فوزنه الان اعفل انتهى وقال ذلك الفاضل فيها ايضا وتحقيق الفرق
بين المتعرف وغيره ان لفظ اول العالم يكن مشتقا فيشمه مستعمل
على القول الصحيح فمن فيه معنى الوصفية ثم يعتبره بها الا مع ذكر الموصوف
ظاهرها هذا الباب الاول كائن في بيان احوال افراد الصحيح وصوف لم
او في تحصيل ادراكاتها والمقصود الاصلي هو المباحث والمسائل واما التوطئة
والتصوير فينبغي ان يراد في بيان الصحيح سواء كان بيانا لنفسه بتوطئة
او بيانا لاحكامه بالبحث عن مسائله افتقر في المعاني علم البيان حيث قال
تفصل في بيان الوجوه فافهم وقد شاع التعبير عن نسبة اللفظ الى المعنى
وعن نسبة المعنى الى اللفظ بفي فيقال هذا اللفظ في هذا المعنى وهذا المعنى
في هذا اللفظ ومنه قول علماء العربية الالفاظ قوالب المعاني او اوعية
المعاني او ظروف المعاني او اكسيتها او غمدتها وكل ذلك من توسعاتهم
فان البيان لما يحصل بتلك العبارات يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط
بها احاطة الظرف بمظروفه وكذلك يؤخذ المعاني من الالفاظ وتزيد
بزيادتها وتنقص بنقصانها فكانها قوالبها واوعيتها وظروفها واكسيتها
واغمدتها وايضا لما ان تحصيل تلك الادراكات يحصل بهذه المعاني المدلولة
بها يحصل بغيرها فكان ذلك التحصيل شيء يحيط بها كالظرف فلا يلزم

ولا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وقد جوز التصحيح بلا تقدير البيان واعتبار
وما هذا الا لهذا التوسع وقد اجيز كونه في بمعنى اللام الاختصاصي او التعليلي
او بمعنى على الاستعلائي وهل هذا الا لوجود تلك المعاني في مثل هذا
المقام وقال مولانا ابن الكمال باشا الكامل في شرح المفتاح ولفظ في هنا
للتعليل كما في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه وقوله عليه السلام ان امرأة
دخلت النار في هرة حبستها فتوهم ان هذا بتقدير اللام التعليلية مقامها
ثم قال ومن غفل عن المعنى المذكور لغى زعم انها للظرفية وتكلف في تصحيحها
وانت خبير بان اتحاد الحروف في معانيها ولو تجوزا اخير من اخراجها عنه فافهم
وقال الفاضل العصام في حاشية شرح الشمسية يقصد بمثل قولهم الباب
في كذا حصران وانه لا ضرر فيه احدهما ان الباب ليس فيه الا كذا وثانيهما
ان كذا ليس الا في الباب وقد يقصد ان المقصود بالذات الا من الباب
ليس الا كذا فليس كذا مقصودا بالذات الا من الباب وذلك لانه
كالموقوف في ان المقصود به تمييز الباب عما عداه ولا يتميز به الا برعاية الحصر
انتهى ويرجى منك ان لا تعد ما ذكرنا هنا من الفضول فاستمع لما تلي
اليك حق الاستماع والقبول وانما قدم الصحيح على الباقي لعظم شانه
لسلامته عن التغييرات اللفظية في الغالب وكونه معيارا او مقيسا عليه
وكثرة مباحثه تجري فيها وهو اي الصحيح بحسب المفهوم بالاستخدام على الاول
وبدونه على الثاني ما اي كلمة اشتقاقية بقرينة المقسم سلمت وخلت
فوقه راجع الى ما اي الاصلية في الموزون التي تقابل بالفاء والعين

في نسخة وفعلل

والدم وكولاماً ثانية في الوزن مثلاً اذا قيل وزن ضرب فعل فالضاد
مقابل بالفاء والراء مقابل بالعين والباء باللام واذا قيل وزن دحرج
فعلل فالدال مقابل بالفاء والحاء بالعين والراء باللام الاولى والجيم بالثانية
وهذا صفة كاشفة للحروف الاصلية وتفسير وتعريف لها وقد يعبّر عن
الحرف الاول منها بالفاء وعن الثاني وهو الوسط بالعين وعن الثالث وهو
الاخر باللام وتارة باللام الثانية تسمية لها باسماء ما يقابلها ويعبر
عن الزائد بلفظه الا المبدل من تاء الافتعال والتفعل والتفاعل فانه
يعبّر عنه بالتاء لانه يقال وزن اذكر افتعل لا افدعل واذكر بتشديد الدال
والكاف تفعل لا اذفعل واثاقل تفاعل لا اثفاعل لبيان الاصل او
لدفع الثقل والا المكرر للالحاق او لغيره فانه يعبر عنه بما يعبر به عما تقدمه
لان المقصود به تكريره فلا بد من التعبير عنه به هكذا في شروح الشافية
واعلم ان الفرق بين الاول وفاء الفعل عموم من وجه لصدقهما على ضاد ضرب
وصدق الاول على همزة اكرم وصدق الثاني على فاء استخرج وكذا بين الوسط
وعين الفعل لصدقهما على راء ضرب وصدق الوسط على خاء استخرج وصدق
العين على راء ئه وكذا بين الاخر ولام الفعل لصدقهما على باء ضرب وصدق
الاخر على نون ضاربون وصدق لام الفعل على باء ئه وكذا بين الاول وعين
الفعل لصدقهما على عين عده وافتراقهما ظاهر وكذا لام الفعل لصدقهما على همزة
اشياء على قول من يقول انه في تقدير شيئاء لان وزنه لفعاء كما في شروح
الشافية وبين الوسط وفاء الفعل وهو ظاهر وكلام الفعل لصدقهما على سين

سين قسي وبين الاخر وفاء الفعل لصدقهما على ياء حادي اذا اصله
حاود على وزن عالف مقلوب واحد وعين الفعل لصدقهما على ضاد
فاضٍ نذبر كذا قرره قبيل المعتلات من الامتحان ثم ان ذلك لانه لا بد
من ميزان يوزن به ويتميز به الزوائد عن الاصلي فوضعوا لذلك لفظاً مركباً
من هذه الحروف مأخوذاً من فعل بفتح العين الذي اريد به المعنى اللغوي
لانه اعم الافعال معنى فجعل هذا اللفظ مع هيئته المختلفة وزناً مشتركاً
بين الكلمات ليكون اللفظ مناسباً للمعنى ولوجود حرف من المخارج
الثلثة فيه ولكثرة استعماله وخفته لكونه ثلاثيا مفتوح العين بخلاف
نحو جعل وعلم وعمل فهو في عرفهم منقول الى الوزن وليس معناه اللغوي
مراداً فيهم من حروف العلة قدمها على الهمزة والتضعيف على عكس ما في متن
لان لزوم السلامة عنها بالذات بخلاف السلامة عنهما فانها بالعرض
والهمزة والتضعيف ولا بدّ اي لا فرق موجوداً ولا قد علمت امره اولاً
اي قبل الشروع في المقصود الذي هو بيان الموضوعات النوعية القياسية
الاشتقاقية من معرفة الابواب السماعية لمن يريد التعريف كما
لا بد له من التقسيمات المذكورة وذلك لانه لا يجوز لنا القياس فيها
الا اذا سمعنا واحداً منها في بابه وليس لنا ان ننقله الى باب اخر بدون السماع
فاذا سمعنا فيشا فيه ايضاً وان سماع عين الماضي والمضارع في الثلاثي
المجرد واجب لكونها سماعية فصحيح الابنية قبله وان كانت سماعية
ليست من مباحث الصرف اصالة فهي مفروقة للمقصود على ان الابواب التصريفية

قوله لانه اعم الافعال الخ يعني انا اذا فحصنا فعل يكون [illegible] نسخة
[illegible] فعل الضرب وفعل القعود [illegible] وفي نسخة
[illegible] المختلفة ومعلوم الثلاثي [illegible]
[illegible] الرباعي [illegible] وزن الثلاثي
[illegible] الثلاثة [illegible] عندهم [illegible]
[illegible] زيادة الهاء [illegible] ولذلك [illegible] على اصله
[illegible] والفعل مثاله
[illegible] من الثلاثة [illegible] الصافية
اصلاً كذا في الصافية

على تفسير الشارح سهو لانه مبني على تقدير الخبر وتقدير
الخبر [illegible] متعلق من معرفة الابواب [illegible] وتعلقه
[illegible] مضاف [illegible] الكاف [illegible] مضاف
[illegible] الخطا [illegible] عده
[illegible] في قول [illegible] لا بد [illegible]
هذا ما ذكر في [illegible] باسم لا والا النصب
الى [illegible] خبر لا [illegible] وكلام فاضل التحرير [illegible]
[illegible] بالمضاف [illegible] خفي نظير
على [illegible] خبر لا الا متعلق [illegible]
لك الجواب
٢٢٢

مشابهة للقياسية بنوع ضبط يوجد فيها علما في شرح المفصل
وهي احد واربعون بابا بالاستقراء ستة منها كائنة للثلاثي المجرد
اي مخصوصة بان يصدق مفهومه عليها كما يقال الانسان للحيوان اي
مفهوم الحيوان صادق عليه قلنا يرد ان الصواب ترك لام الجر وكذا امثاله
وذلك لانه لكونه اخف ناسب ان يستعمل في معان كثيرة مختلفة
فوضعوا له ابنية مختلفة ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى فبينا سببا
بخلاف الرباعي المجرد وانما قدمه لانه هو الاصل لتجرده ولاخفيته ولكثرة
معانيه ووجه الضبط والانحصار بحسب الوقوع انه ليس لماضيه المجرد
المذكور الغائب الثلاثة ابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا في المعلوم
الذي هو الاصل والكثير لتعذر الابتداء بالساكن وثقل الضم والكسر
عليه وللاوسط الا متحركا لئلا يلتبس مصدره عند الوقف ولا ينبغي
السكون عند اتصال الضمير اذ الاصل فيه هو الفتح والسكون لكثرته والوجه
اليه اذا اريد المرة كذا قال الامام الخليل والحركة ثلثة ولا عبرة في الحرف بحركة
الاخر لسكونه في البناء فان كان عين الماضي المذكور مفتوحا فعين مضارعه
اما مضموم فهو الباب الاول او مكسور فالثاني او مفتوح فالرابع وان
مكسورا فعين مضارعه اما مفتوح فهو الثالث او مكسور فالسادس او
مضموم ولم يجئ لثقله وان مضموما فعين مضارعه اما مضموم فالخامس
او مكسورا او مفتوح ولم يجيئا للثقل ايضا واما حروف المضارعة فمفتوحة
ابدا لتعذر السكون وللخفة وما بعدها ساكن لئلا تتوالى اربع حركات ولو

ولو فتحات ولقربه منها وقد عرفت انه لا عبرة للاخر قال المصنف التحرير
في حاشية شرح المفصل واما التعليل باختلاط الابنية فوهم اذ الكلام
في الجواز لا في الانحصار وبالتقاء الساكنين دور انتهى قوله اما التعليل
اي تعليل عدم سكون عين الماضي المذكور باختلاط الابنية اي
باستلزام اختلاطها والتباس بعضها ببعض كما علل به الشارح المحقق
للمراح ومن تبعه يعني انه لو قلت فعل بالسكون بفعل الكسر لا يعلم انه
من الباب الثاني او السادس ولو بالضم لا يعلم انه من الاول او الخامس
وقس عليه وقوله في الجواز اي جواز سكونه مع جواز حركاته لا في
الانحصار اي انحصاره في السكون ووجوبه فيه حتى يلزم الاختلاط المذكور
وقوله وبالتقاء الساكنين عند اتصال المرفوع البارز المتحرك كما علل
به المحقق سعد الدين في شرح مختصر المحقق عز الدين ومن قبله دور
والدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه مطلقا اي بمرتبة او مراتب
فالاول يسمى دورا مصرحا لصراحته وظهوره لعدم الواسطة والثاني
دورا مضمرا لاضماره وخفائه لكونه بواسطة او وسائط وكلاهما باطل
كما تقرر في محله وذلك لان الالتقاء انما لزم من سكون اللام عند ذلك
الاتصال وسكونه انما لزم من حركة العين لئلا يلزم اربع حركات فيما هو كالواحد
فلو عللت بالالتقاء المعلل بسكونه المعلل بها لزم الدور ويمكن ان يقال
ان الحصر في قوله انما لزم من حركة العين ممنوع لم لا يجوز ان يكون سكون اللام
عند سكون العين لاطراد ما كان العين فيه متحركا كما في يضربن ونحوه

[illegible]

فاذا جاز كونه للاطراد مع الاختلاف النوعي فمع الاتحاد اولى وظهر من
هذا حال قوله المعلل فلا يلزم الدور فليتأمل وهو اي مفهوم الثلاثي المجرد
وحقيقته الاصطلاحية ما اي كلمة اشتقاقية كان وقد عرفت فيما مضى
حال الافعال في التعريفات ما حينئذ عائد الى ما المفرد المذكر الغائب مشتملة
او مقصورة على ثلثة احرف اصول فقط ولم يوجد في كلامهم اقل منها في الكلمة
الاشتقاقية اذ لا بد فيها من حرف متحرك يبتدأ به واخر ساكن يوقف عليه
فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما بحرف لا يعتبر ولا يلزم فيه
حركة ولا سكون ولا يرد انه اما متحرك واما ساكن واياما كان يلزم التنافي مع
احدهما كذا في شروح الشافية وغيرها ثم اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور
مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده
باحدى الحركات الثلث وبسكونه كونه بحيث لا يمكن ان يتلفظ ذلك كذا في
شرح الكشاف للشريف الجرجاني وقال التحرير في معاني الانظار فان قلت
هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضي كالاتخذ والجمع لا بد منه في التعريفات
قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون في
مقام التعريف ما يفهم المبتدي بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير
الفهم عليه كما كان هنا كذلك فان تعريف الثلاثي الجامع وهو ما كان حروفه
الاصول ثلثة فقط عسير اذ المبتدي لا يميز الاصول عن الزوائد فيما يكونون
ويذكرون بدله ما هو قريب الى فهم المبتدي يمكن استنباط التعريف عنه بسهولة
فلا يبالون من عدم جمعه او منعه لانه ليس بتعريف على الحقيقة منها التعريفات

قوله متحرك يبتدأ به الخ لان الحرف المنطوق به اما
معتمد على حركته كعين عمرو او على حركة ما قبله كميم
او على مدة قبله كدابة فمتى فقد هذه الاعتمادات
تعذر التكلم ودليله التجربة وقيل يجوز الابتداء
بالساكن لكنه يتعسر ولا يتعذر لان التلفظ بالحركة
انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء على
ما يحصل بعده محال وقال مولانا الفاضل السيد عبد الله
في شرح الشافية وفيه نظر لان التلفظ بالحرف مع
الحركة لا بعدها نعم العروض مقدم بالذات وتحقيقه
يجيء في محله وسيجيء ما يتعلق بهذا
وكذا قال ذلك الفاضل في شرحه الشافية عند
الابتداء فيجب ان يكون علامة عند علامة الوقف
الا ان الابتداء بالمتحرك ضروري والوقف على الساكن
مستحسن عند كمال النفس فتتزايد فيه الكلمات
انتهى وكذا في غيره فافهم
منه

التعريفات المشتملة على لفظة كل فانها لا تصدق على فرد من افراد ما
صدق عليه معرف وهو ظاهر لكنها يسير فهمها للمبتدي مع انها يمكن
ان يستنبط التعريف عنها بسهولة ويمكن ان يقال هذا التعريف على
مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون الجمع والمنع في التعريف
ويجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق في الجملة انتهى وقال الفاضل
العصام في حاشية شرح الشمسية عدم جواز التعريف بالاعم مذهب
المتأخرين والمتقدمون جوزوه والحق معهم لانه كما يكون التصور بالكنه
وبالوجه المساوي نظرا يكون التصور بالوجه الاعم كذلك انتهى وكان
في قوله المحققين رمزا الى هذا يظهر بالامعان في الامعان فكن معاينا
بالاتقان قوله لعدم صدقه على الماضي اذ ليس للماضي ماخذ قوله
وهو ما كان حروفه الاصول الخ لصدقه على الماضي ايضا قوله يمكن استنباط
التعريف اي الجامع عنه اي عما هو قريب الى فهم المبتدي بعد النظر في سائر
المشتقات اذ الماضي المذكور اصل لتجرده عن الزوائد دائما فيكون حروفه
اصولا البتة وما زاد عليها في السائر زوائد فالسائر مشتمل على هذه
الاصول الثلثة مع الزوائد فيمكن ان يميزها عنها فيستنبط قوله
ان يستنبط التعريف اي الجامع عنها اي عن هذه التعريفات باسقاط
كل عنها مثلا ويمكن ان يقال ان كون الماضي ثلاثيا يفهم من التعريف
المذكور بطريق الدلالة فانه اذا كان كون سائر الكلمات الاشتقاقية
ثلاثية بسبب كون حروفه الاصول ثلثة فقط فكون نفسه ثلاثيا اولى

بان لا يخرج عنه والكتابة بالدلالة ثابتة بالمنطوق والنص كما ثبت في
الاصول واعلم اني بعد ما اجبت عن ذلك السؤال بهذا الجواب وكتبناه في
هذا الكتاب بعناية الوهاب رايتهما في شرح البناء لبعض الفضلاء فهل
هذا الا من باب التوارد رفيق التوفيق وما العلم بالصواب الا من ملهم
الحق الحقيق فالحمد لمن له العناية للامة ومنه الكفاية للمهمات ومن الملمات
المعضلة فتدبر وفي روح الشروح من شروح المقصود المراد ان الثلاثي
للفاضل عيني
نوع كان ماضيه كذا ووصف افراده كنصر بالثلاثي مجاز تأمل انتهى وفي
حاشية يعني ان معنى قولهم نصر ثلاثي انه فرد من نوع الثلاثي وحمل
الستة عليها هو الراجع الى الثلاثي يوضح ان الثلاثي اسم للنوع انتهى
قوله مجاز لخروجه عنه وعدم صدقه عليه لا يخفى بل يجب وقوله انه فرد
من نوع الثلاثي اشارة الى علاقة المجاز وقوله وحمل الستة الخ قرينة
الارادة المذكورة ولا يخفى ان هذا ناشئ عن الغفلة عما سيأتي وعدم
التأمل والامعان فيه من قول النحرير في الامعان ففي حمل ستة ابواب على
الثلاثي نظر يظهر بالتأمل ومن حاشيته فلا تغفل وتدبر وتأمل وامعن
النظر وقوله لنوع اذ هو المنقسم اليها لا الفرد اذ ليس بمنقسم اليها فقط
فتأمل قوله يعني الى ستة الاوجه النقل واقول ان قوله اسم لنوع مسلم
بلا حاجة الى التأمل اذ التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ولا بالافراد
لكن صدقه على جميع افراد المعرف مما لا بد منه وقوله ووصف افراده
مجاز ان اراد من حيث خصوصها فمسلم الا انه غير مفيد وان اراد منه

من حيث دخولها تحته ممنوع بل هو حقيقة كما لوح اليه صاحب التلويح
حيث قال فيه استعمال لفظ الدابة في الفرس في اللغة لا يكون مجازا
الا اذا استعمل فيه من حيث انه من افراد ذوات الاربع خاصة وهو بهذا
الاعتبار غير الموضوع له ضرورة ان اللفظ لم يوضع في اللغة لذوات
الاربع بخصوصها ولا يكون حقيقة اذا استعمل فيه من حيث انه من افراد
ما يدب على الارض وهو نفس الموضوع له لغة انتهى وكذا في غيره فظهر
ان هذا الجواب ليس بصواب وفهم هذا الخطاب وعده عدة فان ذلك
من حسن الاطناب الباب الاول من الابواب الستة اولها فعل يفعل
قال في الامعان اي مجموع موزونهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه
ومجهولهما اكتفى بالاول لكون الامتياز بين الابواب به والمراد من موزونهما
ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين مثل ركن في الاصول والاصح
ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقي فلا يحتاج الى
تكلف وتعسف والتعريف الواضح الباب الاول هو مجموع كلمات متفرقة
خالية عن ماض معلوم مضموم العين او مكسورها ومضارع معلوم مفتوح
العين او مكسورها وما يشتق منها وما يشتقان منه ومجهولها وكان
كل منهما مشاركا للاخر في الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح
العين ومضارع مضمومها من غير تداخل اللغتين وقس على هذا باقي الابواب
ويدل على ما قلنا عدم جواز ان يقال نصر باب اول بل يقال من الباب الاول
ففي حمل ستة ابواب على الثلاثي نظر يظهر بالتأمل وعلى تحقيقنا لا يرد

الا عرضى بالفعل المبنى للمفعول حيث انه لا يدخل فى هذه الابواب الستة
بالنظر الى ظاهر ما ذكره المص لانه داخل فى باب فعل المبنى للفاعل وثانيا فلفعل
الغير المتصرف نحو نعم وبئس حيث انها افعال ثلاثية لم تدخل فى هذه الستة
لان بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا يدخل فى المقسم فخروجه
عن الاقسام لا يضر بل يجب انتهى **قوله** الثلاثى بالاول اى بالمعلوم لكون الامتياز
بين الابواب الثلاثية به اى بالمعلوم اذ له هيئات مختلفة بخلاف المجهول
فان له من جميع الثلاثية هيئة واحدة ولكثرة استعماله ولكونه معروضا
للثانى فلا يحتاج تفريع على الاصوب الى تكلف وتعسف كما احتيج اليهما
فى التوجيه الاول اذ فيه ارتكاب المجاز والاكتفاء بالبعض عن البعض
بلا قرينة وذلك مهجور فى التعريف **وقوله** التعريف الواضح الى لذكر
جميع الابنيات فيه على التفصيل **وقوله** على ما قلنا من اعتبار المجموع **وقوله**
ففى حمل الآخر تفريع عليه **وقوله** يظهر بان مل كتب فى الى شبهة لان
الثلاثى قسم من الاصلى وهو من الفعل وهو من الكلمة وقد اعتبر فى مفهومها
الافراد فكيف يحمل عليه ما اعتبر فى مفهومه المجموع انتهى ولا يخفى ان هذا
لا يرد على عبارة المص فى التحرير ولعل عبارة صاحب المقصود محمولة
على المحض او المبالغة ومقصوده الشريف ما يقصد من عبارة المص
فلا يوضح ذلك الحمل ان الثلاثى اسم لنوع فيكون قرينة على ارادته كما
زعم البعض بفتح العين فى الماضى قدمه لتقدم الماضى ولاصالته ولخفة
الفتح ولعلويته وكذا استعمل فى معان لا تنضبط لكونه اخف كثيرة لا يستعمل

لا يستعمل على اكثر معانى غيره فقلما يوجد فعل غيره الا وقد استعمل
هو بمعناه واشير اليها بتحريك عين المستقبل بالحركات الثلث فانهم
وضعوها فى الغابر المعبور من الاضداد يطلق على الماضى والمستقبل والمراد
هنا الثانى للمقابلة قدمه لعلوية الضم بالنسبة الى الكسر ولكثرة
استعماله ولغاياته ومعانيه وكذا بنى باب المغالبة عليه وترد اكثر
الابواب عند بنائها منها اليه لكثرة معنى الغلبة فيها وقع من هذا الباب
كالكبر والكثرة والقمر للغلبة فى الكبر والكثرة والقمار وهى ان يذكر اله
الفعل بعد المفاعلة مسندا الى الغالب فيه **قال** مولانا سنان الدين
فى الصافية شرح الشافية هو ما يذكر بعد المفاعلة مسندا الى الشخص
الغالب فيه لبيان غلبته فيه وكذا فى شرحها وذلك مثل كارمنى
فكرمته اى غلبته عليه فى الكرم اكرمه اى اغلب عليه فيه وضاربنى
فضربته او يضاربنى فاضربه بضم الواو اى غلبته او اغلب فى الضرب
وضاربنى او يضاربنى فضربته او اضربه فلذلك لقب هذا الباب بالباب
الاول نحو نصر ينصر والباب الثانى منها او ثانيها وكذا فى امثاله وفى بعض
النسخ بلا واو وتقدم العطف ليكون بابا بعد باب وكذا البواقى نفعل بفعل
نذكر ما ذكر فى الاول هنا وفى البواقى بفتح العين فى الماضى وكسرها
فى المضارع نحو ضرب يضرب ومنهم من نظر فى ترتيب الابواب الى
اختلاف حركة العين لانها ادل على اختلاف معانى الابواب فقدم باب
ضرب يضرب لان الاختلاف بين الفتح والكسر اكثر منه بين الفتح والضم

قدمه على الثلاث لتفتح عين ماضيه

لان الفتح علوی والضم بينهما كما عرفت فهو احق بكونه من دعائم الابواب اي
اصولها وان امثلة الفضلية موافق لهذا الكتاب في ترتيب الابواب والثالث
فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو علم يعلم قدمه على الرابع
ان ماضيه من مفتوح العين لكونه من دعائم الابواب لاختلاف حركة عينيهما
الذي هو الاصل اذ معنى الباب مخالف لمعنى المضارع فناسب اختلاف عينيهما
في الحركة اذ هو الميزان الذي به الامتياز بين الابواب كما سبق وهذه الابواب
الثلثة دعائم الابواب الثلاثية وكذا قدمت على الثلاثة الباقية والرابع
فعل يفعل بفتح العين فيهما اي الماضي والمضارع نحو فتح يفتح قدمه لعلوية
الفتح وخفته وهذا الباب في الحقيقة معدول اما عن مضموم العين في المضارع
او عن مكسورها لحرف الحلق ولذا قال وشرط والزم فيه ان يكون عينه او لامه
لا فاؤه لان المتكلم قوی في الابتداء وثقل يزول بسكونه في المضارع فلا يتم
الغرض حرفا من حروف الحلق الثقيلة لينجبر بحصول الخفة ما فات منه من
الاصل المذكور آنفا وكذا قيل هذا الباب كذا في شرح الفضلية وقيل
ليقاوم ثقلها خفة فتح العين فيهما فيتعادلان ثم انت خبير بانه نظر التحرير
دقيق وبالقبول حقيق ثم انه انما ذكر هذا هنا كصاحب البناء وغيره لئلا
يفصل بين الشرط والمشروط وصاحب المقصود اخره حذرا عن تباعد الاقسام
لطول ذيله فلكل وجهة هو موليها وهي اي حروف الحلق ستة احرف بالاستقراء
كما هو المشهور وعليه الجمهور الهمزة والهاء هما من اقصى الحلق والعين والحاء
المهملتان من اوسطه والغين والخاء المعجمتان من اوله انما ذكرها على هذا

قدمه لكونه من دعائم الابواب [illegible] في الماضي والمضارع [illegible]

قدمه للخفة وكثرته

[illegible]

هذا الترتيب ليوافق مخارجها فانها على الترتيب المذكور وكذا ليفصل بين
المهملتين بالمعجمة وبين المعجمتين بالمهملة وللتسجيع فتدبر وانما لم يذكر الالف
مع انها منها على رأي لان وقوعه في الكلمات المتمكنة ليس بالاصالة بل بالقلب
عن الواو والياء كذا في الامعان على انه مرجوح فكل ما يكون بفتح العين
فيهما لا يأتي بدونها في احدهما الا ما شذ نحو ابى يأبى كقوله تع ويأبى الله
الا ان يتم نوره والشاذ في عرفهم ما جاء وسمع وضبط كائنا او مجيئا ثابتا
على خلاف القياس الحاصل من التتبع دون الاستعمال وان كثر فهذا مقبول
لوروده من الواضع وفي اوائل شرح الشافية لمولانا سيد عبد الله واعلم
ان النادر هو الذي قل وجوده وان كان على القياس والشاذ هو الذي
على خلاف القياس وان كان كثيرا والضعيف هو الذي في ثبوته كلام وكذا
في غيره وفي مباحث تخفيف الهمزة منه النحاة قالوا الشاذ على ثلثة انواع
شاذ في القياس نحو القود واستصوب وهو مقبول واقع في كلام فصيح
وشاذ في الاستعمال كقوله وام اوعال كها او اقربا وهو ايضا مقبول
وشاذ فيهما كقوله ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة
اليتقصع وهو المردود وهذا قوله وام اوعال اوله نحى الذنابات شما
لا كثبا التي الحمار الوحشي الكثيب الغريب وضمير يستخرج اي الصياد
والشيحة النبت اي يستخرج بها اليربوع الذي يتقصع من نافقائه اي
يدخل فيها كذا في الصافية والمختصر فعل يفعل بضم العين فيهما اي الماضي والمضارع
نحو حسن يحسن قال التحرير في شرح الفضلية واما الضمة فوضعوها ل

للصفات اللازمة وافعل الطبايع المسلوب عنها اختيار صاحبها لمناسبتها
في اللزوم فان انضمام احدى الشفتين الى الاخرى لازم في الضمة كلزوم انضمام
تلك الصفات الى صاحبها ولشابهة تلك الصفات لما اسند في المبنى للمفعول
في سلب الاختيار فكما ان الضمة جعلت علامة لكما سيجيء جعلت ايضا علامة
لما اشبهه والتزموا ضم عين المضارع ايضا تحقيقا لمقتضى تلك المناسبة
والمشابهة اذ اللزوم في الصفات المذكورة وسلب الاختيار والضمة في
المبنى للمفعول لا يختص بالماضي انتهى وكذا في غيره مقدمة لعلوية الضم والسادس
فعل يفعل بكسر العين فيهما اي الماضي والمضارع نحو حسب يحسب وهذا الباب
اي السادس لا يجيء ولا يوجد بالاصالة والوجوب في الصحيح وغيره الا من
المعتل الفاء بقصد بل انما يجيء في الصحيح بالفرعية والتبعية والجواز والا غلب
الا فصح فيه الفتح كما في قوله تعالى احسب الانسان الاية وآما في غيرهما فلا يجيء
اصلا وذلك لان في الوادي منه يحصل الخفة بسقوط الفاء فيعارض الثقل
المذكور وقد زعمت فكسرت في بعضها رعاية لها كذا في الشرح المذكور قوله
تو زعت في الحاشية اي الكلمات التي فاؤها حرف علة انتهى اعلم انه اذا ورد
دليلان يقتضي احدهما عدم ما يقتضيه الاخر بعينه فثبت بينهما المعارضة
ظاهرا لا ينبغي ان يحكم بتساقطهما في بادي الرأي بل لا بد ان يطلب المخلص
لدفعها والجمع بينهما ما امكن باعتبار المخلص وهو اما من قبيل الحكم او المحل او الزمان
وتسمى ذلك عملا بالشبهين فان تيسر ذلك فبها والا فيترك العمل بهما
ومن اراد الى الحقيقة الوصول فليرجع الى علم الاصول واذا عرفت هذا فقوله

[illegible]

قوله في بادي الرأي قال في بحث التثنية من المطول اي في ظاهر الرأي فان جعل من بدا يبدو فالامر ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من
مبدأ ... [illegible] ... حذف الهمزة انها تكتب بالالف ... ذكره الفاضل في تفسير قوله تعالى بادي الرأي في سورة هود
وجعل اول الرأي ظاهر تنزيل اول الرأي منزلة ظاهر الشيء الذي يبدو ولك ان تجعله بمعنى اول الرأي ولك
ان تهمزه كما في قراءة من قرأ بادئ الرأي بالهمزة وجعل الفاضل تقديره في وقت حدوث بادئ الرأي على حذف مضافين
ولك ان تجعل ظرفا تنزيليا فتستغني عن حذف المضافة انتهى بعبارته ۰۰۰ منه

فقوله توزعت اشارة الى ان المخلص هنا التوزيع المحلي نفسه وهو عين المضارع
في المعتل الفاء ونظيره قوله تعالى فلا تقربوهن حتى يطهرن بالتشديد فبالتخفيف
يوجب الحل بعد الطهر قبل الاغتسال وبالتشديد يوجب بعد الاغتسال فحملنا
المخفف على العشرة والمشدد على الاقل وعين محل الكسر بعض المعتل الفاء
بقوله وكسرت في بعضها وكم يتعرض لمحل الفتح لانه الاصل وانه ليس بمختص
بالمعتل الفاء نحو ومق يمق مقة وورث يرث في القاموس ورث اباه ومنه
بكسر الواو يرثه كيعد ورثا وورثة وارثا ورثة بكسر الكل وفي شرح
الكشف للسعد العلامة جاء ورث متعديا الى مفعولين مثل ورث اباه
مالا ذكره في القاموس انتهى وقد كان هذا من مشكلاتي فانحل بالعناية
في الغاية فلله الحمد على حل معضلاتي وولي يلي بفعل ولبث الارض بالضم
وليا وولي الشيء وعليه ولاية وولاية كذا في القاموس في الشرح
الشريف للدقق الشريف للكشف في اللطيف والولاية بالفتح مصدر
الولي وبالكسر مصدر الوالي فافهم والاصل يومق ديورث ويولي حذف
الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة اصلية وهو كوقوع الضمة بين
كسرتين في الثقل وسيأتي التفصيل في بابه ان شاء الله تعالى وباب واحد
بالاستقراء كائن للرباعي المجرد قدمه لئلا يفصل بين الاصليين والطول
ذيل الثلاثي المزيد فيه وبعضهم اخره لئلا يفصل بين الاصل وفرعه وانما
كان واحدا لثقله بكثرة حروفه والتزم فيه سكون احدها وفيه لئلا يلزم توالي
اربع حركات وعين له العين اذ اللام الثانية تسكن عند اتصال الضمير

قدمه علماء [illegible] الابواب الاصالة وتجرده عن الزائد

الموضوع المتحرك حملا على الثلاثي فعلى وزن واحد فتواسكن الاولى ايضا
اجتنوسكن ن ولزم الفتح في البواقي للخفة فلم يبق للتعدد مجال لانه
انما يكون باختلاف الحركات وهو مفهوم الرباعي المجرد ما اي كلمة اشتقاقية
كان ماضيه راجع الى المفرد المذكر الغائب نذكر ما ذكر على اربعة احرف
اصول فقط احترز به عن مثل اكرم ودحرج وقاتل ولم يذكره في الثلاثي المجرد
لعدم الاحتياج اليه لكونه احد وجوه زائدا ولم يوجد في الكلمة الاشتقاقية
اكثر منها لثقلها بالنسبة الى الجوامد وهو اي ذلك النوع الواحد الرباعي
المجرد ولما كان لحق ولا يلزم منه ما لزم من حمل ستة ابواب على الثلاثي
في عبارة المقصود فتدبر فقلل النفي هنا وفيما سيجيء بابه لحصول ١٢
الامتياز به بخلاف ابواب المجرد كدحرج وثلثة ابواب منها دون
اكثر سماعا لما مر من الثقل كائنة للرباعي المزيد فيه قدمه لقلته بحكم التتبع
وكثرة الثلاثي في المزيد فيه كاحرنجم الملحق به افعنسس وحمل الباقي عليه وهو
اي الرباعي المزيد فيه ما اي كلمة اشتقاقية زاد لازم في ماضيه المفرد المذكر
الغائب على الرباعي المجرد مطلق بزاد حرف او حرفان ولم يزد ثلثة لئلا
يخرج عن الاعتدال ولا يظن انه كلمتان وهو اي الثلثة لكونه مذكرا او ما
ذكر من الثلثة والتذكير باعتباره او اعتبار الجزء وهو مجموع تفعلل الحق الملابس
او المعلم بزيادة التاء المفتوحة في محل اوله وكذا قدمه ولوحدة زائده
وصاحب المراح اخره عن الاخرين ووجه شارحه الادنى بابهما لكونهما
اثنين غلبا عليه وانت تعلم ان هذا الوجه ليس بمعتبر ولا مطرد في السائر

ونسخة في التعريف بعد ذلك لكونه عند الوزن لفظه ولم تزد والكونه حرفا طلبا للخفة ولئلا يخرج عن الاعتدال

في الاكثر كما اختاره التحرير موافقا لمختصر عز الدين اوله كتدحرج وافعنلل
بزيادة الهمزة المكسورة في اوله وزيادة النون بعد العين قدمه لتقدم
زائده الثاني كاحرنجم وافعلل بزيادة الهمزة المكسورة في اوله وتكرير
اللام مع الادغام بنقل الحركة الى اللام الاولى الى الفاء لكنه والزائد يجوز ان
يكون الاولى لسكونها والثانية لان الاخر بالزيادة انسب على اختلاف
الرأيين وكذا الكل تكرير مثله واما ان كان الاول ضمير كما في الزائد هو الثاني
بلا خلاف كاقشعر والفاصل كسرة بينهما واحدة للمنون استقراء كائن
للثاني في المزيد فيه وهو اي الثاني في المزيد فيه ما اي الكلمة الاشتقاقية
التي زاد في ماضيه المفرد المذكر الغائب على الثلاثي المجرد حرف او حرفان
او ثلثة احرف لا اكثر لما مر وكثيرا يزيد على اصله ولما اراد ان يقدم منها
ما زيد فيه حرف على ما زيد فيه حرفان وما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه
ثلثة رعاية للترتيب الطبيعي قال ابواب ثلثة تتبعا كائنة منها اي
من احد وثلثين كائنة للرباعي غير الملحق بباب لافادة رابع معنى اطرا ذا
او الى ومن الضروريات ثم انه صفة للرباعي فانه مضاف الى الضد الواحد
كما في الحركة غير السكون قدمه لكثرته استعمالا وافرادا وقلته عددا واصالته
بالنسبة الى الثاني وهو اي الثلثة او المذكورة من الثلثة مجموع افعل الى
آخره وثانيه والى الرباعي غير الملحق لما مر غير قرة الملابس بزيادة الهمزة
المفتوحة في اوله وكذا قدمه وثالثه كن لما مر من لزوم التوالي وعينه
مفتوح للخفة كاكرم وفعل بتكرير العين ليدغم اذ في الثاني لا يدغم اصلا

وفي اللام عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك والزم الفتح في الفاء والعين
فيه للخفة قدمه لكون الزائد فيه من جنس الاصول مع احتمال اشتراكه مع
الثالث في محل الزيادة نحو فرح وفاعل بزيادة الالف كحفظها بين الفاء
والعين وفتحها اذ لو زيد بعدها لالتبس بالمصدر كذهاب ونحو بعد اللام
لالتبس بالتثنية نحو فاعل وثمانية ابواب منها سماعية للملحق بالرباعي
المجرد ومعنى الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بان يزاد فيه حرف
وتجعل في مقابلة حرف اصلي من الاصل وانه كان زائدا جئ به في الفرع
موضعه في الاصل ويكون الزيادة لمجرد الموازنة ليعامل معاملة في التكثير
والتصغير والمصدر ونحوها فنحو سخرج ليس ملحقا بدحرج ولا مقتل
بجعفر ولا اكرم بدحرج كذا في شرح الفضلية والبناء بقوله اعني به
ما اي الذي في المزيد فيه الذي اريد الزيادة فيه موازنة له اي للرباعي
فقط وهو اي المذكور من الثمانية تجوع نحو على الاوفق بزيادة الواو بين
الفاء والعين نحو حوقل قدمه مع اشتراكه ما بعده معه في محل الزيادة
لعلوية الواو في المخرج دونه وفعيل بزيادة الياء بين الفاء والعين
وكذا قدمه نحو بيطر وفعول بزيادة الواو بين العين واللام نحو جهور قدمه
على فعفل عكس ما في رسالة الفضلية في الامثلة الصرفية نظرا الى قوة الواو
وعلويته وعليته والى ان كونه للالحاق متفق عليه وكثرة هذا الباب وقال
في شرحها والمعتبر في التقديم اولا تقدم الزائد ثم تجانسه ثم علويته ثم
عليته فتدبر انتهى ولعل وجهه ان هذا انما هو اذا كان تجانس الزائد قطعيا

قطعيا كما في فعّل بالتشديد واما اذا لم يكن قطعيا فيجوز الاعتبار ان
وما نحن فيه من هذا القبيل فانه ليس بمسلم عند البصريين ويمكن ان يكون
الاشارة الى وجه الترتيب فتدبر وفعفل بتكرير الفاء بعد العين نحو
زلزل من الزلة هذا على مذهب الكوفيين اختاره لظهور الاشتقاق
واما عند البصريين فهو من مضاعف الرباعي المجرد وهو ما كان فاؤه
مع لامه الاولى او عينه مع الثانية من جنس كما مر نحو زنزج فعلل وهذا
الباب مختص اي ممتاز ومنفرد بالمضاعف التي في المختص بدعائم
الابواب اي مقصور عليه لا يجئ الامنه بحسب الاستقراء وكذا قيل
فالباء في المقصور عليه وفي بحث افعال القلوب من حاشية الامتحان
الاستاذنا المحقق الباء التي هي صلة الخصوص لا تدخل الا على المقصور
عليه فتأمل انتهى يعني بحسب مفهومه الاصلي وتحقيق ذلك في شرح
الكشاف للسعد والشريف وحواشي البيضاوي في البسملة المباركة والفاتحة
الشريفة وحواشي المطول والاطول وغيرها قال سعد الدين العلامة
قوله بمعنى نخصك بالعبادة اي نجعلك منفردا بها لا نعبد غيرك وهذا
هو الاستعمال العربي والتوقيل نخص العبادة بك كان استعمالا عرفيا
انتهى وقال شريف الدين العلامة عكس الامر وقال مولانا الفاضل المحقق
الكامل المعروف بخسرو العامل اي نقصرها عليك ولا نعبد ولا نستعين
غيرك فان الباء تارة تدخل على المقصور واخرى على المقصور عليه و
الاستعمال العربي هو الاول وهكذا فسرها مولانا الفاضل ابن الشيخ

وقال في البسملة والشارح العربي هو الاول يعني دخول الباء على المقصورة
ولكن هذا على ذكرناه ينفعك في مواضع وقال في الفاتحة على ان يكون الباء
داخلة على المقصور وقد تدخل على المقصور عليه كما في قولك الجر مختص بالاسم
وقال الفاضل الشهاب قوله نخصك بالعبادة الخ قال الفاضل الليثي
فيه تصريح بفائدة التقديم والخطاب والباء داخلة على المقصور لان
الاختصاص والتخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصلي
دخولها على المقصور عليه كقوله مخصوص بالمعبود بالحق وهذا غير
كثير الا ان الاكثر في الاستعمال دخولها على المقصور ووجه الاستعمال
مادة تخصيص في معنى التمييز اذ التمييز لكونه تخصيص شيء باخذ في قوة
تمييز الاخر به وقد تبع فيه الشريف كما حققه في حاشيته على المطول
حيث قال معنى نخصك بالعبادة نميزك ونفردك من بين المعبودين
فتكون العبادة مقصورة عليه تعالى وكذا قوله واخص به اي ميز
المندوب من المنادي بان تكون وا المختصة بالمندوب وكذا قوله يختص
برحمته من يشاء اي الجملة تخصيص شيء باخذ في قوة تمييز الاخر به
فاما ان يجعل التخصيص مجازاً في التمييز مشهوراً في العرف حتى صار كانه
حقيقة فيه واما ان يجعل من باب التضمين فيلاحظ المعنيان معاً
وتكون الباء المذكورة صلة المضمن ويقدر للمضمن فيه صلة اخرى
فيقال في نخصك بالعبادة مثلاً نميزك بها مخصصين اياها بك ثم اعترض
عليه هذا المحشي فقال ان المصرح به في كتب اللغة ان الباء تدخل على المق

المقصورة قال في الاساس خصه بكذا واختصه به وفي مفردات
الراغب التخصيص تفريد الشيء بما لا يشركه فيه الجملة وكذا قال
الجوهري خصه بالشيء فاتفقوا كلهم على تفسيره بالتفريد والتمييز وعلى
ادخال الباء على المقصور والوارد في القران المجيد كقوله تعالى يختص
برحمته من يشاء فما الداعي الى ارتكاب التجوز والتضمين مع ما فيه
من التكلف المخالف للمعهود في امثاله وهو يكون لازماً ومتعدياً الى
مفعول بنفسه والى الاخر بالباء وقد يتعدى الى مفعولين كقوله
ان امرأ خصني عمداً مودته ويحتمل الحذف والايصال فقول الشارح
المحقق المعنى نخصك بالعبادة اي نجعلك منفرداً بها لا نعبد غيرك وهذا
هو الاستعمال العربي ولو قيل نخص العبادة بك لكان استعمالاً عرفياً
انتهى هو الصواب والعجب من المدقق بعدما صرح بهذا قال ما قال وماذا
بعد الحق الا الضلال هذا كلامه والمحقق هو السعد والمدقق هو
السيد وقال في بحث المسند اليه من المطول ان الباء في صلة التخصيص
قد تدخل على المقصور وقد تدخل على المقصور عليه وجعل الشارح الاستعمال
الاول عربياً وغالباً والثاني عرفياً والسيد السند الاستعمال الثاني
اصلياً والاول مبنياً على جعل التخصيص مجازاً مشهوراً قريباً الى الحقيقة
العرفية في التمييز او مضمناً لمعنى التمييز انتهى والشارح هو السعد وانا
ارجو انكم لا تسأمون من نظم كلمات الحكمة بل اياها تحفظون وتكونون
لها من الحملة وتحظون بامثال هذه الغرائب وبافراد تلك الصحائف
الدائم سي

وهو ما كان عينه ولامه من جنس وذلك لانه لما لم يوجد في نفس الفاء والعين
في الاصول فصلوا بينهما بالعين وشرطوا ان يكون ثلاثيا مضاعفا ليتأنس
الفصل بالفصل ويتقوى وكذا لم يكرر العين للالحاق للزوم اللبس عند الادغام
او الثقل عند عدمه والكسبي اشتراط الفصل وفعيل بزيادة الياء بين
العين مع
واللام نحو شريف قدمه لان زائده حرف علة وهي في الزيادة اصل
واكثر وفعنل بزيادة النون بين العين واللام نحو قلنس قدمه لتقدم
زائده وفعلل بتكرير اللام نحو جلبب قدمه لتحقق نفس زائده وفعلى الملتبس
بزيادة الالف في آخره نحو فعلى قال في شرح الفضلية الالف لا يزاد
الا اخرا لان حرف المد لغاية خفته لا يتحمل الحرف الصحيح الا في الاخر لانه
عرضة للسكون والتغيير فجاز ان يقابله حرف المد وينقلب ياء عند
زوال فتحة ما قبله او اتصال الضمير المرفوع حملا على نحو رميت فلذا يكتب
على صورة الياء وقال بعضهم لا يزاد الالف للالحاق اصلا وانما يزاد الياء
فينقلب الفا فلذا يكتب بالياء ويرجع اليه عند زوال الفتحة وكلاهما
محتملان والاول اولى عند النهي وسيأتي في اواخر بحث الملحق كلام مبني
على الثاني فافهم ولما فرغ عما زيد فيه حرف شرع فيما زيد فيه حرفان
فقال وخمسة لخماسي غير الملحق وتوجيه التركيب مر وهو اي ما ذكر من
الخمسة نذكر ما ذكر افعنلل بس بزيادة الهمزة والنون في الاول
اي في محل اوله وكذا امثاله نحو انقطع قدمه لكون زائده الاول همزة وصل
الثاني متصلا بها وافتعل بزيادة الهمزة في اوله والتاء بين الفاء والعين

والعين نحو اجتمع قدمه لكون زائده الاول همزة وصل وتقدم زائده
الثاني متيقنا بخلاف ما يليه فان تقدم ثانيه محتمل وتفعل بزيادة
التاء في الاول وتكرير العين بين العين واللام وهو الاظهر او بين الفاء
والعين مع الادغام للتماثل نحو تكسر قدمه لكون احد الزائدين من جنس
الاصول وتفاعل بزيادة التاء في الاول والالف بين الفاء والعين
نحو تباعد ولكون هذين البابين كالمزيدين على الرباعي اخرهما عن الاولين
ومنهم من عدهما من ملحقات تدحرج لمناسبة مصدريهما مصدره ولو في
الجملة وان كان المشهور كونهما من الاصول الخماسية وهو الحق لكثرة ما
ابنيتهما متعديا ولازما ولعدم تكرر اللام فيهما وقد تقرر ان الالحاق لا يكون
باعتبار الزائد الاول الدال على المعنى مطردا وقد عرفت ان الالحاق من
الضروريات كما في الشافية وشروحها وشرح الفضلية وافعل بزيادة الهمزة
في محل الاول وتكرير اللام فالزائد هو الثاني هنا مع الادغام نحو احمر وجه
التأخير عن التعبير وثمانية لحكم التتبع لملحق تدحرج وهو تمفعل هذا
هو الانسب للسباق والركة للظهور الملتبس بزيادة التاء والميم في الاول
نحو تمسكن على قول من اعتبر ميم المسكنة عوضا عن واو السكون فكان ميم
تمسكن وقعت في الوسط غير مفيدة للمعنى والا فقد ذكروا ان الزائد
للالحاق لا يكون في الاول كما عرفت ووجهه انه يلزم جعل تمسكن من ملحق تدحرج
او تركه تمسكن من ملحق تدحرج وقيل ميمه زائد بدلالة الاشتقاق لكن
لا للالحاق بل لتوهم ان ميم مسكين فاء فوزن تمسكن تمفعل في الحقيقة

وتمفعل في لغتهم قال الشيخ الرضي تمدرع وتمسكن وتمندل وتمخرق لغة
ردية قليلة الاستعمال والمشهور الفصيح تدرّع وتسكّن وتندّل وتخرّق
هذا وجه التقديم تقدم الزائد وتفوعل بزيادة التاء في الاول وزيادة
الواو بين الفاء والعين نحو تجورب وتفيعل بزيادة التاء في الاول والياء
بين الفاء والعين نحو تشيطن وجه التقديم التقدم قال البيضاوي في قوله
تع واذا خلوا الى شياطينهم الآية وجعل سيبويه نونه تارة اصلية
على انه من شطن اذا بعد فانه بعيد عن الصلاح ويشهد له قولهم تشيطن
واخرى زائدة على انه من شاط اذا بطل ومن اسمائه الباطل انتهى
وفي الحاشية العصامية قوله ويشهد له قولهم تشيطن فيه انه يحتمل ان
يكون مأخوذا من الشيطان لا من اصله اى فعل فعل الشيطان وقال السيد السند
في شرح الكشاف قوله ومن اسمائه الباطل نوع تقوية للاشتقاق الثاني
وتبعه موالينا الفضلاء خسرو وابن الشيخ والشهاب في حواشيهم على تفسير
البيضاوي وقال صاحب القاموس الشطن والشيطان الخبيث والشيطان معروف
وكل عات متمرد من انس او جن او دابة وشيطن وتشيطن فعل فعله
وفي الشيط شاط فلان هلك ومنه الشيطان فليتأمل وتمفعل بزيادة
التاء في الاول وتكرير الفاء بعد العين نحو تزلزل وجه التقديم التجانس
وهذا الباب اى التفعل المختص بالمضاعف مقصور عليه اى لم يجئ ولم يوجد
الا منه بحكم السماع واما المضاعف فيجيء منه ومن غيره كالباء في المقصور
عليه كامر وتفعول بزيادة التاء في الاول والواو بين العين واللام نحو تجهور

تجهور وجه التقديم العلوية والعلية وتفعنل بزيادة التاء في الاول
والنون بين العين واللام نحو تقلنس وجه التقديم التقدم وتفعلل
بزيادة التاء في الاول وتكرير اللام في الاخر نحو تجلبب وجه التقديم التجانس
وتفعلي بزيادة التاء في الاول والالف في الاخر نحو تقلسي وقوله واربعة
للرباعي غير الملحق استفعل بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول
نحو استخرج مثل ما مر وجه التقديم التقدم وافعوعل بزيادة الهمزة في
الاول والواو بعد العين وتكرير العين بعد الواو قال الزائد هو العين
الثانية نحو اعشوشب وجه مجانسة الاصل وافعوّل بزيادة الهمزة في
الاول والواوين مع الادغام بين العين واللام نحو اجلوّذ وجه التقديم
التقدم وافعال بزيادة الهمزة في الاول والالف بين العين واللام و
تكرير اللام في الاخر مع الادغام نحو احمارّ وجه التأخر تعوّق عن التدبر
وبابان اثنان بحكم الاستقراء كائنان للملحق باحرنجم وهما مجموعا افعنلل
المأخوذ الملتبس بزيادة الهمزة في الاول والنون بعد العين وتكرير
اللام نحو اقعنسس التقديم للمجانسة وافعنلى الملابس بزيادة الهمزة
في الاول والنون بين العين واللام والالف في الاخر نحو اسلنقى
وجه التأخر مستغن عن التفكر وباب واحد بقضية السماع للملحق باقشعر
وهو افعألّ بزيادة الهمزة في محل الاول وهمزة اخرى بين العين
واللام وتكرير اللام في الاخر مع الادغام للحق نحو اطمأنّ وهذا آخر الكلام
فيما لابد منه قبل المقصود بعناية الودود الفياض المعبود فلما فرغت

عن شرح المقدمة وحان الشروع في شرح المقصود من الفن المرصود
قلت متضرعا متذللا سائلا الالهام الربانى يا الهى اعوذ بك عن الملاهى
والوذبك والوذ في الاجتناب عن المناهى واسلك التمنيع بانوار الهوافى
والتطهير بانهار المضارع والاستغراق في بحار المصادر العوالى والتعطر
بنفوذ الكلمات الاشتقاقية الهوادى والاهتداء بلطاية طرق الالفاظ
في فهم المعانى والتوفيق لمزايا الكفاية بالعناية والكرامة مقرونا من
بالتحقيق وكال الافضل من انه نعم هو المشكور على نواله وهو المؤمل لاتمام المقصود
بالنبى وآله فصل اى هذه الالفاظ الدالة على معانيها المخصوصة او المعانى
المدلولة عليها بها من هنا الى الفصل الثانى مفصولة عما قبلها بنوع انفصال
لمعانيها او الفاظها عنه وجوز كونه بمعنى الفاعل وفي القاموس الفصل
الحاجز بين الشيئين هذا وكذا قيل هذا علامة فارقة بين البحثين اذ
السابق لتعداد الابواب وبيانها واللاحق لبيان الافعال المشتقات
منها اذ الاعتناء بشان كل من الفعل والصفة والاسم والمصدر من الاقسام
الثمانية عشر للكلمة الاشتقاقية اقتضى لكل واحد فصلا على حدة
وقد قيل انه يستعمل بين المتناسبين نوع تناسب قال الفاضل العينى
في شرح الشافية هو يذكر في كل موضع يتعلق ما بعده بما قبلها بخلاف الباب
لانه بمعنى النوع انتهى وتناسب البحثين هنا ظاهر وكذا فيما سياتى
وقال مولانا المحقق الفاضل اكمل الدين في العناية شرح الهداية وتعرف
اى الفصل بانه طائفة من المسائل الفقهية تغيرت احكامها بالنسبة الى

قوله فصل او المعانى وهذه الاصالة في فصل من القصر على الاول فانفصاله على الرابع

احكامها بالنسبة الى ما قبلها ان يكون كل فصل مسبوقا بجملة من الاحكام وذلك غير لازم كما لا يخفى واما ثالثا فلان قوله
غير مترجمة بالكتاب والباب لا يكفي في اخراج الاعتبار لصدقه على جملة من المسائل الفقهية المترجمة بغير الفصل والباب
والكتاب كالمسائل المعنونة بالفرع على ما سيأتي في كتاب الطلاق انتهى كلام ذلك المحقق وفقنا الهادي العاصم المحقق
والكل في فصل لو اقتضى الوصف و قالا في فصل الفصل فان وصل الى ما بعده نون ثم والا فلا وقال المحقق لان الاعراب لا
يستحق الا بعد العقد والتركيب على ما عرفته في المفصل انتهى وفصله التمييز العلامة في اظهار الاسرار وكرره في شرحه
نتايج الافكار نفعنا الله ببركاتهم في الدنيا والدنية ويوم الفصل يوم تبلى السرائر بالطف المحلية في الافعال ضرب بابه
في الباب الاول جمع فعل اخبار الحوادث [illegible] الان الكلام في الافراد وكذا الادانى وهو في الاصطلاح جادل وزنه الكلي في
الوضع الاول على زمان معين من الازمنة الثلثة الحال وهو زمان التكلم والمستقبل وهو بعده والماضي وهو قبله قدمه
لكثرة تفرقه وافادته وكثرة الحروف عنه وهو خبر لانه احتمل الصدق والكذب بمجرد مفهومه العام والانشا وكذا لو
وهو الاصل ماضي او مضارع وكل ما له الماضي ودلالته على السبق قدمه فقال مفتتحا الماضي فهو في اللغة السابق
وفي الاصطلاح الفعل الذي دل وضعا لبناء ده بصيغته اي بهيئته الكلية على زمان واقع قبل زمان اخبارك كما دل بمادته
على حدث منسوب الى الفاعل ولحصول التمييز بدون هذا [illegible] للمبتدى بل اولى له تركه كما في الاظهار واما فهذا ايضا معتبر في
حقيقته و في الكافية زمانك قال فاضافة [illegible] في الهداية على ما في الهندي او على حذف المضاف على ما في الوضي واظهره التحرير
في الاظهار [illegible] الاضافة على اصلها باعتبار حدوثه فيه والخطاب لغير معين واما قيل لمتابعة لهم والا فالاصوب متقدم على زمانه
لان قبل لازم الظرفية فيتعلق بحدث وقع صفة لزمان فيتوهم ان للزمان زمانا كذا في شرح الكافية للفاضل العصام وهذا
اولى من تعريف المحقق عز الدين وهو الفعل الذي دل على معنى وجد في الزمان الماضي ويعرف الماضي اي يميز عن غيره وكذا الادانه
تصريفا كائنا على ثلثة عشر لا اربعة عشر وجها اي صيغة وصورة باعتبار اختلاف الهيئات والترتيب ولحوق الضمائر

صح صح صح صح صح صح صح

وذا انه امس
وقوله الكاتبة وضع للزمان الماضي
والمراد بالوضع الاول وضع لا بصيغة واسماء الافعال غير فعال لانه يكون فعلا لوقوعه
ولفظ الماضي وشبهها فعال فقد جوز بعض المحققين ان يكون فعلا منه جملة بعضهم
ليس بوزنه واما فعال [illegible] في خواص الفعل ولم يظهر نظيره اي لفظ اسم
في حده ولكن لم يدخل شيء في المصدر نقدر كما تبادر زيد علما ووضع
ومنهم الصفة التمييز اسما منقولا من الفعل لا من الوضع و وضع نعم وبئس وليس
الفاعل والصفة المشبهة من الفعل ان يكون فعلا واما نحو نعم وبئس وعسى وغير
اول بالتفسير المذكور فلا يلزم على الماضي ثم نقل الى الانشاء والمقارنة وتحقيق
ثم الا فصل على وزن علم دال كذا في شرح الفضلية وحاشيته للاستاذ المحقق
صيغة وقس عليه فعل التعجب وامثاله في الامتحان
المقام على وجه يتضح منه المرام
فارجع اليها بالامعان

الصيغة والوزن مختلفان في العرف بالصدد الافرادية ونوعها
واما الهيئة والصورة فتعمانها والتركيبية ويحكي التعبير
بالثلثة الاول في الكتاب فتنظر

الما قبلها غير مترجمة بالكتاب والباب انتهى وقال مولانا المدقق ابن كمال
باشا في شرح الهداية بعد نقله ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان الحد وغير
مختص بالفقه فلا وجه لتقييد المسائل المذكورة في الحد بالفقهية وثانيا
لانه يقال ان المراد تعريف الفصل المذكور في الكتب الفقهية لان الفصل
ليس من مصطلحاتهم فانهم استعملوه غير منقول عن معناه العرفي المستعمل
في عامة الكتب وسائر العلوم واما ثانيا فلان موجب التقييد بقوله تعرف
احكامها الفوا على الاستقراء والوجه الطريق والعضو المعروف تحتب به
لكونها طرق المعاني ولمعرفتها به ستة وجوه منها كائنة للغيبة بالفتح
نحو ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن واطلاق الغائب على الفعل باعتبار
الفاعل مطلقا وخمسة للخطاب باشتراك التثنية اي بسبب اشتراكها
لفظا اذ هو المعتبر عندهم كما مر خصوصا في مقام تعليم الامثلة للمبتدى
نحو ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن واثنان للمتكلم نحو ضربت ضربنا
واطلاق المخاطب والمتكلم على الفعل باعتبار فاعله المضمر واطلاق الصحة
عليها مع انه من الكلمة حكمي لما عرفت من تعريفها وكذا الحواشي والاعداد
الثلثة استقرائية في الحقيقة ووجه الضبط والحصران الفعل لكثرة الالفاظ
افادة وورودا في ذوي العقول والارواح واستغنى لاقتضت الحكمة
الا الفرق بين المذكر والمؤنث والمخاطب والمتكلم وبيان العدد افرادا
وتثنية وجمعا والاختصار والنسبة اي الفعل على الاخلال في مفهوم
الفعل وما بتضمن المضمرات وان حصل الفرق لكن يفوت الاختصار هو

الماضيا

الفاعل ثلث لانه اما ان يكون له دخل في حصول الكلام وجودا او لا والاول
اما ان يصدر عنه او يتوجه اليه والاول متكلم والثاني مخاطب والثالث
غائب واحوال الستة المذكورة موجودة في الفاعل ايضا فبضرب
الثلثة في الستة يحصل ثمانية عشر لكن لما كان المتكلم يرى او يسمع
صوته فيعلم ذكورته او انوثته سقط ثلثة ولما قل استعمال التثنية
شركوها بالجمع في الصيغة فبقي اثنان وكذا شركوا تثنيتي المخاطب فبقي
ثلثة عشر ثم ان بعضهم قدموا المتكلم لانه الاصل في حصول الكلام ثم المخاطب
اذ له دخل في حصوله واخروا الغائب لعدم دخله وبعضهم قدموا الغائب
لجواز تجرده عن الضمير فيكون حقيقة ولكثرة امثلته ثم المخاطب للامر
الثاني واخروا المتكلم لانتفائهما فيه وهذا هو المشهور واختاره التحرير
في الكفاية والفضلية لكونه اعتبار المائي نفس اللفظ والاول المائي الخارج
وهذا الضبط والتقرير والتعبير من شرح رسالة الامثلة الفضلية
للتحرير نفعنا الله الفتح الوهاب القدير ببركاته الفاضلة في التقرير والتحرير
ونشر نشره بجاه النبي البشير ونشر على ثراه طيب الروح النشير
وآخره اي الماضي مبني لفوات موجب الاعراب وهو المشابهة التامة
للاسم فانه مشابه له لفظا ومعنى واستعمالا وقد بينها التحرير في الاظهار
واسناد البناء الى الآخر مجاز لظهور اثره فيه على الفتح ولو تقديرا كغزا
ورمى لا السكون مع اصالته في البناء لمشابهة الاسم في وقوعه موقعه في نحو
زيد ضرب وضارب وخفته في الاحوال كلها الا عند اتصال واو الضمير الا ضما

الاضافة بيانية فبضم آخره اي يبنى على الضم لمجانسة او تاءه
اي الضمير او نونه فيسكن آخره فرارا عن توالي اربع حركات ولو
تقديرا فيما اي لفظ هو كالكلمة الواحدة وهو اي ذلك اللفظ
الفعل مع ضمير الفاعل فانه اي التوالي المذكور لا يجوز فيه ولا يوجد
في كلامهم للثقل بخلاف نحو ضربك فان الكاف فيه ضمير المفعول وهو
فضلة يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل واختير الآخر للاسكان لكونه محلا
للتغيير ومجاورا لما يلزم منه التوالي وهذا المراد في النبل مطلقا وفيه
ولقد احسن في تركه في قوله اوله همزة وصل والجملة صفة خماسي
واستأنف بقوله واسكن آخره فيما عداها من الابواب ايضا وان لم يلزم
ذلك التوالي اطرادا للباب وحملا لها عليها اي ليطرد الباب اطرادا
فهذا من باب حمدا لله والحرف الرابع اصليا او زائدا ساكن في جميع
السداسي وكذا الحرف الثالث مطلقا في خماسي اوله تاء زائدة ثم
استأنف بقوله واما الحرف الثاني فساكن في الكل من الابواب الا في
الثلاثي فانه فيه مفتوح او مكسور او مضموم والخماسي المذكور فهو ما في
تاء زائدة عطف على الثلاثي ولما فرغ عما هو المشترك بين المعلوم
والمجهول الموقوف عليه لعلامتيهما شرع فيهما ولما كان المعلوم اصلا
واكثر واشرف وتوقف علامة المجهول على علامته كما ستعرفه قدمه
فقال وعلامة الماضي المعلوم اي ما يعلم هو به ويسمى به لان فاعله
معلوم بذكره او بارجاع الضمير اليه فتدبر فتح ما اي حرف عدا الساكن

نصب اول على الاستثناء المنفصل
منه قوله ما عدا السادس منه

من المتحركات الا اول ما اي باب استثناء من ما عدا فيه همزة من د
الخامس والسادس بيان لما فيه فانه همزة وصل وانما سميت بها لانها
يتوصل بها الى النطق بالساكن وانما خص الابتداء بها لكونها اقوى
وفي شرح العزي لمولانا المشتهر بـ[illegible] اعلم ان همزة الوصل همزة ابن
وابنم وابنة وامرئ وامرأة واثنين واثنتين واسم واست وايم وايمن
الله وهمزة الماضي والمصدر والامر للخامس والسادس وهمزة امر الحاضر
من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وما عدا ذلك همزة قطع هذا
كلامه واما همزة القطع فثمانية همزة باب الافعال والمتكلم والماضي
المهموز والاستفهام والجمع على افعال وافعل التفضيل وذي اللام المنادى
كيا الله والصفة المشبهة على افعل كذا نقل (اي نقل) عن الجاربردي فاعرف ذلك
ينفعك في المستقبل لكن بكسر في الابتداء لانها زيدت ساكنة لتقبل الزيادة
عند الجمهور والكسر اصل في التحريك لانه ابعد عن الاعراب لامتناع دخوله
في المعربات في غير المنصرف والمضارع فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو
اقل وجودا في الاعراب واكثر شبها بالسكون الموجود في بعض من المعربات
دون بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل عن الكسر في الاسم
فعوض الكسر عن السكون ايضا ولان اجتماع الساكنين في الافعال
اكثر منه في غيره وللاكثر حكم الكل فقدمت في الاحتياج الى التحريك فاعاد
الكسر المخلص عن اجتماعهما لكونه طاريا اذ لا مدخل للجر في الافعال بخلاف
اخويه فانهما يعيدان الى [illegible] فقط في المعلوم وتسقط في الوصل لا

لانتفاء الحاجة اليها والاعين بعض الثلث عطف على الاستثناء
الاول وقد قرر هذا البعض في بيان الابواب وهو الثالث والسادس فان
عينهما مكسور والخامس فان عينه مضموم وعلامة الماضي المجهول ضم ما اي
حرف فتح وهو ما عدا الساكن وكسر وهو اول ما فيه همزة وصل من الخامس
والسادس في المعلوم متعلق بفتح وكسر الا ما قبل الآخر استثناء من ما
فانه يكسر في جميع الابواب ومن اراد معرفة وجه اختصاص هذه العلامة
به فليرجع الى المراح وشروحه قوله واصل سليقي في الملحق بدحرج الآخره
مبتدأ وسليقي الى الآخره خبره والجملة الى المضارع استئناف عما سبق
من قوله وآخره الى الآخره ولارتباطه بالمعلوم والمجهول وطول ذيله ومناسبته
من الملحق وغيره اخره الى هنا ولو لم يصرح بهذه لا ضيع فيها الى جعلها
لغزا فتبصر ولا تغفل عن وجه الافراد بالذكر وتسلقي في الملحق بتدحرج
واسلنقى في الملحق باحرنجم سلقي وتسلقي واسلنقى بفتح الباء في
الثلثة هذا على رأي من قال ان الالف لا تزاد للالحاق اصلا وانما تزاد
الياء فينقلب الفا كما نقلنا عن شرح الفضلية مما يتعلق بذلك
واختيارا للقول الآخر هناك (في بيان الابواب) مما هنالك فنقم حكمها اي الثلثة حكم
الناقص في الاعلال وعدمه وسيجيء حكمه في بابه واصل احمر واحمار
واقشعر واطمأن في الملحق باقشعر احمرر واحمارر واقشعرر واطمأنن
بفتح ما قبل الآخر في الكل من الاربعة وسكون العين والهمزة في الآخر
منها على ما اقتضاهما ما سبق وحكم جميعها اي الاربعة حكم المضاعف في الادغام

وعدمه وسيجئ حكمه في بابه ورد بانه يبطل الالحاق في اطمأن بالادغام
لوجوده في الملحق به وحاصل الشارح التفتيش انه ما سبق لا ينتقض بهذه
السبعة فتفطن واما المضارع فهو في اللغة المشابه وقد يقال صيغ
ما فعل زيد في محل اوله في الماضي او اول ما جنيه حرف من حروف انيت
المسماة بحروف المضارعة وسيجئ التعبير بها للدلالة بصيغة الكلية
وضعاً للدلالة بمادته على الحدث المنسوب الى الفاعل كذلك على زمان
الحال او الاستقبال من الازمنة الثلثة بالاشتراك اللفظي على الاصح
كما في الامتحان وقد في بعض النسخ بالواو ونحو اكرم من مزيد الثلاثي
فهو مشتق من الماضي بلا واسطة وعن المصدر بها على ما قالوا وقيل
الحق انه مشتق من المصدر بلا واسطة ولما وجب الفرق بينهما وكان
الفعل صادراً اما عن المتكلم وحده او مع غيره او عن المخاطب او الغائب
طلبوا حرفاً تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني طلباً للايجاز فوجدوا
اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين وما يناسبها لكثرة دورها
لخفتها اذ الكلام لا يخلوا عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فخصوها
على تلك الافعال فاراد التحرير ان يبين اي حرف يناسب اي فعل فقال
الهمزة منها والتعبير عن الالف بها لتحركها في الابتداء كما قيل للمتكلم وحده
لانها لكونها من مبداء المخارج يناسب المتكلم الذي يبداء به الكلام
كذا قالوا ورد بان هذا وجه غير مطرد في نون المتكلم وحده كما في الماضي
او مع غيره كما في المضارع قلت عدم رعاية المناسبة فيه للبس التثنية في

الاول وبالمتكلم وحده في الكناية لا يقتضي عدمها فيما لا محذور فيه على
انه لا يلزم الاطراد في مثله وقيل المراد بالهمزة الالف في انا الذي هو
ضمير المتكلم والماضي فاعطيت ليوافق متكلم الماضي في الجملة ثم حركت للابتداء
لان كون الزيادة على التدريج اولى من كونها دفعة وقيل للموافقة بينها
وبين اول انا الذي هو ضمير المتكلم المستتر تحته والنون وحده او مع غيره
ليوافق الماضي في الجملة وقيل ليوافق نحن الذي هو مستتر فيه وقيل
لما عين الياء والتاء لما يناسبها لم يبق شئ من حروف انيت غيره
فهو قريب من حروف العلة في الخروج من الخيشوم وهو فصلي لا نفه
في فهم والتاء للخطاب تبعاً للماضي ولم يرد في الاخر كما في الماضي للفرق
ولتوافق انت الذي هو مستتر فيه وقد زيادة الهمزة او النون لبس
وقيل لان التاء في الاصل واو وهو من منتهى المخارج والمخاطب هو الذي
ينتهي الكلام به فيناسب ثم قلبت تاء كما في التقوى لئلا يجتمع الواوات
في مثل ووجل بالعطف وحمل عليه الباقي ورد بان التاء ايضاً من
حروف اليوم تنساه وكون الواو من حروف العلة التي هي اكثر زوائد لا
واولى زيادة لخفتها لا يفيد ولا فائدة في تكثير العمل قلت قوله ولا
فائدة الخ ممنوع لم لا يكفي التدريج وموافقة النظائر فائدة كما لا يخفى
المتتبع وللغائبة المفردة ولمثناها اي الغائبة لكونها علامة التأنيث
في الغالب وقيل لانه لو زيد الياء على ما هو اللائق لزم الالتباس بينها
وبين الغائب والغائبين ولم يبالوا الالتباس المخاطب والمخاطبين

في زيادة التاء لكونه اسهل بخلاف الاول اذ الالتباس بالاقرب
اشد اشكالا والياء للغائب المذكر مفردا او مثنى او مجموعا قيل لانه
احق بما يناسبه من حروف الزيادة فان في زيادة بعضها لبسا كالهمزة
والنون والتاء وفي بعضها ثقلا كالميم والواو وقلة زيادة او دوران في
باقي حروف اليوم تنساه وقيل لانها من وسط الفم والغائب هو
الذي يكون في وسط الكلام الجاري بين المتكلم والمخاطب فمناسبته
ولجمع المؤنث الغائبة فرارا عن اجتماع علامتي التانيث لو زيدت
التاء فان النون تدل على التانيث ايضا وفي ترك التاء فيه لوحظ
مناسبة للماضي اذ الغائبة فيه بالتاء وكيف جمعها ناء وبحرف اي
بدل المضارع مفصل باعتبار الهيئات على احد عشر لا اربعة عشر
وجها اي اسلوبا ووزنا ومقتضى القياس على الماضي كونها ثمنة عشر
الا انه سقط الوجهان باشتراك لفظ مفرد الغائبة والمخاطب
واشتراك لفظ تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة فبقي للغائب والغائبة
اربعة وللمخاطب والمخاطبة خمسة وبالوجهين للمتكلم صارت احد عشر
نحو ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون
تنصرين تنصران انصر ننصر ويسكن الفاء في الكل فرارا عن توالي اربع
حركات في الكلمة الواحدة وانما عين الفاء للتسكين لكونه من حروف
المضارعة التي لزم منها توالي اربع حركات ولم يمكن اسكانها لامتناع
الابتداء بالساكن اعلم انه قد اتفقت كلمة الكلمة كصاحبي الكشف والو

وأنوار التنزيل عملا أن يقولوا الكاف دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا
على الساكن وأطبق ألفاظ الفضلاء كالسعد والسيد العلامتين
وقوالينا فخرو وابن الشيخ وابن الشريف عملا أن يشرحوا هكذا
وقوله دأبهم أي العرب دون الامتناع اشارة الى جواز الابتداء بالساكن
حتى قال مولانا فخرو هو الحق فيذه لبعضهم بعقلاء وقال بعضهم ومن
قال بامتناعه فليس بحكم الاعتزال نعم يمتنع الابتداء بالمدات الا
ان ذلك لذواتها لا لسكونها واذا استقريت لغة العجم وجدته فيها الابتداء
بالساكن المدغم وكذا أنهم يقولون كثيرا وقد رفضوا الابتداء بالساكن بدله
الامتناع قال سيد المحققين وقد يستدل على الجواز بانه لولا ذلك لتوقف
التلفظ بالحرف المبتدأ به على التلفظ بالحركة فيدور لان الحركة موقوفة
على الحرف في التلفظ لتوقف العارض على المعروض ويجاب بان امتناع
الابتداء بالساكن يستلزم امتناع انفكاك الحركة عن الحرف المبتدأ به من
لا توقفه عليها اذ يجوز ان يكون تابعة له غير منفكة عنه انتهى تخليصا قال
وان كان في أول الكلمة همزة زائدة همزة وصل او قطع تسقط في المضارع
أما الاولى فلاستغناء عنها بحرف المضارعة وأما الثانية فلئلا يجتمع في
أول كلمة همزتان وحمل عليه في الباقي والساكن في ثلاثي كان غير
الثلاثي المجرد بان على حاله من السكون في مضارعه بنفسه ما اشترك فيه
المعلوم والمجهول وما يتلى عليك عن فيهما الحاقه وعلامة المعلوم من المضارع
فتح حرف المضارعة في الكل الا في مضارع الرباعي أي رباعي كان مجرد

او ثلاثياً مزيداً فيه غير ملحق او ملحقاً بالرباعي فكلمتين اثنا عشر فانها
اي حرف المضارعة تضم فيه اي في الرباعي مطلقا وكسر ما قبل الآخر
اصليا او زائدا عطف على الفتح في الجميع الا فيما اي مضارع اوله اي
اول ماضيه تاء زائدة وهو احد عشر تفعل وتفاعل وتفعلل وملحقاته
الثلاثة فيفتح اي ما قبل الآخر فيه وفي مضارع بعض الثلاثي وقد مر
هذا البعض في الابواب وهو الاول كينصر والخامس كيحسن والثالث كيعلم
والرابع كيفتح ويابى وفتح ما عداهما اي حرف المضارعة وما قبل الآخر
غير الالف كن فانه باق على حاله وقد مر والعام وعلامة المجهول ضم
حرف المضارعة وفتح ما عداه غير الف كن واللام وبين حكمه بقوله واما
اللام فيفتح اي يحرك بالفتح وكذا البواقي عند اتصال الف الضمير اي الف
هو الضمير الفاعل به كيضربان ولم يضربا ولن يضربا ويضم عند اتصال
الواو الضمير ويكسر عند الياء الضمير عند الجمهور لمناسبة الموجبة لخفة
علة لا [illegible] الثلاثة ويسكن عند نون جمع المؤنث مطلقا اي نونه
الضمير وانه لم يلزم توالي [illegible] حملا على الماضي فالمضارع مبني عندها ويرفع
اللام بالضمة فيما اي مضارع عداها اي الالف والواو والياء والنون
اي لم يتصل به احدها فهو معرب ح لمشابهته بالاسم لفظا ومعنى واستعمالا
وهي المسماة بالمشابهة التامة للاسم الموجبة للاعراب في الاوقات كلها
الا وقت ان يدخلها اي اللام على المسمة او التجوز او حذف المضاف
اي صاحبها او ما في فيما عبارة عن اربعة الفاظ يضرب وتضرب وهي او

أو أنت واضرب ونضرب ناصب فانه ينصبها اي اللام او ما بالفتحة
او فينصبها ح وهو اي الناصب اربعة احرف بالاستقراء أن المصدرية
لمناسبتها لان المشددة مادة وتاويلا وهي اصل الثلاثة محمولة
عليها للمناسبة في الاستقبال كذا قالوا ولن حرف مفرد براسه عند سيبويه
وهو النفي مؤكد واصله لا عند الفراء ولا ان عند الخليل وكي للسببية واذن
للشرط والجزاء غالباً ومثالها نحو أحب ان أعمر كي أتعلم فاعمل ولن
أعصي ربي واذن تدخل الجنة لمن قال اتعلم واعمل الله او الا ان بدخلها
جازم فيجزمها بالنصب او الرفع وهو اي الجازم خمسة احرف بالتتبع لم
لما وهما لنفي الماضي بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم دون الاول وهذا معنى
قولهم لم للجحد المطلق ولما للمستغرق وايضا لم لنفي المتوقع كثير الحذف
لما وان للشرط والجزاء ولام الامر ولا النهي بالاضافة بتنكير المضاف
وان لا يلزم لتعريف المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز [illegible] السجاعة كما هو
رأي الرضي او الوصف او البيان بتاويل الدال على النهي كذا في الاتقان
واصل الجوازم ان وهي لاقتضائها شرطا وجزاء وجعلها كشيء [illegible]
طولا في الكلام اعملت الجزم تخفيفا وحمل البواقي عليها لمشابهة في ص
اختصاصها بالفعل وفي قلب معنى مد قوله وهما اي الناصب والجازم ص
يسقطان من الافعال النونات وهي نون التثنية اي تثنية كانت
ونون جمع المذكر اي جمع مذكر كان ونون المفرد المؤنث المخاطبة لانه

قوله علم لنفسه او لا العلم لها فانه انقلب
فانه الالفاظ التي يركب بها انفسها
موضوعة لها صريحا ومعنى
الفاضل العصام

الضمير المرفوع لما عداه بدليل سكون اخر ضربنا دون ضربنا جعلوا
الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو الحركة جعلوا اعرابه بالنون
لعدم اسكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب
عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر فالنصب يناسبه في خروج اصلهما و
كونهما من الفضلة فلذا لم يحمل على الجر الا الرفع في الاسماء فيناسب
بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا الا نون جمع المؤنث لانه ضمير بنفسه
يصير المضارع مبنيا على السكون حملا على الماضي كما في الامتحان نحو
لم ينصر لم ينصرا والزائد عليهما منتهيا الى آخرها وذلك لم ينصروا لم تنصر
لم تنصرا لم ينصرن لم تنصروا لم تنصري لم تنصرن لم انصر لم ننصر ولن
ينصر لن ينصرا لن ينصروا الى آخرها لن تنصر لن تنصرا لن ينصرن لن تنصروا
لن تنصري لن تنصرن لن انصر لن ننصر وانما لم يجعل هذين القسمين
من اقسام الفعل بالاستقلال لدخولهما في المضارع مع وجود الفرق
بينهما بتغيير الآخر وفي المعنى كالامر والنهي لانه لا اعتبار لتغيير الآخر في
الحرف بل هو بحث نحوي ولا لتغيير المعنى لانه عارض بسبب الحرف
وايضا الهمزة لتبرئة كان وان وغيرها فلو اعتبر التغيير للزم الاقسام
هذا على انهما ليسا بمجزومين حقيقة ولا حكما بخلاف الفعل مع
الضمير المرفوع المتصل فيخرجان من موضوع الصرف وكذا عد بعضهم
الفعل ثلثة وترك النهي رأسا وغير المخاطب المعلوم من الامر فله وجه
وجيه ولكن لما تغير معنى الامر والنهي من الاخبار الى الانشاء وهذا

وهذا تغيير عظيم وكثر استعمالهما وكانا مناط التكليف واختص امرهما
صرفيهما بهما ولا يوجدان في غيرهما ولا يفارقان عدهما اكثر المصنفين
من اقسام الفعل بالاستقلال وتبعهم النحرير في الكفاية والامثلة الفضلية
كما بينه في شرحها فقال شارعا في الانشاء بعد الاخبار عن الاخبار
واما الامر والانشاء اما طلب او تعجب اذ غيرهما سماعي والطلب
لكثرة استعماله وتصرفه اولى بالتقديم وقدم الامر لكونه متعلقا بوجود
الفعل فهو ما فعل يطلب به الفعل اي الحدث فلا يرد على الفاعل
اللغوي استعلاء او تواضعا وتضرعا او استواء فيشمل الدعاء
والالتماس ايضا ولا مجاز في شيء من ذلك وذكر السعد العلامة في شرح
الكشاف فتأمل واما النهي فهو ما اي الفعل الذي يطلب به ترك الفعل
عن الف على مطلقا وصيغتهما اي الامر والنهي كصيغة المضارع المجزوم
فلذا قرنهما ثم فرق بينهما بقوله حال كون المضارع مزيدا في محل اوله
لفظة لا في النهي نحو لا ينصر ولام جازمة مكسورة كبعض الجارة اذ الجزم
في الافعال كان بمنزلة الجر في الاسماء كان الجازم بمنزلة الجار فجعل
صورته كصورته في الكسر في الامر كله الى آخره لطول ذيله وكثرة بحثه
الا صيغة المخاطب من الامر المعلوم فانه لما كثر استعماله جدا كما لا يخفى
اصلا حذفوا اي العرب اللام منسيا عند البصرية فيكون موقوفا مبنيا
ومنويا عند الكوفية فيكون مجزوما معربا ثم حرف المضارعة ايضا تخفيفا
فعاد الى اصله فيبني لزوال موجب الاعراب بحذف الثاء وهذا ابدا الثاني

فان كان ما بعدها اى حرف المضارعة ساكنا اتوا بالمد من الافعال
بهمزة وصل اى جاؤا بها او اعطوها ايا بالفعل الثلاثى مكسورة صفة
كاشفة للهمزة او حال منها او خبر لمحذوف فى حال الابتداء فى الجميع الا فى
الثلاثى ضم عين مضارعه فتضم الهمزة فيه تبعا للعين ساقطة
فى الوصل لما مر كقولوا اضرب واعلم وانصر بالوصل فيهما فافهم وان كان
ما بعدها متحركا ابقوه وفى بعض النسخ اتوه اى جاؤا بما بعدها
اى فردوا به امرا على حاله بلا تغيير كدحرج اصله تدحرج وضع اى من هذا
القسم فى الحقيقة اكرم وان كان تبرأ اى بادئ بدئ فى الاول كذا
فصله بمنه حال كونه او هو مخاطب معلوم من باب الافعال لان اصل
تكرم تؤكرم حذفوا الهمزة لئلا يجتمع همزتان فى المتكلم وحده وحذفوا
الهمزة فى اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما من العشرة الباقية واسمى
الزمان والمكان وغيرها ايضا اطرادا للباب وحملا لغيره عليه اى
ليطرد الباب اطرادا وبنوا من مخاطب امره اى الافعال المعلوم على الاصل
المرفوض اى المتروك بان اعادوا الهمزة المرفوضة وابقوها على حركتها
الاصلية واذا كان كذلك فهمزته همزة قطع او مقطوع مفتوح لا وصل
مكسور تثبت الهمزة ولا تسقط فى الوصل والابتداء كما هو شأنها
لا كهمزة الوصل كما مر قدم الوصل لانه اهتم فافهم واما فعل التعجب وجه
التسمية يظهر من التعريف فهو ما اى فعل تخرج به مثل لله دره ودرها
له وبالله رجلا ما لم يكن الموضوع لانشاء التعجب فمثل او بتقييد الهيئة

الهيئة وضعه بهيئته لدلالة المقسم تخرج ما بالخصوص مادة مثل قاتله
الله من ثم علانية التعجب اى احداثه لا اصل الفعل اذ هو المتبادر
بالنسبة الى فاعله او الى مفعوله او الى نفس الفعل والكل منها لجواز حصول
التعجب باستبعاد مثلا اذا قيل ما انعم زيدا يحتمل ان يكون التعجب من لطف
المعطى مع دناءة المعطى له او من عظم المعطى او من الاعطاء والسخاء
او من الكل تخرج نحو تعجبت او عجبت مما هو ليس لانشائه بل للاخبار عنه
مع دلالة بهيئته على الماضى وعدم كون التعجب لاصل الفعل اذ التعجب
ليس للتعجب والتعجب انفعال النفس لمباطنة الدراكة اى تأثرها
عند ادراك الامور الغريبة التى خفى سببها لحسنها او قبحها وذا سبب
غرابتها وكذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب وفى الهوادى هو حالة
تعرى النفوس عند مشاهدة امر غائب عنها سببه فافهم ثم انه قبل العينية
انه مشتق من المصدر باعتبار الاصل فافهم وله صيغتان احديهما منقولة
من ماضى باب الافعال اتفاقا وذا من الاخبار وزمانه مقدم وهو
اى فعل التعجب الذى على هذه الصيغة او هذه الصيغة بالتأويل ما افعله
وهو الاشهر الاكثر لمجيء والثانية منقولة من مخاطب امره
المعلوم عند الاخفش وزمانه مؤخر كما فى الكافية ولب الالباب
وابن كيسان او الفراء والزمخشرى وابن خروف كما فى الرضى والتسهيل
او الزجاج كما فى شرح لب الالباب للسيد عبد الله فافهم وهو افعل به
وهو الاقل وكذا قدم الاولى لمعنى افعل به فى الاصل عند الاخفش

حيّرة ذا نفرة ثم الهمزة للصيرورة والباء للتعدية او هي زائدة والهمزة
للتعدية وفي الفعل ضمير هو فاعله اي اجعل انت اياه ذا نفرة بمعنى
صِفه بها ايّ ابلغ ما يمكن كانه يقول صِفه بالنفرة كيف شئت
فان فيه من جهات النفرة كل ما يمكن وجوده في شخص وآختاره النحرير
كالبيضاوي وعند سيبويه الباء في الفاعل لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان
مع صلتها فيجوز حذفها كاحسن ان يقول وآلامر بمعنى الماضي والهمزة
للصيرورة اي صار ذا نفرة كالحم اي صار ذا لحم وردّه في الامتحان بان
كون الامر بمعنى الماضي غير معهود بل المعهود كون الماضي بمعنى الامر وكذا
لم يجوزه ومعناهما اي الصيغتين من حيث انهما لا تعين بعد النقل
وانما معنى الجعل في الاول ومعنى الطلب في الثانية واحدهما محض
انشاء التعجب ولم يبق فيهما شيء مما قبل النقل كذا في الرضي وآما
ما يقوله اهل العربية من ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى علما
في الكشاف وآنوار التنزيل في البسملة وبعض كتب العربية فليس على
اطلاقه بل له شرط وهو اتحاد الكلمتين في النوع بعد ثبوت فيهما في الاشتقاق
ولو سلم فالقاعدة اكثرية لا كلية بشهادة الاستقراء كما قاله شرّاحها
لا سيما العلامة سعد الدين ومولانا الفاضل خسرو الكاملي وقال
الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل يعني قد كثر في كلام العرب
زيادة اللفظ لزيادة المعنى حتى اوجبت دلالة زيادة اللفظ على زيادة
المعنى فلا يعدل عنه الا بعد النص عنهم بخلافه فلا يرد ان حاذر دون

حذر مع زيادته لان ذلك لتقريبهم بوضع حذر للمبالغة وحاذر
على خلاف القياس وقد يجاب عنه بان حاذرًا اسم فاعل وحذرًا صفة
مشبهة وآلكلام في دلالة الزيادة في اللفظ على الزيادة في المعنى اذا اتحدا
نوعاً ويرتّبه ان ابن الحاجب عدّ حذرًا من مبالغة اسم الفاعل انتهى
وآما اول من اسّس هذه القاعدة فابن جني في الخصائص وقررها في
المثل السائر بما حاصله ان اللفظ اذا كان على وزن من الاوزان ثم نقل
الى وزن آخر اكثر منه لا لغرض آخر لفظي كالالحاق فلا بد ان يتضمن
المنقول اليه معنى اكثر مما تضمنه الاول لان الالفاظ ظروف المعاني
فنقلها في ظرف اوسع مما كانت فيه من غير فائدة عبث وهذا مما لا نزاع
فيه كخشن واخشوشن وقال انه لا بدّ ان يكون ذلك في فعل ومتفق
وطلّه لبعضهم مطلقا ورُدّ عليه ان عليما ابلغ من عالم مع نقص حروفها
واورد عليه غيره نحو رجل ورجيل ثم اعتذر بانه زيادة نقص
لا مبالغة ذكره الفاضل الشهاب في حاشية انوار التنزيل ثم قال
وانت اذا انتبهت لان القاعدة مخصوصة بالاكثر الذي نقلته العرب
عن الاقلاع غنية عنه علمت ان الاكثر ما اورد مدفوع بالتي هي احسن وآما
قيل لم صار الدينار خيرًا من الدرهم والدرهم خيرا من الفلس فقال لان
الفلس ثلثة احرف والدرهم اربعة والدينار خمسة فمن المهزل و
الملح ومثله لا يثبت به اللغة فاعرف ذلك واسلك اسلم المسالك
فان هذا المقام من اخوف المهالك حتى قال البعض من تصدى لشرح
ابن قصاب ...

هذا الكتاب الا وليه اكد بزيادة حروفها من وجه لقول المصنف باتحادهما
في المعنى وقد قيل بعكسه وسيجيء فتدبر ولكن من يستفتى كلام الفحول
ولا زم الكلام على كلامهم مع الفحول ولا يبنيان اى فعلا التعجب
او صيغتاه من باب الامن ثلاثي مجرد فانهما يصاغان ويشتقان
منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع محافظة جميع الحروف
متعذر اذ لا نعهد الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط البعض
يلتبس اذ لا يعلم انهما مشتقان من الرباعي او المجرد او المزيد فيه فان هذه
الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف
رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من
زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين المشتق منه فلا يتعين المعنى ثابت
مدلوله في الزمان اى في ثبوتا كائنا على ان يستمر لا ان انقطع اي
قابل له او متعلق بثابت وذلك ليصح ان يتعجب منه واما الحال الذى
لم يتكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل في الوجود والماضي الذى
لم يستمر فلا يصح ان يتعجب منه فلذا كان اشهر صيغته ما افعله
قابل للزيادة والنقصان اذ يتعجب من غير تأمل لهما فلا يقال ما اغرب
الشمس لان اغرب بالشمس كما لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس
غير لون كالحمرة والصفرة ولا عيب ظاهر لا باطن فانه يقال ما اجهله
كما يقال زيد اجهل من عمرو فلا يقال ما احمره ولا ما اعرجه كما لا يقال
زيد احمر واعرج من عمرو لانه جاء منهما افعل لغير التفضيل فلو جاء له افعل

ايضا لالتبس ولم يعكس ليوافق الوضع الطبع لان مطلق الصفة
مقدم طبعا على ما زاد عليه فلا يبنيان ايضا منهما لئلا يبهمان في
المبالغة والتأكيد وقد يمثل ارعن فانه يجيء لهما فيلتبس والتزام
احدهما دون الاخر تحكم واجيب بالفرق بين الالتباس الفاحش وغيره
وقيل لانهما مأخوذان منه زيد في الاول ما الموصوفة المفيدة لكا دتها
تعظيم المحكي عنه بما يخفى ما شيء عظيم وكما ركب مع افعل الدال على الزيادة في
حصلت مبالغة مدلوله بحيث يتشاء منها التعجب وبني آخره على الفتح
كالماضي كما بني آخر الثاني على السكون كالامر نشبيها لا للفظها بالفعل
للتكثير هنا اما لتفيد المبالغة الاحد العجيبة لحصول انشاء التعجب
وزيد الباء في آخر الثاني لتفيد تأكيد النسبة في انشاء التعجب كما تفيده
صيغة الامر ولذا صار آكد من الاول فتأمله فيها لانشاء التعجب بصيغة
شيئا فعل التعجب هذا مثبت مثل وقياسه ان يبنى من المعلوم لعمومه للمتعدي واللازم
لا لاصالته ولا لاشرفيته فاعله بخلاف قياسية بنائه من المجهول وكون ما معنى
اى ما اشد كونه ممقوتا شاذ مخالف للقياس فنادر فلا يلزم اللبس
الكثير ولا يتصرف فيهما اى لا يتغير في فعلي التعجب صيغة او الصيغتين
لجريهما مجرى الامثال بالتثنية والجمع وغيرهما من التأنيث والخطاب والتكلم
والمضارعية ونحوها والمجهولية وتبدل ما المراد فيه وكذا الباء والالف
كالاول والادغام كاشدد به بخلاف ما اشده بل يتصرف في معمولهما
مثل ما احسنها وما احسنهم وما احسن الزيدين او الهندات واحسن بها

ما في فعلي التعجب من الصيغتين كما

مقيت ومقت
بغضه وهو
ممقوت ومقيت المقت هو الحلال
والذي يعني انه تزوج امرأة ابيه
عبد

او مبهم وكما فرغ عن الافعال الخمسة اراد الشروع في الاسم وهو
ان دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فصفة والا
فاسم قال مولانا الفاضل والمحقق الكامل خسرو نقلاً عن شراح الكشاف
رحمهم ذو الالطاف ان الاسم قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين
يقوم به فيتركب مدلوله من ذات مبهمة لم يلاحظ معه خصوصية اصلاً
ومن صفة معينة فيصح اطلاقه على كل متصف بتلك الصفة ومثل
ذلك يسمى صفة وذلك المعنى المعتبر فيه مصحح للاطلاق كالمعبود
مثلاً ويلزم ذكر موصوفه معه لفظاً او تقديراً تعييناً للذات التي تقوم
بها الصفة وقد يوضع لذات معينة ولا يلاحظ معها شيء من المعاني
القائمة بها فيكون اسماً لا يشتبه بالصفة قطعاً كفرس وابل وقد يوضع
لها ويلاحظ في الوضع له معنى له نوع تعلق بها وذلك على قسمين الاول
ان يكون ذلك المعنى خارجاً عن الموضوع له وسبباً باعثاً ومرجحاً لتعيين
الاسم بازائه كاحمر اذا جعل علماً لذات فيه حمرة وكالدابة اذا جعلت اسماً
لذوات الاربع في انفسها وجعل دبيبها سبباً للوضع لا جزءاً من مفهوم
اللفظ الثاني ان يكون ذلك المعنى داخلاً في الموضوع له فيتركب من
ذات معينة ومعنى مخصوص كاسماء الآلة والزمان والمكان وكالدابة
اذا جعلت اسماً لذوات الاربع مع دبيبها وهذان القسمان ايضاً من
الاسماء والمعنى المعتبر فيهما مرجح للتسمية لا مصحح للاطلاق فلا يطرد ان في
كل ما يوجد فيه ذلك ولا نقصان صفة لشيء لكن ربما يشتبهان بالصفة

بالصفة والقسم الاخير اشد التباساً لان المعنى المعتبر في الوضع داخل
في مفهوم كل منهما ومعيار الفرق انهما يوصفان ولا يوصف بهما على
عكس الصفات هذا كلام ذلك الفاضل الكامل وهو الحق الذي لا ارتياب
فيه المتبع الفاضل فاحفظه في خزينة فوائدك ليسهل بك المسائل لك ثم
وفي حاشية الامتحان لاستاذنا المحقق التحقيق لحقيق فتدبر مع
اليها بالعناية والامعان والنظر الدقيق وكما كان الصفة اقرب
اي الفعل الذي هو الاصل لفظاً ومعنى وتصرفاً قدم بيان احوالها الاسماء
المتصلة بالافعال كما في الامتحان وغيره فقال فصل في بيان
الصفات لا تفصل عما سبق في الباب والفصل وفصلها بقوله اما
اسم الفاعل منها انما سمي به لانه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي
وهذا اسمه وكذا لم يسم باسم المفعل والمنفعل لانهما لم يأتيا بمعنى
الذي فعل الشيء بخلافه واما تسمية ما لم يفعل الفعل كالمنكسر
والمندحرج والجاهل فحملاً على الغالب لان الغالب فيما بني له هذه
الصيغة ان يفعل فعلاً وقيل لكونه على فاعل في الثلاثي الاصل الغالب
والباقي محمول عليه وهو اسم مشتق ومأخوذ لا جامد اي بالذات واما بالواسطة
من المصدر كالكاتب واما المصدر فانه لم يخرج به فيما بعد ثم ان ذكر
المشتق ليظهر تعلق من به والتالي فالقسم الاول هو الكلمة الاشتقاقية
وكذا الاولى فانهم من معلوم المضارع لا المجهول ليخرج اسم المفعول لحكمة اي
للدلالة على ذات من يجوز تعلق الكلام بمشتق يتضمن الوضع قائم به

مجرد الفعل من المعلوم بلا زيادة على الغير فخرج اسم التفضيل بمعنى الحدوث
قال الفاضل الجامي يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيداً
اي للذات اي بالذات
بأحد الازمنة الثلاثة لا الثبوت فخرج الصفة المشبهة فانها بمعنى الثبوت
عند الشيخ ابن الحاجب واعم منهما عند الشيخ الرضي وسيجيء فيها تحقيق
تفرقهما فاعلم وقيل انه مشتق من الماضي لكونه اصلاً بالنسبة الى المضارع
لكون التصرف فيه اقل وقيل من المصدر لقلة التصرف فيه وقال هذا
الفاضل فيما نقل عنه ولو كان اشتقاقه من المضارع لكان الظاهر ضم
العين في نحو ناصر وفتحها في نحو عالم هذا وقال في صدد شرح الشافية واما
اشتقاق الصفات ونحوها من المصدر فمنهم وان كان خلاف المشهور لكنه
يوافق الحق فان في الصفة يوجد معنى المصدر مع الذات المبهمة ولا يوجد
معنى الفعل وفصل في فصل الاسماء المشتقة منه قالوا يجب ان يعتبر
تمام معنى المشتق منه في المشتق وقيل لهذا الا لا يمتنع اشتقاق الاسم
كالضرب مثلا على ان الضرب زائد
كضارب من الفعل كضرب وقال المحقق الشريف في شرح الكشاف
في البسملة وفيه بحث لان الظاهر في الاشتقاق الصغير ان يعتبر في المشتق
معنى اصله بتمامه وبذلك يترجح اشتقاق الفعل من المصدر على عكسه
ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختار
صيغة الماضي تنبيهاً على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر
كالمرجع والقبول تشتمل على حروف لا تعتبر فيه انتهى فافهم فانه نفيس
جدير بالحفظ من الانس وانما قدمه للاشتقاق من المعلوم العام والاصل
للتقدير والتأمل

وان صلح ان يشرف في عالم والموازنة لفظاً في الصور كلها وأما اسم
المفعول فظاهر وجه التسمية بالتأمل لما صادق في اسم الفاعل فهو اسم
مشتق مما ذكر من مجهول المضارع لمناسبة الاسناد الى نائب الفاعل
فخرج اسم الفاعل وكذا الصفة المشبهة لما سيجيء لمن قد عرفت شرحه
ووقع عليه اي تعلق به مجرد الفعل من المجهول فخرج اسم التفضيل بمعنى
المفعول كالاشهر ولم يذكر هنا بمعنى الحدوث كابن الحاجب لعدم الاحتياج
اليه في الاخراج ولا فرق فيه بينهما كما صرح به الفاضل العصام وغيره
قدمه لكونه موازناً للمضارع المجهول في الثلاثي تقديراً وفي غيره تحقيقاً
بخلاف الصفة المشبهة مع ان اكثر صيغها سماعية وسيجيء ولقوله
وصيغتها القياسية من الثلاثي المجرد على حذف حرف المضارعة
وادخال الالف لخفتها بين الفاء والعين اذ ادخالها في الاول يلتبس
بالمتكلم وفي الاخر بتثنية الماضي وبين العين واللام يلتبس بجمع المصادر
كذهاب وباسم الفعل كنزال ثم كسر عينه للاعتدال في الكلمة عن الثقل
لو ضم واللبس بماضي المفاعلة لو فتح ولم يبالوا الالتباس بجمع الكثرة
ولانه التباس الشيء بما يشبهه لان الامر مشتق من المضارع وهو
مشابه به بل هو ايضاً مشتق منه على ما ذكر وارتكاب الالتباس
اولى من ارتكاب الثقل لان لغتهم سالمة من كل شاعة وثقلة ومن
ثمة لا تجد كلمة رباعية او خماسية الا وفيها شيء من حروف الذلاقة
التي ليس لها مثل في الخفة وهي حروف مر بنفل حتى رأيتها غالبة

عنها فعلم بانها دخيلة في العربية كالمسجد وهو الذهب والذي
وهو الكسر الا ما شذ فلون وجها عربيا لذا في شروح الشافية قولهم
لان لغتهم سالمة الخ حتى قيل ان رفضهم الابتداء بالساكن ليس لتعذره بل
لرفض البشاعة واللكنة كما اشار اليه الزمخشري والبيضاوي في تفسيرهما
في البسملة وصرح به شراحهما حتى قال المحقق الحقاني مولانا خسرو وما
اشار اليه هو الحق وان ذهب البعض اي امتناعه لكنه لما لم يخل عن لكنة
وبشاعة سلم عنه لغة العرب الموضوعة على غاية من الاحكام والوضاحة
وقد اشرنا اليه فيما مر ومفعول بحذف حرف المضارعة وادخال الميم محله
لتعذر حرف العلة التي هي بالزيادة اولى اما الواو فلما مر من انه لا يزاد
في الاول للثقل واما الياء والالف فلبقاء الالتباس بهما ولقرب الميم من
الواو في الشفوية ثم فتح الميم لئلا يلتبس بمفعول باب الافعال ثم ضم العين
لئلا يلتبس بالموضع مثلا ثم اشبع الضم لعدم مفعل في كلامهم بغير
التاء غير مكرم ومعون واما مبالغة الفاعل فاوزانها سماعية فهي
ليست من وظائف الصرف وكذا ذكرها وهي فعال وفعول ومفعال وزاد
سيبويه فعيلا وفعلا وكذا فعيل وفعول بمعنى المفعول ومنهما اي اسم
الفاعل والمفعول من غيره اي الثلاثي المجرد على صيغة مضارعه بميم مضمومة
موضع حرف المضارعة بعد حذفه اما الميم فلما مر واما الضم فلضم ما باب
هو عنه كما في الرباعيات او فتحه كما في الخماسيات والسداسيات فلو وجب
ان يضم الجميع او يفتح للاطراد اذ لا مجال للكسر فاختير الضم لئلا يلتبس

ما من الرباعي باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين وكسر ما قبل
الآخر اي يكسر في اسم الفاعل ولو تقديرا تبعا لمضارعه المكسور العين
والمحل في غيره نحو مكرم ومختار وفتحه اي ما قبل الآخر ولو تقديرا في اسم
المفعول اتباعا لفعله نحو مكرم ومختار ويصرفان اي اسم الفاعل والمفعول
من الثلاثي المجرد او غيره من المتعدي او اللازم فلعدم احتياج الى النو جيه
في اللازم حيث يقال ممرور به ممرور بهما ممرور بهم الخ فيهم على ستة
اوجه بدون المكسر فانه سماعي وكذا لم يتعرض له ثلثة للمذكر
نحو ناصر ناصران ناصرين ناصرون ناصرين ونحو مكرم مكرمان مكرمين مكرمون
مكرمين ونحو منصور منصوران منصورين منصورون منصورين ومثل
مكرم بفتح الراء الخ وثلثة للمؤنث نحو ناصرة ناصرتان ناصرتين ناصرات
مكرمة مكرمتان مكرمتين مكرمات وتثنيتهما تكون بالالف والنون في
الرفع وبالياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة في النصب والجر و
جمعها للمذكر تكون بالواو والنون المفتوحة في الرفع والياء المكسور
ما قبلها والنون المفتوحة كما مر في النصب والجر ان سقط لعارض
في الكل وذلك لانهم لما ارادوا ان يبنوا صيغة التثنية وجمع المذكر
السالم طلبوا ما يدل على معنى التثنية والجمع وعلى المعاني المختلفة
الاعرابية ايضا فوجدوا حروف العلة فلو زادوا الواو في رفع كل منهما
والالف في نصب كل منهما والياء في جر كل منهما لالتبس احدهما بالآخر
فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتي ه

والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضمير التثنية في نحو ضربا
ويضربان والواو لكونها اخت الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم
اشتراك الاربع في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروه فيه ولما كان
هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تتحمل للاعراب تحمل الحركة
فلزم الجر وايضاً لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن هذه لكن
فزادوا نوناً عوضاً عنها فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف
وبالثاني سقطت بالاضافة عملاً بالشبهين وكسروها في التثنية
وفتحوها في الجمع تعادلاً وفرقاً بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال
نحو مصطفين واما الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى و
تجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل وكافيا في هذا ان لا يقال
ابيضة وابيضون فافهم فهو اصطلاحاً والتذكير باعتبار الجزء او ضعف
تأنيث الصفة او بغيرها اسم مشتق لا جامد من فعل ماض او مضارع
وقيل حدث من الثلاثي المجرد اللازم ولو قرئ ماضياً لكان نصاً في الاول
وسالماً عن التقييد لازم خرج به اسم الفاعل من المتعدي واسم المفعول
قال الفاضل العصام كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي الثابت
ايضاً نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه
لما كان المتعدي غالباً حادثاً لم يلتفت الى الثبوت احياناً وجعل له لفظ
اسم الفاعل مجازاً هذا كلامه بمعنى الثبوت خرج به اسم الفاعل من اللازم
ولو اسند خرج عنه ايضاً الا ان هذا لا يمكن فافهم قال مولانا السيد عبد الله

عبد الله وليس معنى الثبوت فيها انها موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة
لانها كما لم يكن موضوعة للحدث ولم تكن موضوعة للاستمرار في جميع
الازمنة بل هي موضوعة للقدر المشترك بينهما فمعنى نحو حسن في اصل
الوضع ليس الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او في جميعها لكن
لما لم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة كان
الظاهر ثبوته في جميعها بدليل العقل الا ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها
ولذا صاغوا فيها عند ارادتهم دلالتها على الحدوث صيغة اسم الفاعل منها
فيقولون حاسن وصائغ وهذا مطرد عندهم انتهى وصيغها كثيرة
سماعية ولو على صيغة اسم الفاعل كضامر ولذا لم يذكرها الا افعل
بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء مبنياً من الالوان والعيوب
الظاهرة لا الباطنة صفة للعيوب والحلى جمع حلية ومن غيرها
يبنى افعل للتفضيل فانه اي بناء افعل ومجيئه منها اي هذه
الثلثة قياسية ويعرف اي افعل للصفة وهذا هو الاوفق واما
التأنيث كما في بعض النسخ فبالتأويل ان صح على حسن او وجه كما
باشتراك الجمع لفظاً بين المذكر والمؤنث اي بسببه ومؤنثه لا يجيء
بالتاء مع انه الاصل الغالب في الصفات كما يجيء المؤنث بها في اسم
الفاعل والمفعول كما عرفت لتأديتهما معنى الفعل ولشبههما به وقد يجيء
مؤنثه بالتاء بل يجيء بالالف اي الهمزة والتعبير بالالف باعتبار الكون
وستعرفه وفي الصحاح وغيره ان الهمزة قد تسمى الفاً الممدودة اي
عقيب الالف مدة

مستثنى من قوله سماعية عتاب
لا اشكال وهي جمع حلية عتابه
كامدر

حيث انه مختص بباب فعل مكسور العين عتابه

اي بالتاء

كالتفضيل للتفضيل لمجيئه للصفة والتفضيل عتابه

التي لو وقع المد بينهما وحذف الهمزة مراد له وفتح الفاء وسكون
العين عكس ما في مذكره يعني انهم لم يفرقوا فيه بينهما بالتاء بل بوضع
صيغة مخصوصة لكل منهما كما هو الغالب في الاسماء الجوامد كجمل وناقة
لبعده عن الفعل وتثنيته اي افعل كتثنيتهما اي اسمي الفاعل والمفعول
وسيتضح بالامثلة غير ان الهمزة تقلب واوا في تثنية المؤنث اي مؤنث افعل
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين
مع انها غير اصلية على الحق وسيجيء وانها نظير الواو ثقلا ونقيضها نحو جاء
فالواو اقرب الى الهمزة من الياء ولذا قلبت الواو همزة في مثل أُقّتت
واجوه قلنا انه لو قلبت ياء لاجتمع الياءان في النصب والجر بمحجة
فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء والاعرف قلبها واوا ولذا
اختاره النحرير وجمعه لا يجيء بالواو والنون ولا بالياء والنون لانه
كل صفة لم يجئ مؤنثها بالتاء بل بصيغة مخصوصة لكون كالاسم الجامد
وهو لا يجمع بهذا الجمع الا اذا كان علما عاقلا فلذا هذه الصيغة لانتفاء
الشرط بل على فُعْل بضم الفاء وسكون العين فيهما جبرا لما وقع من التغيير
في صيغة المفردين باتحاد صيغة الجمعين تعادلا مثاله نحو احمر احمران
احمرين حمر حمراء حمراوان حمراوين حمر اعلم ان اصل مثل حمراء حمرى
بالقصر وكذا مثل صحراء فزيد الالف قبل الف التأنيث ليكون لالف
التأنيث بناءان مقصور وممدود فقلبت الف التأنيث همزة لوقوعها
بعد الف زائدة فالهمزة للتأنيث وقيل الف التأنيث باق في موضعه

موضعه فزيدت الهمزة للفرق بين مؤنث افعل وفعلان نحو حمراء وسكرى
وهو ضعيف لان علامة التأنيث لا يكون في الوسط وقيل هما
للتأنيث وهو باطل اذ لا يعلم تأنيث على حرفين ذكره في الصافية
وغيره واما افعل التفضيل ويقال له اسم التفضيل كما في الاظهار
والاضافة لمناسبة الدلالة فهو اصطلاحا اسم مشتق يخرج به غيره
من فعل المعلوم يخرج به اسم المفعول للزيادة يخرج به اسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم الزمان والمكان والآلة على الغير يخرج به مبالغة اسم
الفاعل فانها وان دلت على الزيادة والمبالغة في الحدث الا انها بلا
ملاحظة الغير ونقل عن صاحب الهادي ودرة الغواص وحاشية
المطول للبسطامي ان غير لا يدخل عليه اللام ولكن قد كثر في كلام المصنفين
ادخاله وعن سيبويه انه لا يجوز تثنيته ولا جمعه فتدبر وصيغته اي افعل
بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء ونحو في الاصل كخير وشر اول المراد
الغالب ولا يبنى الا مما يبنى منه فعل التعجب لما مر فيه وقياسه اي
القياس فيه ايضا اي كفعل التعجب ان يكون للفاعل اي لتفضيل على
غيره في الفعل لا للمفعول لئلا يلتبس وقد يعكس لشرف الفاعل وجوده
وعمومه للمتعدي واللازم ونحو اشهر واعرف واعذر والوم اي زيد
مشهورية ومعروفية ومعذورية وملومية شاذ مخالف للقياس
سمعي قليل ويعرف تعريفا كاسم الفاعل بلا فرق على ستة اوجه
ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث وتثنيته بالالف والنون في الرفع وبالياء

والنون في الجر والنصب وجمعه للمذكر بالواو والنون رفعا وبالياء
والنون جرا ونصبا وللمؤنث بالالف والياء غير اي الا ان مؤنثه
لا يجيء بالتاء كما ينبغي ان لا يجمع هذا الجمع لكن جمع للفرق بينه وبين افعل
للصفة ولم يعكس لان معنى الصفة فيه اكمل لدلالته على الزيادة فهو
احق بان يجمع باشرف الجموع بل بالالف المقصورة مع حذف الهمزة
وضم الفاء وسكون العين للفرق بين مؤنثيهما ولم يعكس لانها اصل
الممدودة على ما مر وسيأتي واخف منها فهو اولى به وتقلب الف
المؤنث في التثنية والجمع ياء لا واوا تخفيفا مثاله انصر انصرا انصرين
انصرون انصرين نصرى نصريان نصريين نصريات ولما فرغ من الصفات
الاربعة من الكلمات الاشتقاقية اراد الشروع في الاسم منها وكما
كان المصدر اليق بالتقديم لقربه من الفعل قال اولا **فصل**
اي هذه العبارات او المعاني الى الفصل اللاحق حاصل مفهومه من الت بقية
كائنة في بيان احوال جزئيات المصادر او في تحصيل ادراكها اي
معرفة لتدبر وفصلها بقوله **اما المصدر المؤكد** بالكسر غير الميمي صفة
بعد صفة للمصدر لما مر ان اضافة الغير الى الضد الواحد على ان التعريف
بالاضافة مبني على العهد كما في الامتحان والمعهود هنا معروف فهو لغة
محل الصدور اي الخروج والوصفان غنيان عن البيان واصطلاحا
ما مصدر دل وضعا على حدث من الاحداث فقط اي مجرد الحدث
او من يكفيه اذ فقط بمعنى حسب او يكفي تعني لا كمية او كيفية او مبا

او مبالغة ايضا والفاء جواب الشرط المفهوم من الكلام الت بقى
وليست زائدة اذ لم يثبتها سيبويه كذا في الهوادي وغيره وفي انا
طول تبعا للمطول وغيره انه اسم فعل بمعنى انته والفاء زائدة للتزيين
او فوائية وفي القاموس واذا كان بمعنى حسب فقط كعن وقط
مجرورا منونا وقطى اذا كان اسم فعل بمعنى يكفي فتزاد نون الوقاية
ويقال قطني ويقال قطك اي كفاك وقطى كفاني انتهى وخرج به بناء
المرة والنوع ومبالغة المصدر كائنا بغير اي بلا ميم زائدة في اوله
خرج به المصدر الميمي وصيغته اي هذه المصدر صيغته او المبنية من ان ظرف
الثلاثي المجرد سماعية غير مطردة ولذا لم يذكرها ولكن لما كان اصل
الكل عند البصرية وقد صححوه وان كان خلاف مختاره كما سبق لم يترك
تركه بالكلية بل ذكر من كل باب وزنه الغالب فيه لقربه من القياس
حيث قال الا ان الغالب اي لكنه في فعل بفتح العين فعل بسكونه
كضرب ونصر وفتح وفي فعل بكسر العين فعل بفتحتين كفرح طربا
وفي فعل بضم العين فعالة بفتح الفاء كظرف ظرافة وهو غير الثلاثي
قياسية مطردة يجيء على سنن واحد والضابط اي القاعدة فيه
ان كل ما في محل اوله همزة زائدة وصلا وقطعا يزاد قبل آخره
الف ويكسر ما يحرك كله غير اي الا ما قبل الالف كالاكرام وانما كسر
فيه الهمزة مع انها مفتوحة في الماضي فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم
يعكس لثقل الجمع وخفة الفتح وتبقى الكسرة في الباقي تبعا لها وكان

الضابط والضابطة والقاعدة والاصل والقانون كلها بمعنى فافهم

الكسر هل في همزة الوصل على ما عرفت وانفطر ودحرج واه كل
ما في اوله ماضيه تاء زائدة بضمه اي بو فتح الفتح قبل لامه فقط اذ
لو فتح لالتبس بالفعل وكل لفظة ما سقطت من القلم قبل قبل نحو
تكسر وتباعد وتدحرج مصادر وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزاد في آخر
ماضيه تاء نحو دحرجة وحوقلة وفي فعل تفعيل بفتح التاء وسكون
الفاء وكسر العين وفي فاعل مفاعلة بضم الميم وفتح العين وهذا اي ما
ذكرنا في غير الثلاثي هو القياس المطرد وقد جاء هذا المصدر سماعا
كثيرا في الرباعي المجرد وملحقاته بكسر الفاء وزيادة الالف قبل آخره نحو
دحراج وزلزال وجاء فتح الفاء ايضا في المضعف من الرباعي المجرد لخفة
الفتح وثقل المضعف وفي فعل تفعلة بحذف الياء من المصدر الاول
وتعويض التاء منه في الآخر نحو تكلمة وفي فاعل فعال بكسر الفاء نحو
قتال وقد قيل قياس لغة في فعل بتشديد العين فعال بكسر الفاء
نحو كذاب وكذلك شرع واطرد فعال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء
وفي التنزيل وكذبوا باياتنا كذابا ذكره شارح المراح المدقق وفي
فاعل فيعال بكسر الفاء نحو قيتال قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا
ياء قيتال تخفيفا فهو فرعه كما قيل وعكس الزمخشري وجعل الياء اشباعا
من الكسرة وفي تفعل تفعال بكسر التاء والفاء مع تشديد العين نحو تملاق
وهكذا في شرح الفضلية وهذا المصدر اي المؤكد غير الميمي من حيث انه
مصدر ثلاثيا مجردا او غيره لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع ومؤكد للماهية

للماهية من حيث هي هي ولا تعدد ولا كثرة فيها فلا حاجة للمؤكد الى
ما يدل عليها واما المصدر الميمي فهو ما مصدر دل وضعا على حدث فقط
خرج به بناء المرة والنوع ومبالغة المصدر مبدوءا بميم زائدة في
اوله خرج به غير الميمي وصيغته الجائية من الثلاثي المجرد ولو كان عين
مضارعه مضموما او مكسورا مفعل بفتح الميم والعين للخفة ولم يلتزم
فيه الموافقة لعين المضارعة لعدم الاشتقاق منه بخلاف اسمي الزمان
والمكان وسكون الفاء لدفع توالي اربع حركات ولغوبه في سبب
التوالي وهو الميم الا ما شذ فانه بكسر العين نحو مرجع ومن مثل مَعْتِبة
ومهلك كما في فصل الاسماء ومن غيره صيغة المفعول قد مرت
وسيجيء وجه اتحاد صيغتهما نحو مكرم وهذا اي الميمي ايضا اي كغير الميمي
لا يعرف من حيث هو مصدر بالتثنية والجمع لما مر واما بناء المرة فهو ما
مصدر دل وضعا على حدث وكميته اي مقداره اي عدده خرج به
مطلق المصدر ميميا او غيره وبناء النوع واما بناء النوع فهو ما دل
على حدث وكيفيته اي حالته وصفته قال الفاضل الشهاب في البسملة
من حاشية تفسير البيضاوي والكمية العدد نسبة الكم بعد تشديد
ميمه جريا على اللغة المعروفة في باب النسب والكيفية نسبة
الكيف التي يسأل بها عن الحال الذي يسمونه مقولة الكيف انتهى
وفي بحث التشبيه من الهادي الكيفية وهي لا تقتضي القسمة واللاقسمة
اقتضاء اوليا ولا يكون مقولا بالقياس الى الغير بحيثها ما يعدم

بالجسم كالالوان والاصوات والروايح والطعوم والحرارة والبرودة
ونفسيتها ما يقوم بالنفس فان كانت راسخة تسمى ملكة والا فحال
كالعلم والحلم انتهى وانت تعلم ان هذا على اصطلاح الحكماء فهم خرج به
ما سبق قدمهما لعمومهما وجوهرهما وفعلة بعد فيهما في الثلاثي المجرد وقدم
الاول لكثرته وفتحة وصيغتهما القياسية الكائنة من الثلاثي المجرد
الذي لا تاء في مصدره المعهود وهو المطلق فعلة خبر المبتدأ بفتح
الفاء وفعلة بكسرها للفرق وسكون العين منهما قال الامام الخليل
الاصل في مصدر الثلاثي فعل بفتح الفاء وسكون العين لكونه اعدل
الاوزان وكذا يرجع اليه المصادر المختلفة في البناء اذا اريد المرة
بحذف الزوائد او بتبديل الحركة نحو دخلت دخلة بادخال التاء
لان المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بينه وبين الواحد بالتاء يفرق
بينهما وبين المصدر المطلق بها هذا وتحقيق ما يفيد الوحدة والنوعية
فيهما في اوائل الامتحان وحاشيته لاستاذنا المحقق وصيغتهما القياسية
مما اي من باب زاد على الاصول الثلثة من الثلثة التي هي الرباعي المجرد
والمزيد فيه والثلاثي المزيد فيه مما بان لما لم يكن اي لم يوجد في آخر مصدره
تاء صيغة مصدره مقرونا مع زيادة التاء في آخره اي مصدره لهما
اي لبناء المرة والنوع معا بلا فرق بينهما لفظا نحو اكرامة وانقطاعة
واستخراجة واما نحو اتية اتيانة فشاذ وصيغتهما من غيرهما اي غير
الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره ومازاد على الثلاثة ولم يكن في
الثلثة

في آخر مصدره تاء وهو الثلاثي المجرد الذي في مصدره تاء وما زاد
على الثلثة وكان في آخر مصدره تاء نحو تجيء وتستعمل على المصدر
المستعمل ويفرق بالتوصيف غالبا نحو كتابة واحدة ودحرجة واحدة
في المرة وعشرة عجيبة واجابة سريعة في النوع وقد تترك بالقرائن
ويعرفان اي بناء المرة والنوع تعريفا كائنا او مقصورا او مشتملا
او كائنين او مقصورين او مشتملين على ثلثة اوجه وقد مر مرارا
وجوه الاوجه لانه لما قيل استوى لهما مع عدم كونهما لذوي العقول
والارواح لم يحتج الا الفرق بين المذكر والمؤنث والمتكلم والمخاطب
الا بيان العدد فقط كسائر الاسماء الجامد فيصرفان بالتثنية والجمع
فيصير اثنا عشر وتثنيتهما اي بناء المرة والنوع كتثنية اسم الفاعل في
كونها بالالف او الياء المفتوح ما قبلها في النون المكسورة ولا يجمعان بعلامة
الا بالالف والتاء جمعا مؤنثا سالما لوجود شرط هذا الجمع في الاسم
فيهما وهو وجود تاء التانيث الظاهرة فيه فلا يجمعان بالجمع المذكر الصحيح
لعدم شرطه ولا بالمكسر لعدم السماع وفي جمعهما من الثلاثي المجرد في
متعلق بقوله بفتح عينهما للفرق بين الاسم والصفة ولم يعكس لانها
اولا بالسكون لثقلها باقتضائها الموصوف ويجوز كسر العين ايضا اي
كفتحه في بناء النوع اتباعا للفاء الا في المضاعف ويجيء في بابه
فالاول نحو نفرة نفرتان نفرتين نفرات ونحو نفرة نفرتان نفرتين
نفرات واما مبالغة المصدر فقياسي التذكير باعتبار المصدر

بتأنيث

وبزيادة بسكون العين غلطا فافهم

بفتح العين وكسرها والسكون غلطا فافهم

او ضعف تأنيث المصدر مبنيا من الثلاثة المجرد فقط عند سيبويه
ومن غيره ايضاً عند الزمخشري وله وزنان وهذا تفعّال بفتح التاء
وسكون الفاء ولذا قدّم ولكثرته وفِعّيلى بتشديد العين وكسرها وكسر
الفاء نحو تسيار ونصّيري بمعنى النصر المبالغ الكثير ولا يصرفان بالتثنية
والجمع لما مرّ والمبالغة لا تقتضي الكثرة والتعدد فصل في الاسماء التي
ليست بصفات ولا تشرحها فربع سمعك في مثله لكن ممن لا يرى ولا يسمع
مثله اما اسم الزمان فهو اسم مشتق لا جامد من يفعل المعلوم لا المجهول
لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار حركة عين المضارع وهو انما يكون
في المعلوم لا المجهول لان عينه مفتوح ابداً تعين كونه مشتقا من المعلوم
وكذا اشتق من المستقبل دون غيره ولو صرح به لكان اظهر لزمان
اى للدلالة على زمان لا مكان وقع فيه الفعل اى الحدث فانطبق الحد
على المحدود جمعاً ومنعاً واما قدّمه دفعاً من اول الوهلة لما يتوهم من كثرة
استعمال اسم المكان واكتفاء بعضهم عن تعريف اسم الزمان واحكامه
بتعريفه واحكامه وهو ان هذه الصيغة مجاز فيه و سيصرح بانه
صيغتهما متحدة دفعاً يتوهم من لم يتنبه من هذا واما اسم المكان فهو اسم
مشتق من يفعل المعلوم لمكان وقع فيه الفعل الكلام في المكان كالكلام
في الزمان وصيغتهما متحدة حال كونهما من الثلاثة المجرد الذي عين مضارعه
مفتوح او مضموم مفعل خبر بعد خبر او بدل من متحدة او عطف بيان لها
بفتح الميم والعين وسكون الفاء كالمصدر الميمي فانه مفعل سواء كان

كان عين المضارع مفتوحاً او مضموماً او مكسوراً لما مرّ اما فتح الميم
فلمشابهته مقدم حرف المضارعة التي هي مفتوحة واما فتح العين
فلموافقة لعين المضارع فيما كان عينه مفتوحاً وللحمل فيما كان مضموماً
لعدم مفعل بضم العين ولخفة الفتحة نحو منصر ومعلم ومفتح الا ما
شذ نحو مسجد وهو مَشرِق ومَغرِب ومَحشِر ومَطلِع ومَجزِر ومَرفِق
ومَسكِن ومَنسِك ومَنبِت ومَسقِط بكسر العين فيها وان كان عين
مضارعه مكسوراً فمفعِل بكسر العين ليوافق عين المضارع نحو مضرِب
ومَجلِس ويعرف اى كل منهما على ثلثة اوجه اى صيغ المفرد والتثنية
والجمع لما مرّ في بناء المرة ولا يجمع بالواو والنون لانتفاء شرط قياس
هذا الجمع فيه وهو في الاسم كونه علماً ومدلوله عاقلاً ولا بالالف والتاء
لانتفاء شرط قياس هذا الجمع ايضاً وهو في الاسم كونه علماً ظاهرة
فيه العلامة او مقدرة او ذا تاء التأنيث الظاهرة مذكراً حقيقياً كطلحة
او لا مثل مضرب مضربان مضربين مضارب وهذا الجمع من انواع المكسر
قياسي في الرباعي بالتاء اولا وما كان على زنته في مطلق الحركة والسكون
وترتيبهما واما مثل مقام زماناً او مكاناً فيجمع بالالف والتاء على خلاف
القياس كمقامات لا على مقاوم لئلا يقع الكسر على حرف العلة كما
يجيء في باب الاجوف ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول من غير الثلاثي
كالمصدر الميمي ويعرف اى صيغ غير الثلاثي على ثلثة اوجه ايضاً اى
كما من الثلاثي بلا فرق الا اى غير انه لا يجمع بشيء الا بالالف والتاء

لا ستكراه الجمع على فعالل في الخماسي بحذف الخامس على ما هو الاكثر
وكون الاسم خماسياً في شرائط الجمع بالالف والتاء كما تقرر في محله
مثاله متخرج متخرجان متخرجين متخرجات وكذا مكرم اذ اصله
مؤكرم فيكون خماسيا فيكون صيغة اسم المفعول والمصدر الميمي
واسمي الزمان والمكان المبنية من غير الثلاثي واحدة لان كلاً من
الزمان والمكان شبيه بالمفعول في كونهما محلاً للفعل فجعل اسمهما
كاسمه ولانه لكونه اخر ما قبله مفتوحاً اخف من اسم الفاعل لكون آخر
ما قبله مكسوراً وكذا لم يحمل عليه ولاتحاد المصدر الميمي باسمهما في بعض
الثلاثي كما تر فجعل المصدر الميمي في غيره مطلقا متحداً بصيغتهما حملاً
وطرداً واما اسم الالة فهو اسم مشتق فخرج مثل القدوم من يفعل
المعلوم ترشدك اليه قوله ولا يبنى الا من الى فخرج اسم المفعول لان الالة
وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول متعلقة بهما الا انه تعلقها
بالفاعل اقدم واقوى وكذا جعلوا الادوات من تتمة لبحث اختصار
العلة الناقصة الخارجة عن المعلول الغائية فلا جرم يكون مشتقا
من المعلوم للالة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه
فخرج ما عدا المعرف ثم المعرف هو الاسم المضاف لا من حيث انه مضاف
واضافة الى الالة لتعيين ذلك الاسم فالاضافة والمضاف اليه
خارجان عن المحدود فلا دور ولا كتاب هنا بالجواب المشهور في امثاله
من ان المراد بما في الحدود الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية لان المراد

المراد بالالة فيهما واحد اذ لا معنى لها في الاصطلاح الا ما في اللغة
وانما التغاير بينهما في اسم الالة فانه في اللغة اعم منه في الاصطلاح
فانه يتناول نحو القدوم والابرة والقلم لغةً لا اصطلاحاً ولا يبنى
الا من الثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل
المتعدي اذ لا يمكن من اللازم ويدل عليه تعريفها اذ لا مفعول له
وصيغته مفعل ومفعال بكسر الميم للفرق بينه وبين اسمي الزمان
والمكان والمصدر الميمي من الثلاثي وسكون الفاء كما في المضارع نحو
مضرب ومضراب قدم الاول لخفته ولكثرة استعماله وكذا قيل انه
هو الاصل وقيل انهما مترادفان وقال الامام السكاكي وتبعه بعضهم
وعندي ان الثاني هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض المسحة
او بدونه كما تر بشهادة كون الاصل والعادة الرجوع والعود من
الثقيل الى الخفيف وعدم اعلال مثل مقول مع اعلال فعله حملاً
على مثل مقوال هذا وانت خبير بان كثرة الاستعمال وكثرة كون التوجيه
بالزيادة شاهدان عدلان للاول فتأمل ويعرف اسم الالة كتعريف
اسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد على ثلثة اوجه نحو منصر منصران
منصرين مناصر ونحو منصار منصاران منصارين مناصير واما اسم
الفعل اخره لخفاء اسميته لدلالته على معنى الامر وكذا قيل بفعليته
وفعليته لعدم كونه على وزن من اوزان الفعل فرجح اسميته بالخواص
اللفظية وكذا سائر اسماء الافعال كما في اوائل الامتحان وفي شرح

الفضلية وأمّا فَعَالِ فقد جوّز بعض المحققين ان يكون فعلًا
لدخوله في حدّه ولكن لما لم يدخله شيء من خواص الفعل ولم يظهر
نقله منه جعلناه اسمًا منقولًا من المصدر تقديرًا انتهى فهو اسم بني
على وزن فَعَالِ بفتح الفاء وكسر اللام مبنيًا دالًا على معنى امر المخاطب
المعلوم فاسم الفعل من باب فخر المسافة أي اسم معنى الفعل كما في
الامتحان مع المبالغة التي يدل عليها لفظ الامر كنزالِ فانه بمعنى انزِلْ
نزالًا فحذف الفعل الدال على الحدوث والتجدد وأقيم المصدر مقامه
وجعل في معموله اظهارًا لما قصد من الدوام والمبالغة على ما يفهم من التوضيح
وقال الفاضل العصام يجوز ان يكون تلك المبالغة بالوضع كما في سائر
اسماء الافعال ولا يبنى ولا يجيء اسم الفعل الا من ثلاثي مجرد متصرف
تامّ نحو ضرابِ وهذا قياس عند سيبويه لكثرة مجيئه من باب واحد على نهج
واحد بالشروط المذكورة واطراده فيه وما هو كذلك فالقياس جارٍ فيه
على ما في شرح لب الالباب ولا يقال مثلًا من يذر ويذر لعدم التصرف
وهو الشرط الثاني ولا من كان لكونه لعدم التمام وهو الشرط الثالث
وأمّا عدم مجيئه من غير الثلاثي المجرد فظاهر لعدم امكان المحافظة وأمّا من يدع
لم يقل منه وذر لانهم اماتوه على ما قالوا فافهم وسيجيء تخفيفه في باب
المثال ولا يتصرف اسم الفعل بالتثنية والجمع وغيرهما من التذكير والتأنيث
بل يكون على هيئة واحدة ابدًا أي دائمًا بالاشتراك لما عرفت من انه
في الاصل مصدر مؤكد وهذا كما ترى لا يفيد الامتناع فالوجه فيه وفي

وفي امثاله الاستقراء وأمّا امثال هذه التعليلات فهي لتحصيل
انواع المناسبات كما ذكرناه في الاوائل فاجريها في نظائر هذه المسائل
فانه من المنجيات **فصل** في الاحكام المتعلقة بالتخفيف
ولكن على ما ذكره وعلى فكره فيما ذكر المحققة بباب الافتعال والتفعل
والتفاعل والتفعلل أي الموجود بمجموعها في مجموعها لا في غيرها في ابواب
في المقصود عليه لا ان كلها موجودة في كل منها كما ستقف عليه وانما
اخر احكامها عنها مع ان حكم الشيء يعقب له لئلا يقع الفصل الكثير
بين الاقسام وهو الاقسام الثامنة عشر لئلا يفصل بين المقصود
ومباديه بما لا يتوقف عليه المقصود ثم ذكر في آخر الباب استطرادًا
لتكثير الفائدة على انها لكونها من احكام الصحيح ايضًا من الباب وتلك
الاحكام كالادغام والاظهار والحذف والاثبات وأمّا عنونها بالفصل
للاهتمام بشأنها وصاحب المراح ذكرها في آخر المضاعف لما فيها من الادغام
فله وجه ايضًا الّا ان نظر النحرير ادق وبالصواب احق ولما وجد تعلّق
بالادغام في الثلثة الاول الرابع وكذا الاخر ولغلبة بحثه وكان مباحث
اول الاول كثيرة وتعلقت بعينه كعائد بخلاف الثانيين قدمه عليهما
وجعلها في الوسط لاشتراكهما في المبحث مع شركهما للرابع في بعضها فقال
مفصّلًا لها أمّا حكم باب افتعل فإ، ففيما يتلى عليك وهو انه كان فاؤه صادًا
مهملة كلمة فتى مناداة السور الكلي تمنى صدر المسألة بها في القضية
الشرطية كلية فاحفظه او ضادًا او طاء مهملة او ظاء فخففه بان قلبت

تاءً وطاءً مهملة لمباعدة بينهما في صفة الاستعلاء والاطباق
في الطاء والهمس والانخفاض في التاء ومقاربتهما في المخرج فتدغم
الفاء فيها اي الطاء وجوبا اي ادغاما واجبا او وجوبا او ادغام
وجوب في نحو اطّلب من طلب كنصر اصله اطتلب قلبت التاء طاء
فادغم للتماثل ولو عارضا وتدغم جوازا لو جوبا على الوجهين في الادغام
تخييرا بلا ترجيح للتبادر والتسابق في نحو اظطلم من ظلم كضرب اصله
اظتلم قلبت التاء طاء ثم ادغم بجعل الطاء ظاء او الظاء طاء
لمساواة بينهما في العظم الصوري نحو اظّلم واطّلم ويجوز البيان لعدم
الجنسية في الذات وانتفاء المباعدة في الصفة وفي نحو اصطبر
واضطرب الظرف حال من ضمير الكل او صلة له البيان والاظهار فقط
الكل من الادغام لعدم الجنسية في الذات وان اتحدا في الاستعلاء
والاطباق ويجوز ادغام الفاء في الطاء بعد قلبها فاء صادا او ضادا
لاتحادهما في الاستعلاء نحو اصّبر واضّرب ولا يجوز الادغام بقلب
الفاء طاء لعظمها في امتداد الصوت ومتى الفاء دالا او ذالا او
زاء قلبت تاؤه دالا لمباعدتهما في صفة الهمس والجهر ومقاربتهما
في المخرج فتدغم اي الفاء وهو هنا الدال فيها اي الدال المقلوبة وجوبا
في نحو ادّمج للتماثل وتدغم ثوبا اي فصيحا لما يفصح عن الفصيح على
الوجهين بقلب كل منهما الى الاخر بعد قلب التاء دالا في نحو اذّكر وادّكر
اصلهما اذتكر قلبت التاء دالا ثم الدال الى الذال او بالعكس فادغمت ويجوز

ويجوز اذدكر بالاظهار ضعيفا لما مر وادغاما ضعيفا بقلبها اي
الدال المقلوبة زاء في نحو ازّجر اصله ازتجر قلبت التاء دالا لما
سبق من القرب والبعد ثم الدال زاء لاتحادهما في الجهر فادغمت وضعفه
لعدم قرب المخرج وعدم جواز قلب الزاء دالا لعظم الزاء في امتداد
الصوت والفصيح ازدجر بفك الادغام لما ذكر من بعد المخرج ومتى
كان فاؤه ثاء يدغم اي الفاء بعد القلب او يوقع الادغام وجوبا
على الوجهين بقلب الثاء تاء او العكس لاتحادهما في الهمس وقربهما
في المخرج نحو اثّغر واتّغر ومتى كان فاؤه سينا او شينا فالبيان
احسن لان الاتحاد في الذات والبعد في الصفة مفقودان نحو استمع
واشتبه وجاء ادغام الفاء في التاء بعد قلبها فاء ونحو السين والشين
للاتحاد في الهمس والقرب في المخرج نحو اسّمع واشّبه ولم يجئ الادغام
بقلب الفاء تاء لعظم امتداد الصوت وهذا المذكور من القلب
والادغام والبيان او هذا الادغام بعد القلب او البيان في الافراد باعتبار
المذكور او البدل حكم فاء افتعل واما حكم عينه ففيما يخرج سمعك وهو
متى كانت عينه ح فاء من حروف ت ث ذ ز س ش ص ض ط ظ وهي احد عشر
ففي ظهار الكل لان الادغام فيه انما يجوز على وجه لا على وجهين وانه يقتضي
التغيير كثيرا من القلب والتحريك والحذف فلا يعادل الاظهار كما يشهد
قوله ويجوز لك الادغام بقلب تائه الى عين الحروف اي هذه لمقاربتهما
منها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوا الى ما يقاربه

موافقاً لصيغتها وتحريكه فائه بالفتح المنقول اليه من الفاء او الكسر
لالتقاء الساكنين بحذف حركتها لا نقلها وحذف الهمزة للاستغناء ويقوم
التخفيف ولما مهد القاعدة الثانية الغائية اولا كما هو الانسب
وفرعها بامثلتها ثم مهد العينية لوذها بامثلة ايضا الا انه حرف
مثالا واحدا منها وامر بقياس البواقي عليه لكفاية المبتدي وترتيب
الامثلة ونشرها على ترتيب تلك الحروف ولقلتها فلقلة دوره مؤلفا
ولو تراه مؤيدا نحو قتل يقتل من القتل بفتح الفاء او كسرها فيهما
واصلهما اقتتل يقتتل ادغمت الاولى بعد نقل حركتها او حذفها الى الثانية
فاجتمع ساكنان فكسر الفاء لاصالتها في التحريك وحذف الهمزة فصار
قتل يقتل بالفتح واما الالتباس بماضي التفعيل فيندفع بمضارعه كما
قيل او بالكسر فيهما بلا حذف الهمزة لعروض الكسر واما الفتح
فلنقله من حروف الكلمة كانه اصلي او بحذفها نظرا الى وجود الحركة
وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع المتماثلين المتحركين لان التاء
الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها تاء بعدها
نحو اقتتم واهتزم فكيف يقال قتالا بكسر للنقل او لالتقاء الساكنين بسلب
حركة التاء للتخفيف وعلى الثاني يجوز عدم حذف الهمزة او بالفتح اتباعا
لحركة المدغم فيه وهذا ضعيف للفصل وعلى هذا ايضا يجوز ابقاء الهمزة
مقتل بالفتح للنقل او لاجتماع بعد السلب او بالكسر لالتقاء ويجوز
ضم الفاء كفتحه وكسره في اسم الفاعل للاتباع من الافتعال للضم

اصل ذلك اقتتل نقتتل اقتتالا مقتتل ومقتتل ادغمت اولى التائين بعد نقل حركتها الى الفاء ... في الثانية

... اي للاتباع الفاء الميم ...

لضم الميم لوجود النظير فيه دون غيره من اسماء المفعول والزمان والمكان
والمصدر الميمي نحو هذا مثال المختلف قال مولانا الجاربردي عن الزمخشري
لما حكي عن بعضهم مُرُدِّفين تبعا من الافتعال بضمتين للاتباع وقال
الشيخ الرضي وقد قرأ اهل مكة مُرُدِّفين باتباع الثاني للاول في
الضم ولم يرد اي بضمتين للاتباع وسيجيء واذا عرفت ان الاظهار
اكثر والادغام اقل وان طريقه وعلة ما ذا في نحو قتل مع اجتماع
المثلين فيه فقس عليه واعتبر به نحو تترس من الترس بالتاء فاجر عليه
حكمه من كون الاظهار اكثر من الادغام مع اعماله بالطريق الاول لان
ما فيه اجتماع المتقاربين لا المتماثلين وفي جواز الفتح والكسر في
الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل وجواز الضم ايضا فيه واصل
بتتر قلبت التاء تاء لتقاربهما مخرجا واتحادهما همسا وادغمت بعد
نقل حركتها الى الفاء او سلبها وكسر الفاء لالتقاء كما مر ويبدل من
البدل اصله يتبدل قلبت دالا ثم ادغم كما سبق ويعذر من العذر
اصله يعتذر قلبت دالا ثم الدال ذالا فادغم ويزع من النزع اصله
ينتزع قلبت دالا وهو زاء فادغم ويبسم من البسم اصله يبتسم قلبت
سينا فادغم ويشر من النشر بالشين اصله ينتشر ادغم كيبسم
ويخصم من الخصومة اصله يختصم قلبت طاء ثم صادا فادغم ويصل
من النضل وهو الرمي وفي الاصل ينتضل ادغم بعد القلب طاء فضادا
ويلطم من اللطم وفي الاصل يلتطم ادغم بعد القلب طاء وينظر من النظر

بفتح الفاء وكسرها

وفي الاصل نيتظرا دغم بعد الجعل طاء فطاء ولا يكون في هذه العشرة
المثبتة الادغام بقلب الثاني الى الاول لانه لكونه زائداً ضعف
استتباعه الثاني الذي هو الاصل مع كونه قياس الادغام قلب
الاول لكونه مدغماً الى حرف من جنس الثاني لا لانه لكونه مدغماً فيه
ينبغي ان يبقى على لفظه على ما سيأتي هذا حكم فاء باب الافتعال وعينه
واما تفعل وتفاعل فمتى كان فاؤهما حرفاً واحداً من حروف تثدذز
سصض طظ يجوز قلب تائهما الى احدى هذه الحروف ان لم يكن
تاء وادغامها فيها بعد القلب ابتداءً وبعد القلب الى ما يقاربه في المخرج
ثم الى ما يجانسها بعده في الصفة من الهمس والجهر مع اجتلاب الهمزة
المكسورة في الابتداء دون الدرج والوصل فانها تسقط فيه لانها
همزة الوصل كما مر وان كان الافصح بيانها نحو اترّس بتشديد التاء
سائر امثلة تفعّل اصله تترس من الترس سلبت وكذا الاولى فتعذر
الابتداء فاجتلبت الهمزة فادغمت في الثانية واثاقل بتشديد وكذا
باقي امثلة تفاعل اصله تثاقل من الثقل قلبت التاء ثاء لقربه في المخرج
ومناسبته في الهمس ثم ادغم بعد السلب مع الاجتلاب وادّثر من
الدثار والاصل تدثر قلبت دالاً فادغمت مع الاجتلاب واذّكر من الذكر
والاصل تذكر قلبت دالاً ثم ذالاً للاتحاد في الجهر فادغمت معه وازّاجر
من الزجر والاصل تزاجر قلبت دالاً ثم زاياً فادغمت مع الهمزة واسّمع
من السمع الاصل تسمع قلبت سيناً فادغمت واشقق من الشق والا

والاصل تشقق ادغم بعد القلب شيناً واصدق من الصدق
والاصل تصدق قلبت ثم بالسلب والجلب ادغمت واضرّع من
الضراعة اصله تضرع ادغمت بالقلب فالسلب فالجلب واطّهر
من الطهارة اصله تطهر واظّاهر من الظهور فالمذكور من الامثلة احد
عشر ثلاثة للتفاعل وثمانية للتفعل والالتزام للتمثيل والتنوير اثنان
وعشرون فاكتفى بالنصف عن النصف اعتبارا بالاعتبار ولسهولة
الاستخراج لذوي الانظار فاعتبروا يا اولي الابصار وكذلك النصف
الاخر ليتشجع المبتدي بالاظهار اتّارس واتّقل وادّثر واذّكر وازّاجر
واسّمع واشّقق واصّادق واضّارع واطّهر واظّهر فتدبر في هذه
البديعة نقف على بدائعه الصنيعة ونتبحر في نظم تراكيب البريعة
نقف على عجائب اساليبه الربيعة ومتى اجتمع تاءان في موضع اول
المضارع المعلوم اذ لا حذف في المجهول اتفاقا لانه خلاف الاصل
فلا يرتكب الا في الاصل لانه لكونه استثقل اكثر التخفيف بحذف
واحد وثانيه لو حذف الاول لالتبس بالمعلوم لانه الفارق وهو التاء
المضمومة ولو حذف الثاني لالتبس بمجهول مضارع فعّل وفاعل
وفعلل من هذين البابين تفعّل وتفاعل وباب التفعلل وملحقاته
وانما يجتمعان في مضارع المخاطب والمخاطبة مفردا ومثنى ومجموعا
والغائبة المفردة والمثناة يجوز اثباتهما على ما هو الاصل لدلالة
كل منهما على معنى وحذف الثانية ايضاً للتخفيف وامتنع الادغام

لوقفهم الابتداء بالت كي تكون الحذف اولى من الادغام مع اجتلاب
الهمزة على ان الهمزة لا تدخل المضارع لما عرفت بهذه النكتة لاسيم
الفعل بخلاف الماضي تدخل عليه كما سبق ثم اي حذف الثانية
انما هو رأي البصرية لان الاولى علامة المضارعة فلا تحذف ولان
الثقل انما حصل بالثانية فتحذف واما رأي الكوفية فتحذف الاولى
لان الثانية للمطاوعة فلا تحذف ولانها زائدة فتحذف وانما اثر
التحرير رأي البصرية لانه هو المختار لان رعاية كونه مضارعاً اولى
لان الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف
الصيغ واما المطاوعة وسائر معاني الابواب فانما هي بعد هذا الغرض
نحو قوله تع فانذرتكم ناراً تلظى اصله تتلظى وقوله تع اماما من استغنى فانت له تصدى اصله تتصدى وقوله تع تنزل الملائكة اصله تتنزل
تحذف كل منها بحذف احدى التائين على اختلاف المذهبين بالمثال
البحث والسؤال فضينا بعناية الفياض من بابيا
الوطر فتذوا الوصال الباب اخر للظفر الباب المهموز جزء
لفظاً او معنى من الكتاب لذلك الثاني من الابواب السبعة المكتوبة
عليها الكتاب او ثانيها او الثاني للواحد او ثانيه في الثاني للمرتبة او التعبير
وفرع على هذا الباب ما يأتي من خمسة ابواب وسائر امثالها مما في الكتاب
المستطاب في بيان احوال افراد المهموز واحكامها او في تحصيل ادراكاتها
وجوز في مثله كون في بمعنى اللام او على وكذا فيؤتى بها او اجل المقام

المهموز من في الباب الاول فمن هذا الشيء وان رفعت لنوع تحقيق وتفصيل
في المرام فعليك بشرح مولانا الاستاذ المحقق لاظهار الاسرار للمصنف
النحرير العلامة المسمى في تلك الشرح بنتائج الافكار في نظر اليه وفيه
بالانصاف وعين العيان واعمال الانظار تنل ما لم تنل من قبل
من عرائس الابكار وعجائب جواهر الابرار وتحف منائح الرياض من
طرف غرائب الازهار ولم تترك الاوائل للاواخر من اللآلي الجليلة والجواهر
نفعنا الله وجميع المستفيدين بهما وبسائر اثارهما الجزيلة بحرمة انبيائه
الاخيار خصوصاً منهم نبينا صاحب الاخبار عليه وعليهم صلوة
وسلام الغفار وانما قدم المهموز على المعتلات الاربعة لقربه من الصحيح
حتى عده البعض كالمضاعف منه كما عرفت وعلى المضاعف لكثرته فرداً
ونوعاً وستقف عليه ولكونه بالنظر الى حرف واحد والواحد قبل المتعدد
فالاهتمام به اقدم بخلافه وبعضهم قدم المضاعف عليه لاقربيته من
الصحيح بقلة التغيير اذ ابدال الياء من احد في التضعيف في مواضع
مخصوصة آتية في بابه وكذا اسكانه ونحوه بخلاف تليين الهمزة و
تخفيفها فانه في محال كثيرة ولانه انواعاً بخلاف المضاعف فانه له
نوعاً واحداً والواحد قبل المتعدد وهو اي المهموز مطلقاً والتقييد
بالحال لاغير التضعيف وحرف العلة يستدعي عدم البحث عن امثاله
ام واول وواو ولا مع كثرتها استطراداً وفرع عليه نعم اذا بنى عليه
منها كما يجيء في الادغام وكيفية ذلك يتبع في كلام المصنفين الكرام

ثم الهمز فى اللغة الغمز والضغط يقال همزت الشئ لكفى ومنه
الهمز فى الكلام كذا فى القاموس والناموس والصحاح وزاد فيه لانه
يضغط وقد همزت الحرف فانهمز وفيها وقوس همزى اى شديدة الدفع
للسهم انتهت فيتملى الاخذ منه ايضا هذا ثم الى اسم المهموز بشعر
بسماه الاصطلاحى وكذا ذكره بعضهم ولم يرتض به المصنف النحرير
بل نص على التعريف الصريح كاخوانه ولم يكتف بما يفهم من التقسيمات
وفى الغاية المبتدى فلله دره كافيا وعانيا فى غناية المبتغى وهكذا
دابه الاديب وديدنه العجيب فى كتبه ورسائله فانه مؤلف لبيب نجيب
ومصنف حبيب وللمرضى طبيب وللجرحى مداويه نصيب فعلينا
بها بعين الحبيب فذلك الاصطلاحى ما اى كلمة اشتقاقية بدلالة
المقسم او الكلمة الاشتقاقية التى كان مجرد عن الزمان وكذا جميع
الافعال فى التعاريف كما مر فى حاشية شرح الشمسية للفاضل العصام
احد حروفه فى اصوله المقابلة بفعل عائد الى ما باعتبار اللفظ او المعنى
اى بالفاء والعين واللام
اذ الكلمة من الالفاظ ولو حكما كما مر على منع الخلو ولا تنس هذا فانه
من الذخائر تستنبح وتظهر به السرائر همزة مرة وفى النهى تحرج
نحو لوم وقائل واحمر وحمراء مما صح اطلق عليه لغة وفصل بقوله
فان كانت اى الهمزة فاء اى فى مقابلة من فعل يسمى اى هذا المهموز
او ما كان الخ مهموز الفاء والصدر اى مهموز اوله او صدره وقد
يسمى المقطوع اى المقطوع لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها والاول

والاول اشهر واظهر وكذا عليه اقتصر نحو اخذ من الباب الاول ومر ما
ماله مثل به وان كانت عينا اى فى مقابلة منه يسمى مهموز العين
والاوسط كذلك وقد يسمى النبرى المنبور لان النبر فى اللغة
جعل الكلمة ذات همزة ذكره الشارح المدقق للمراح نحو سأل من
الرابع لفتح وان كانت لاما يسمى مهموز اللام والعجز كما مر وقد يسمى
الهمز اى المهموز والوجه ظاهر واعلمه خبيرا بان وجوه النسخ من المصححات
وتمييز الافهام من المهمات ثم كلما ازداد التناسب ازداد التجاذب
كما لا يذهب على اهل التجارب ثم ان الاسمى الثلاثة من فوائد المحقق
التفتازانى فى شرح مختصر قدوة المحققين الزنجانى نحو قرأ لفتح
وبين عدم التخفيف وابتدا به واخره فى البيان اولا ثم التخفيف
الا انه بانواعه ثانيا فقال ولا يخفف الهمزة مطلقا اذا كانت
مبتدا بها نائب الفاعل اى قياسا خرج نحو لة على رأى وناس
اذ اصلها اله واناس فانهما من الشواذ وحذفها فى مثل خذ وكل
ليس للتخفيف بل الاستغناء كما فى مثل قل وعد وقه وسيجئ
وانما لم تخفف لقوة المتكلم فى الابتداء فلا يستثقلها على انه
ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف او القلب بشئ وايضا لو خففت
فان جعلت بين بين على ما هو الاول من تخفيفها طرفا وان اصلها
هو بين بين لانه اخفاء من وجه وابقاء من وجه ثم القلب والابدال
لانه اخفاء ببدل وعوض ثم الحذف لانه اخفاء واذهاب بلا بدل

وان لم يكن الترتيب هكذا بالنظر الا الى الخفة حتى وجه تقديم بعضهم
القلب في الذكر بان القلب كالقلب من ذى القلب ذى الجانبين
في الوسط ذو حظ من الطرفين ثم ان الهمزة قريبة من الساكن او ساكنة
وتبتدى كيمتنع الابتداء به على الاصح كما قالوا واذا امتنع وكونه حكما ما هو
الاصل حملوا الباقيين عليه اطرادا والاطراد في الباب باب واسع
من الابواب وان لم تكن مبتداء بها فصفتها او حمى صفتها اما ان او فاما
ما دامت ان تكون واحدة او ثنتين في كلمة على الانفصال الحقيقى وليس
في اكثر النسخ ان يكون فواحدة منصوب بتقديره ولا يجوز رفعه
لنصب او ثنتين وفصل القسمين مرتبا بالترتيب الطبعى مع كثرة
تلك الواحدة فقال فالاولى اى الواحدة الغير المبتدأ بها اما ساكنة
او متحركة ولو بعارضين ولا يجتمعان كما يرتفعان اذ هما ضدان فالاولى
الساكنة يجوز اى لا يمتنع ولا يجب قلبها وتبديلها اى اذهابها بيدل
وعوض لانها حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها
نوع من التخفيف لنوع من الاستحسان بحرف هو من جنس حركة ما قبلها
اى نوعها للمناسبة المخففة كما تجد امثاله بالوجدان ان كنت من ارباب
العرف ثم اعلم ان الحروف من الاعاصى الغير القادرة المتحددة الا فعال
كما تقرر في محله فلا يتصور فيها القلب بنحو وكذا وكانها فالمراد بقولهم
قلبت الهمزة او الواو او الياء الفا مثلا تلفظ مكانها الف مجازا او مجازا
بل حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة وكذا قولهم نقلته وكتبها

المقدم صاحب المراح المحقق والمحوقة شارحه
المدقق وثم ان فيه تخفيف الهمزة بجميعه
الابدال والحذف وبين بين وفي المعلوم ان فيه
الواو لا يدل على الترتيب فلا تنافي ما ذكر ان فيه
وكما في المراح ما قالوا في الترتيب

وقال بعضهم الابتداء بالساكن ممكن بانه يؤيد
لتوقف التلفظ بالحروف في الابتداء على التلفظ
بالحركة وبانها عارضة لها والتلفظ بالعارض فيه
يتوقف على التلفظ بالمعروض فيدور وكله محلى
اخر مفصل فيه وسيجئ شيء منه وقد حققناه
لذي تحقيق في المقارعة

المتحرك الذي قبلها من كلمة
معه بكلمتين
ولو كانت الهمزة التي تجئ بعينه من ازوم وشرنة
كما في الامثلة التي الهدى ائتنا وقوله بجنب وشرطه
كما في قوله بمعنى بيان كيفية القلب عند وجود شرطه
ما قبلها بيان كيفية القلب عند وجود شرطه تمامه

واما تعرف التخفيف جميعه في الصدر لا بغيره
لانه لو لم يكن جعلها بين بين لانه فرع المشهور
لسكونها ولم يكن غير المشهور لم يجز غيره من التخفيف
وحيث لم يجز المشهور لا يبقى ما يدل عليها ما قبلها
الحذف ايضا لانه لا يبقى الساكن واستدعاء ما قبلها
القلب لضعفه تمامه
ما يجانسه ويوافقه

الى ما قبلها كذا في الامتحان الاذكياء وغيره من كتب الكبار وهذا
بيان لكيفية جنس القلب الى الجنس وفصلها بقوله فان كانت حركته
فتحة قلبت الهمزة جوازا الفا نحو يأخذ بالالف ويجوز بالهمزة وان
كانت ضمة قلبت واوا نحو يومن بالواو ويصح بالهمزة وان كانت
كسرة قلبت ياء نحو يستخذ بالياء ويقرأ بالهمزة في الكل والتحقيق
اكثر واشهر من القلب والتخفيف والتخفيف لغة قريش واكثر اهل
الحجاز والتحقيق لغة بنى تميم وقيس كذا في بعض شروح الشافية
وغيرها وذلك لان طبيعة الساكن واستدعاء حركة ما قبلها ما يجانسه
لان كل حركة تستدعى بالطبع ان يكون الحرف الذي بعدها حرفا
لو اشبعت هي لتولد منها ذلك الحرف واما جواز تخفيفها كما عرفته
فعلى اصلها وقياسها على سائر الحروف لانها من حروف الصحة وان كانت
ملحقة بحروف العلة لا منها وان قيل به كما مر والواحدة المتحركة لا تخلو
اما ان يكون ما قبلها حرفا ساكنا او متحركا كما لا يجتمعان فان كان
ما قبلها ساكنا فلا يخلو ايضا اما ان يكون حرفا صحيحا او حرف علة
كما لا يجتمعان فان كان حرفا صحيحا يجوز ولا يمتنع ولا يجب نقل حركة
الهمزة الى ما قبلها ثم حذفها للتخفيف ولبقاء اثرها من الحركة المنقولة
نفيا ابقى دليل على الملقى فالحذف ببدل لو حكما فلا منافاة بين هذا
وبين قولنا انه اذهاب بلا بدل في ترتيب طرق التخفيف ولو نيرا
ظاهر افتدبر ثم ان هذا مذهب بعضهم اثره المصنف النحرير لان السلب

قوله لغة قريش في القاموس قرشه يقرشه ويقرشه قطعه وجمعه من هنا وهنا وضم بعضه الى بعض ومنه قريش
لتجمعهم الى الحرم او لانهم كانوا يتقرشون البياعات فيشترونها او لان النضر بن كنانة اجتمع في ثوبه يوما فقالوا تقرش
او لانه جاء الى قومه فقالوا كانه جمل قريش اى شديد او لانه قريشيا كان يقال له القرشي او لانهم يفتشون الحاج فيسدون خلتها او سميت بمصغر القرش وهو دابة بحرية تخافها دواب البحر كلها او سميت بقريش بن مخلد بن
غالب بن فهر وكان صاحب عيرهم وكانوا يقولون قدمت قريش وخرجت عير قريش والنسبة قريشي وقرشي انتهى
وفي الهوادي قبل الوصل قريش تصغير قرش
وهو دابة في بحر الهند تعبث بالسفن ولا تطاق
الا بالنار وتاكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى
فسمى به ولد نضر بن كنانة لعلو قوته
وشجاعته مع صغره وصباوته ثم نقل
منه الى القبيلة فاعتبر تصغيره للتعظيم انتهى

قوله واكثر اهل الحجاز في مختار الصحاح
والقاموس الحجاز بلاد وفي القاموس الحجاز
مبتداء مكة والمدينة والطائف ومخاليفها
كانها حجزت بين نجد وتهامة او بين نجد
والسراة او لانها احتجزت بالحرار الخمس
حرة بنى سليم وواقم وليلى وشوران
والنار واحتجز اباه كالحجر انتهى المخاليف
جمع مخلاف وهو الكورة بلغة اهل اليمن
كذا في القاموس وفي الصحاح كما في القاموس
الا ان فيه الحجاز بلاد حجزت بين نجد والغور
وفيه ايضا واهل بدرشتوان وقال
بعض اهل الحجاز اهل الحجاز اهل مكة والمدينة
واليمان وبنو تميم اهل البصرة والكوفة
انتهى

اى ما قبل الهمزة المتحركة تمامه
في التخفيف فيها
لان حذفها الهمزة بعينه فيها
اى حذف الهمزة المنقولة في الساكن
وقد بقى حركتها عمامه لاسكون
دالة عليها

اى حركته كانت عليه

[illegible]

مع امكان النقل ليس من مناسبات سلامة العقل على ان الحذف
لو كان للسكون لعاد المحذوف بعد النقل كما في خفف خافا وسل
سالا فهذا المذهب بالقبول احق لهذا السر اللادق وأما تقديم الحذف
على النقل فمذهب البعض الاخر اختاره صاحب المراح المحقق وقبله شارحه
المحقق وأستبعد ذلك المذهب وعده تعسفا فلك الاختيار ثم
الاختيار نحو سل اصله اسأل كافتح وسل اصله اسأل كافتح نقلت
حركة الهمزة الى السين فحذفت لاجتماع الساكنين الهمزة واللام وانما
لم يحذف اللام مع كونه محل التغيير لانها لما علت زالت شدتها وضعفت
والحقت بحروف العلة بل حذفها بعضهم انما هي كما مر و الضعيف
بالحذف اولى فان قلت لم جاز الوجهان في هذا القسم قلت أما تركها على
حالها فلصحتها وأما النقل فلوجود المحل مع ازالة شدتها وحذفها لما مر ثم
استغني بالنقل عن همزة الوصل فصار سل كقل فحذفها في مثله من
نحو قل و عد و خف وكل ومر ليس للتخفيف كما مر به وان لم يلزم منه
فاعرفه بنفعك ووجب هذا التخفيف اي النقل والحذف في يرى اصله
يرأى كيمنع من الرؤية نقلت حركتها الى الراء فحذفت للتخفيف فصار يرى
بضم الياء ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وكذا تصاريفه وارى
اصله أرأى ماضيا من الافعال على كيرى ويرى اصله يرأى هذا ايضا
فعل به كما سبق ثم حذفت ضمة الياء للثقل في الفعل الثقيل فبقي على
حالة لالف ما قبله وقس عليهما تصريفهما لكثرة الاستعمال واجتماع

واجتماع الهمزة مع حرف العلة في الفعل الثقيل لفظا وقد مر وجه
الثقل فوجه الوجوب مجموع هذه الثلثة ولذا لم يجب في نأى لعدم
الاول ولا في بأل لعدم الثاني ولا في مرأى لعدم الثالث اعلم ان
لكثرة الاستعمال فيما بينهم من اسباب فصاحة الكلمات وامارة قبولها
عندهم فتكون من اسباب اصالتها كذا ذكره شارح المراح المدقق وغيره
فاحفظه ينفعك في كثرة الاستعمال وان كان ما قبل الهمزة الواحدة
المتحركة حرف علة فهذه اما ان يكون نذكر ما ذكر في مثله وفي بعض
النسخ بالتذكير فهو الى ما قبل أو الى حرف العلة ايضا باعتباره او بالنظر
الى ظاهره او اللفظ ولا اضطرار لمن شرح الله صدره فرحم الله امرأ
عرف قدره ولم يتعد طوره فلنا في مثله على ما ذكره ولنقفين نحو كه على
شكله الفا او غيرها اى الالف وهو الواو والياء لانحصارها فيها على
الاصح الاشهر على ما سبق فان انفصل حقيقي فان كانت اى حرف
العلة او ما قبل المتحركة فهذه الفا فيجوز ان تجعل اى الهمزة فاء يجوز
بوائبة فيجوز ولا يخفى على نحو كه نحو فيجوز ان لم تكن من اهل العرف
الصرف بل كنت من ارباب النحو والصرف بين بين المشهور لا غير
المشهور وقياسه ضعفه للمركب لانه لقب للتخفيف المذكور مبني
على الفتح كبيت بيت كما تعرفه تعريفه وهو ان تجعل وتقرأ
بين مخرج الهمزة وبين مخرج حرف علة كائنة من جنس حركتها نحو سائل
اعلم ان بين بين هو الاصل في تخفيفها لبقائها من وجه ثم الابدال والقلب

اصلها شئ وسوءٌ وآلسكن فيهما وان كان حرف علة الا انه اصل وليس بمدة فيجوز تحريكه لقوته بالاصالة تم
جيئل بفتح الجيم والياء المثناة التحتانية اصله جيأل بسكون الياء وفتح الهمزة وهو الضبع وحوبة
بفتح الحاء المهملة والواو والباء الموحدة اصله حوأبة بسكون الواو وفتح الهمزة وهو اسم ماء البادية
والواو فيها زائدتان للالحاق بجعفر شرح الايضاح للشافية

للبدل ثم الحذف لعدم ما قدم قريبا وان الهمزة بين بين ساكنة
بسقوط حركتها لا بنقلها عند الكوفية ومتحركة بحركة ضعيفة تنحى بها نحو
الساكن عند البصرية فيلزم اجتماع الساكنين ولو حكما لكنه جوز لخفاء
الالف فكانه ليس قبلها شئ ولزيادة مده فانه قائم مقام الحركة كالمدغم
كذا ذكره الفاضل الجاربردي وغيره وان كانت اي حرف العلة حرفا
غيرها اي الالف من الواو والياء فلا تخلو اما ان تكون تلك الحرف اصلية
او زائدة زيدت للالحاق باصل وقد تقدم او متعلق بزائدة او للمعنى
سواء كانت للالحاق به لا للمعنى او لغيره اي الالحاق من بناء الكلمة والمعنى
والحرف الاولتان اي الاصلية والزائدة للالحاق كالحرف الصحيح
في تحمل الحركة وعدم الاعلال فيجوز نقل حركتها اليهما لقوتهما لاصالتها
ولو حكما ثم حذفها كجيل نحو شي على فعل بالياء الاصلية اصله شيء
على فعل وسو على فعل بالواو الاصلية اصله سوء على فعل وجيل بالياء
زائدة للالحاق بجعفر اصله جيأل وحوبة بواو زائدة للالحاق به ايضا
اصله حوأبة فعل كبل والثالثة وهي الزائدة قبلها لغيره من الواو
والياء يجوز فيها قبلها اي الهمزة مع جواز تخفيفها بمثل ما قبلها من هذه الزائدة
مقرونة مع الادغام الواجب به كخطية اصله خطيئة قلبت ياء للتي
قبل القلب في الجملة بمجاورتها الساكن في الصحة موثرة فيستفاد للقلب
والفرق فيها ثم ادغمت للمماثلة وقال التدنيع مما خطيئاتهم ومقروة
اصله مقروءة قلبت واوا لما مر ولا يمكن فيهما من انواع تخفيفها بين بين لما

لما ذكر آنفا انها ح قريبة من الساكن او ساكنة فيلتقي الساكنان
لسكون ما قبلها وليس فيهما ما يسوغه كما في الالف من الخفاء وزيادة
المد ولا نقل حركتها الى ما قبلها حتى تحذف لضعفها لعدم اصالتها ولو حكما
وان كان ما قبل الهمزة الواحدة المتحركة متحركا فذلك تسع صور بالنسبة
بضرب حركاتها الثلث في حركات الثلث وهذه الجملة معترضة بالفاء
وتؤيده ما في نسخة من الواو والمقصود بيان احكام الاقسام فالجزاء
جملة يجوز ويجوز ان يكون هذه جزاء ويجوز تفصيلية وبينه التسع
بقوله همزة مفتوحة قبلها الحركات الثلث وهمزة مكسورة كذلك اي
قبلها الثلث ومضمومة كذلك ومثلها بطريق التعديد بقوله
نحو سأل مائة مؤجل امثلة لمفتوحة قبلها الثلث سئم مستهزئين
سئل امثلة لمكسورة قبلها الثلث رؤف مستهزؤن رؤس
امثلة لمضمومة قبلها الثلث ففي هذه التسع الصور التسع
يجوز التخفيف على القياس والتحقيق اي قرأتها همزة صرفة وابقاؤها
على ما كانت عليه وتفصيل ذلك بقوله فتخفيف نحو مؤجل قبلها اي الهمزة
واوا وتخفيف نحو مائة قبلها ياء لانه لو جعل بجعلها بين بين المشهور
الذي هو الاصل في تخفيفاتها على ما مضى لقرب من الالف وقد وقع قبلها
ضمة او كسرة فاستكره وغير المشهور قريب لان كل موضع يجوز فيه
غير المشهور يجوز فيه المشهور وكلما لم يجز المشهور امتنعوا عنه ايضا
لئلا يتوهم ان المشهور جائز ايضا وقد عرفت انه في باب الافراد

والحمل على النظير والنقيض ولما كان كذلك ابدلوا بها حرف حركة ما قبلها
لان الفتحة كالسكون في اللين فتقلب كما في السكون فان قيل لم لم تقلب
في سأل القاصع انها مفتوحة قلنا فتحها يوجب بفتحة ما قبلها لان الشئ
يجذب بنفوسه ولا يمكن الحذف ايضا اذ لا يبقى حينئذ اثارها وعوارضها
ما يدل عليها لان ما قبلها لتحركه لا يقبل النقل فتعين القلب ضرورة لا تحفيها نقل
المعروف وتخفيفها كوضعها في سئل بين بين المشهور القريب
لكونه بالنظر الى نفسها والبعيد بالنظر الى غيرها في الاول تقرأ بين مخرجها
وبين مخرج الواو وفي الثاني بينها وبين الياء وقيل بين بين البعيد شهر
بوجه عدم كثرته وهو الذي يقال له غير المشهور فله لقبان المشهور
وغير المشهور وهو اي البعيد ان تجعل بين الهمزة وبين حرف علة من
جنس حركة ما قبلها فيكون في الاول بينها وبين الياء وفي الثاني بينها وبين الواو
وتخفيف الباقي من تلك الصور التسع وهو خمسة بين بين المشهور اما
في نحو سأل ومستهزئين ورؤس فلانه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد
لمجانسة حركتها لحركة ما قبلها والحمل على المشهور اولى واما في مثل سئم ورؤف
فلانهم كرهوا ان يجعلوها بين بين الغير المشهور فتقرب من الالف
وعليها كسرة كما في الاول او ضمة كما في الثاني ولما فرغ من احكام
الهمزة الواحدة المطلقة جاء النوبة الى احكام الهمزتين فقال بالاستيناف
التفصيلي واما الهمزتان المجتمعتان فان كانت الثانية منهما ساكنة
والاولى متحركة ولو بالعارض وجب قلبها الى حرف هو جنس حركة ما قبلها

ما اى همزة قبلها اى الثانية فان كانت كسرة قلبت ياء نحو ايمان
اصله ايمان افعال من الامن او الامان وان فتحة فالفا نحو امن
اصله ءامن كاكرم منه وان ضمة فواوا نحو اومن اصله اؤمن
مجهول آمن او بضم النون لان اجتماعهما في غاية الثقل فخففت
بقلب الثانية الى حرف يناسب حركة الاولى لحصول الثقل منها
وان كانت الاولى منهما همزة وصل تسقط في الدرج من
اللفظ وتعود الثانية لزوال موجب القلب وهو اجتماعهما مع سكون
ثانيهما ويجوز لك انك لا تعيدها بل تقلبها اى الثانية الى جنس حركة
ما قبلها وان لم يكن من كلمتها لنوع ثقل كما في راس وبير ولوم نحو الذي
اؤتمن الاذن مع واو العطف بقلبها الفا لفتحة ما قبلها هاء
وهو الواو واكثر النسخ بلا واو فما قبلها حينئذ والو المنصوب بضمير
واعراب النحو معلوم ويا زيد وذن بقلبها واوا لضمة ما قبلها كذلك
وهو الدال وبالي ذن بقلبها ياء لكسرة ما قبلها كذلك والتزموا
اى العرب الحذف للثانية على خلاف القياس في خذ وكل امرين من
اصلهما اؤخذ واؤكل وكان القياس قلبها واوا للكثرة في استعمالهما
والحذف اخف من القلب فيستغنى عن همزة الوصل فحذفها ليس
للتخفيف وان لزم هو منه كما سبق وقالوا مر في الامر وهو في
من حذفها في اول الكلام غير موصول بما قبله افصح والتزم في امر
بابقائها كما اقرانه علة الحذف اجتماعهما وفي الابتداء به كما نشا

ثابتتين فكان الحذف اولى وأما واْمُرْ بابقائها عند وصله
بما قبله كواو العطف هنا فافصح والكثر قال الله تعالى وأمر اهلك
بالصلوة الآية هن وَمُرْ بالحذف لان همزة الوصل تسقط في
الدرج فلا اجتماع فلا حذف وجاز ومر وقمز ونحو مرا ايضاً
على فصاحة مع قلة لان الاصل في الكلمة ان تكون مبتداء بها
ووصلها بأخرى في العوارض فكأنها حذف الهمزة اولا منه في
الابتداء ثم وقعت محذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها
وانما لم يلتزم فيه الحذف كما في خذ وكل لعدم بلوغه في الكثرة
مبلغهما ولو سطيتة فيها جاز فيه الامران ولكن رجح في احد المقامين
احدهما وفي الآخر الآخر ولقد احسن في هذا التفصيل المشبع
ولم يجمل كصاحب المراح فانه قال واما كل وخذ ومر فشاذ فصاحبه
الامام وجهه به شارحه المدقق فظهر ان هذا في اظهار الاسرار
لا لتلك الاخبار كما هو شأن المصنف النحرير في الكفاية وغيره
كالاظهار وان تحركتا اى الهمزتان وجب قلب الثانية الى جاء
منها الثقل المتناهي ياء ان انكسر ما قبلها اى الثانية وهو الاولى
ولو عارضية لمجانسة حركته او انكسرت اى الثانية نفسها لمجانسة
حركتها ولو عارضية نحو جاءٍ اسم فاعل اصله جايئ كبايع قلبت الياء
القائم هو همزة او قلبت ابالها اولا على ما يجيء في الاجوف فصار
جائئ بهمزتين متحركتين اولاهما ولو عارضية مكسورة فقلبت الثا

الثانية ياء ثم اعل كقاضٍ فصار جاءٍ على فاعٍ ولم يجعل بين بين لان
في ذلك لا يضمحل الهمزة فقيه شائبتها وملاحظتها فيلزم الجمع بينهما
في الجملة ولم يمكن الحذف بنقل الحركة لامتناعه وعند الامام الخليل
قلبت اللام الى موضع العين ويسمى هذا بقلب المكان فاعل كفاعٍ
نحو زنة فل لان الهمزة لو لم يتقدم على الياء وقلبت همزة لزم اجتماعها
الثقل في الغاية فقلب المكان اهون ورد بان الحذو واجتماعها
الباقي وليس فليس كذا في شروح الشافية والمراح وغيرها ولذا
لم يسلك المصنف النحرير مسلكه بل سلك مسلك سيبويه ومن يتبعه
وايمة بالياء جمع امام على افعال اصلها ائممة كاقبة وآلاصل ائمة
كاحمرة جمع حمار فهمع في اوله همزتان الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة
وكان القياس قلب الثانية الفا كآتية وآلهة جمع اناء واله
للسكون والانفتاح الا انه لما وقع بعدهما مثلان وهما الميمان
اراد والادغام اولا ونحوه هنا على الاعلال الذي يتقدمونه
على الادغام عادة لتكميل التخفيف ومن تخفيف الهمزة وذلك
لان دفع الثقل في جانب الآخر اهم عندهم منه في جانبه الاول
لقوة المتكلم فيه على انه لو قدم تخفيفها عليه لا ضيع الكثرة العمل فلبها همزة
الفا ثم ابدالها ياء ثم اثبات الحركة لها وايضا ان قلب الالف
المفتوح ما قبلها ياء ليس بمعقول ولا معهود بل المعهود هو الابقاء
كآلهة وآونة فلم يعلوا بل نقلوا كسرة الميم اليها فادغموا ثم قلبوها

ياءً للتخفيف بموافقة كسرتها ولو عارضة فهذا بعكس الذي من
ذلك وبما قررنا نقرر ان ما ذكره المص النحرير تبعاً لبعضهم وهو
المشهور بين البصريين هو الاقرب الى القياس لا ما في المراح
من الاول كما قال شارحه المدقق في التمثيل بالائمة على رأيٍ والمشهور
قراءة الهمزتين كما في الكشاف فافهم ووجب قلبها واواً كائنةً تلك
الثانية في غيرهما او في ثانية او صورةٍ غيرهما اي غير الثانية التي
انكسر ما قبلها او نفسها مما انفتح نفسها وانضم ما قبلها او انفتح
او الضمير الى الصورتين والانسب ان كانت غيرهما او والاولى وا
او فيما انكسر الى الآن مثل هذا شائع في عباراتهم باعتبار المعنى
فتدبر نحو أُوَيدم تصغير آدم من الادمة اصله أُأَيدم قلبت الثانية
واواً لضم ما قبلها وأَوادم جمع آدم اصله أَءادم قلبت واواً للثقل
المفرط في الجملة وان في المتكلم وحملاً لتكسير التكسير على التصغير ولان
الواو بين الالفين اخف من الياء بينهما اذ الياء اسفل والواو نظير
الهمزة في الثقل ونقيضها في المخرج كما مر وكذا اذا تغلبت واواً حمراوان
وصحراوان الباب الثالث في المضاعف نذكر ما ذكره في الاولين وقد
سبق وجه تقديم المضاعف على المعتلات في تضاعيفه لوجه تقديم
المهموز فقد فاني لم اعد فارجع البصريين فتقلب لبك البصري
بنو تميم وهو في الاصل من الضعف كالعلم فهو من ضاعفته اذا زدته
عليه وضممته اليه فجعلته اثنين او اكثر ثم سمي به نحو مدّ وزلزل

زلزل من الزلة وامداد وتصحيح لمضاعفة وقِّفه وقد يقال له الاصم
لاحتياجه الى الشدة بالجهر بالشدة الحاصلة بالادغام كالاصم
بالقسم ولا يلزم من وجه التسمية الاطراد كما مرّ مراراً به وقد استلفناه
في حفظه بجديته وبجنبك وعرفه وفق لتعريف المضعف بقوله
وهو اي المضاعف مجرّداً او مزيداً فيه من الثلاثي وكما كان مختار
مذهب الكوفية من ان مثل زلزل ايضاً من مضاعف كما صرح به في
شرح امثلة وقد سبق قال انه في الاصطلاح ما اي كلمة اشتقاقية
بشهادة المقسم او الكلمة الاشتقاقية التي كان عينه [illegible]
ولامه من جنس اي نوع واحد يعني مثلين وستصرح به مكرراً
فالمضعف ما فيه مكرر اصلي كلاهما ولو غير مدغم فالمضاعف من
الثلاثي مجرداً او مزيداً ولا مضاعف من الرباعي فخرج نحو احمر
واشهر واطمأن واما مذهب البصرية فكون مثل زلزل وصرصر
ودمدم ووسوس وزوزن من مضعف الرباعي كما ادرج في التعريف
بعد ولامه او فاؤه مع لامه الاولى وعينه مع لامه الثانية واقتصر
بعضهم على قوله او فاؤه مع لامه الاولى على انه لا بحث ولا احكام
فيه كما في الثلاثي لعدم التجاور للفصل ولا يجيء اي المضاعف
في الثلاثي المجرد لتبادره من باب الا من ثلثة ابواب سماعاً واستقراء
تسمى تلك الثلثة دعائم الابواب جمع دعامة اي اصولها اعني
بالدعائم ما اي باباً او ابواباً خالف حركة عين ماضيه [illegible]

ولا عين مضارعه لما سبق ويجتمع المضاعف مع مهموز الفاء
فقط لا العين واللام اذ لا يمكن تجانسهما حج الا بكونهما همزتين
وهو لم يوجد في كلامهم بالاستقراء نحو أمّ وأنّ وأزّ اصلها أمم
وأنن وأزز وهو اى المضاعف على ثلثة اقسام باعتبار الوجوب
والجواز والامتناع في الادغام قسم واحد منها او قسم الواحد
مضاعف وكذا في قسيمه القسمين لهذا يجب فيه الادغام
لا جه جنسيّة في الاول ولا يجوز فيه الاظهار وانت خبير بان ارتفاع
الموانع في الاحكام معتبر فنواد الموانع في الكل عدم منتفاة وذا
مفتقر وكذا الشواذ والضرورات والضرورات تبيح المحظورات على
ما صرحوا بذلك والحق هنالك فاحفظه فانه يعينك وقسم منها مضاعف
يجوز فيه الادغام والاظهار وقسم واحد مضاعف يمتنع فيه الادغام
بل يجب الاظهار ففى الادغام ايضاً ثلثة اقسام كما صرحوا به ويرشدك
الاعتبار وما اعتبرنا تفسيره الآثة لا قسام فانه وان صح الحكم بدونه في
الكلام الا انه في اعتباره حسن الالتيام والانتظام والادغام
شروع في بيانه لاعتباره في اقسام المضاعف وتقسيمه باعتباره
تتمة لبيانه وتكميل احكامه وان كان في نفسه من المباحث التي جنبه
ادغام المضاعف لسوق السياق اليه فبيان ادغام عنه استطرادي
على ما يفيده التنبيهات الآتية وسننبه عليه ان شاء الله تعالى مطلقاً
فلولا انه قلقد اهمن في التنبيه والتمييز بالتشبيه وقد غلطوا ولم

ولم يميزوا الاستطراديات بكمال التنبيه والادغام لغةً الادخال
والفشم في الصحاح ادغمت الفرس اللجام اذا ادخلته في فيه
ومنه ادغام الحروف انتهى وكذا في القاموس وفيها ايضاً
وادغم الحرف في الحرف ادخله كادغمه بالتشديد انتهيا وفيها ايضاً
ادغمه الحرّ غشيه في الاصطلاح في الاول كما قالوا ويمكن كونه من
الثاني ثم انه افعال في استعمال الكوفية وهو الاخف الاشهر
وافتعال في البصرية فهو في عرفهم جميعاً اسكان الاول من
المتجانسين مطلقاً بنقل حركته ان كان متحركاً الى ما قبله ان كان
ساكناً او بسلبها ان متحركاً او ساكن وهو حرف لين فعلم بالدلالة
والاولوية ان الساكن يبقى على حاله كذا ذكره العلامة المحقق
سعد الدين في شرح مختصر الفاضل عز الدين وشارح المراح المدقق
ورد بان الاعتبار بالاولوية غير معتبر في التعريفات وقال العبد
الضعيف عصمه الله اللطيف ان اريد مطلقاً ممنوع وان كان
فغير مفيد اذ من المعلوم ان ما بالاولوية فبدلالة النص وما بها فيه
كما في الموصل فذلك مما يفهم بسهولة ولو للمبتدى وان الثقات
المعتبرين قد كانوا الامثال ذلك معتبرين وكذا تراهم يتسامحون
في تعاريفهم فهي مشحونة بتركه الاولى للظهور وان كان تركه هو
الاعلى قال في الامتحان كما نقلناه في الباب الاول من محصوله انهم يذكرون
في مقام التعريف ما يفهم المبتدى بسهولة ولا يبالون به حتى لعدم

جعه اذا امكن ان يستنبط منه بها تعريفاً واضحاً وكذا في غيره فاربط
واضبطه بنوا جذك يسهل هو ايجله في فطالبك او المراد اسكانه
بمقتضى الوضع فيدخل فيه ذلك عبارة لا دلالة كما في الاول وانما
وجب اسكانه لانه لو كان متحركاً لحال الحركة بينهما اذ الحركة بعد الحرف
على المختار وقيل معاً وقيل قبله وبحثه طويل ليس هذا محله فلا يتصل
بالثاني اتصالاً يحصل به التخفيف ومدار الادغام عليه لان تلفظ
المثلين في غاية الثقل حساً وادراجه اي ادخاله في الثاني بحيث يصير
كالظرف المحيط للساكن والمبين له وهو كالمظروف بالنسبة اليه
فالثاني متحرك البتة لان الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين
غيره فالظرفية مجازية على ان يصيرا كانهما حرف متغاير لهما بهيئته
وهو الحرف المشدد وكذا كتبه واحداً ان كان في كلمة وان تلفظا
اثنين وزمانه تلفظه اطول من زمان واحد واقصر من حرفين وكذا
يجب المماثلة فيه الادغام ويسمى الاول مدغماً والثاني مدغماً فيه
ثم انه قد تقعقع في تعريف الادغام كلماتهم وان تداغم وتدارج
مآل مراماتهم فلا علينا ان نتيمن بسرد عباراتهم فانهم ائمة
يهدوننا الى الهدى بتعريفاتهم في تصريفاتهم فقيل هو ان تأتي بحرفين
ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل وقيل ادراج الساكن في مناسب
المتحرك كانه مستهلك فيه حتى تكون زمانهما اقصر من زمان الحرفين و
اطول من زمان الحرف وقيل الباث الحرف الواحد في مخرجه مقدار الباثة

الباث الحرفين اي قريباً من مقدار الباثهما في مخرجهما فهذا
تقريبي لا تحقيقي وقيل رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة
وقيل ان يجتمع الحرفان المتماثلان او المتقاربان في كلمة او كلمتين
او المنفي احد المثلين بالآخر في كلمة واحدة فرقاً بينهما باحد
المثلين الآخرين على سبيل الممازجة والمضايقة وما اختاره
المص في التحرير تبعاً للمحقق عز الدين الزنجاني مع اختصاره انسب بمعناه
اللغوي الذي هو الادخال كما عرفت وما فيه من التسامح او التجوز
لشيوعه وسهولة فهم المراد منه وظهوره صار المقصود كالموضوع
له كما اشار اليه ذلك في الامعان ونقلنا فيما مر من تبيين تنظيره
قولهم الضمير مستتر تحت الفعل ومعناه وقد حققه التحرير في
الامتحان ووضحه واسنادنا المحقق في حاشيته بل يمكن ان يدعى
انه صار حقيقة عرفية فيه بحيث لا يحتاج الى القرينة فلا يرد ان
المشهورة لا تكون قرينة للمبتدي كما في الامتحان بخلاف غيره من
الاقوال الخمسة سوى الثاني فان الاتيان والاجتماع والالباث
والرفع لوازم لمعاني الخمسة من المسامحة او التجوز بل نوع تكلفات
في بعضها كما لا يخفى فتدبر القسم الاول من اصناف نوعان النوع
الاول منهما ما مضاعف سكن فيه اول المثلين المكررين كائناً او
ملتبساً بلا فصل بينهما بحرف ولو حكماً او بعدم فاصل اذ لو فصل مثل
زلزل لامتنع الادغام كما سيأتي في القسم الثالث نحو مدّ حال كونه

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور ...
١٢٧٥ وقف ...

مصدرٌ كنصرٍ لا ماضياً ولا امراً ونحو مَدّة للمرة ومِدّة للنوع ولذا
اى مثل ما ذكر من نحو المفردين فى وجوب الادغام تثنيتهما اى المرة والنوع
نحو مَدّتان ومِدّتين بفتح الميم او كسره وجمعهما نحو مَدّات بحركتين ولا يجوز
تحريك العين فى جمعهما كما جاز فى الصحيح للثقل فى تلفظه باجتماع المثلين
مع بلا ادغام وتوالى اربع حركات ولو تقديراً ثم الادغام فى هذا النوع
ضرورى لا محالة لتركه بسبب من الاسباب ولو فى كلمتين نحو الم اقل
لكم والنوع الثانى ما ضوعف تحرك فيه المثلان المكرران فى غير فصيل
اى بدونه كما فى الاول مثل امدادٍ وتمديدٍ واخدودٍ ولا يكون فيه
الحرف الاولى اى اولهما مدغماً فيها ان تثبت الفاعل بان يكون فى الافعال
الثلثة مثلاً اذ لو كانت الاولى مدغماً فيها يمتنع الادغام لامتناع اسكانها
لانها جنبية للمدغمة الاولى من الثلثة وقد مر ان الساكن كالميت من
لا يبين نفسه فصلاً عن غيره نحو مَدَّدَ من التفعيل وتمَدَّدَ من التفعّل
ماضيين وسائر تصاريفهما من المضارع والامر والنهى واسماء الفاعل
والمفعول والزمان والمكان مطلقاً نحو يمدّد يتمدّد لا يمدّد مَدِّدْ من
لا تمدّد وممدّد تمدّد نحو يتمدّد تمدّد متمدّد وهذا النوع من القسم الاول
لا يخلو اما من ان يسكن فيه ما وقع قبل اول المثلين او ان يتحرك
والحال انه الساكن فيه اما حرف علة بالرفع او المعنى والساكن ايضاً
لا يخلو اما ان يكون حرف علة او حرف صحيح بالوصف او الاضافة فان كان
اى الساكن حرف علة غير قابلة للحركة بقرينة السياق واواً او ياءً او

او الفاً لا حرفاً صحيحاً او كالصحيح اذا كان مدة او لينا كالمدة
وقد يطلق هكذا ايضاً على الف هل تم بذلك اليه قوله حرف لين
فى حد اجتماع الساكنين على انه قد يجئ فى باب المثال ما يتعلق
بذلك بحذف حركة اول المثلين اذا كان مدة بشهادة الامثلة
او لينا كالمدة نحو تُصَيّة ودُوَيبّة فى تصغير خاصّة ودابّة فانه
ياء التصغير ساكنة وضعاً فهى كالمدة فلا ينقل اليها الحركة بل تحذف
على انه ارتفاع الموانع معتبر فى الاحكام كما مر وقد يطلق حرف
العلة على المدة بل اللين فان الحركة فى مثل يود ومود لا تحذف
بل تنقل الى ما قبلها وان كان حرف علة لكونه كالصحيح فيدغم الاول
فى الثانى او بوقع الادغام وان لزم به وصلية اجتماع الساكنين
لانه اى هذا الاجتماع كائن او مشتمل على حده اى مرتبته فى الجواز
التى لا يجوز ان يتجاوزها فيه ويجوز فى غيرها وهو اى الاجتماع على
حده جائز فى الوصل بالاتفاق كما فى الوقف وهو اى حده ان
يكون من الساكنين الاول من المثلين حرف لين بل حرف مد او ما يشبهه
كما عرفت والثانى منهما او للاول الذى هو الواحد مدغم فى حالة
وذلك لان الروابط بين حروف الكلمة هى الحركات التى هى
ابعاض حروف العلة ولولاها لم ينتظم حروفها بعضها ببعض واذا
كانت ابعاضها روابط يمكن ان يجعل انفسها روابط ايضاً اذا كانت
ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها لانها حينئذ تتمكن من اشباع مدها حتى

نصير ذوات اجزاء فيتصل بجزئها الاخر الا لكن الذي بعدها مع
انه المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد متحرك لان اللسان يرتفع
بهما ارتفاعة واحدة كما مر فكانه لا التقاء للساكنين هنا العدم
فلوهي سكونهما نحو مادّ بتشديد وجه حال كونه اسم فاعل وهو الاظهر
وكذا الاثنيان لا ماضيا من المفاعلة فانه سيجيء وله حكم آخر اصله مادد
كناصر حذف حركة الاول فادغم وتمادّ منها اصله تمادد بكسر ما قبل
الاخر او فتحه ومتمادّ من التفاعل اصله متمادد بالكسر او الفتح اسم فاعل
او اسم مفعول في اللفظ اي لفظ اسمي الفاعل والمفعول متحد بعد الادغام
لزوال الفارق والتقدير مختلف باختلاف الحركة كما اشرنا بالغه او
منهية الا انه تصاريفهما دفع لتوهم الاختصاص وكذا في امثاله ونحو
الجمع المؤنث السالم في الغاية داخلة في المغيا نحو مادّان مادّين مادّة
مادّين مادّة مادّتان مادّتين مادّات واما جمع المكسر مثل مدّاد ومدّ
ومدّدة مواد فليس مما نحن فيه لكونه سماعيا وان كان كذلك في بعضها
وكذا محادّان محادّين ومتمادّان متمادّين لا اخواتها ونحو مادّ بتشديد
وفتح وكذا الاواخر ماضيا معلوما من المفاعلة مؤكد مجهولا منها وتمادّ
ماضيا معلوما من التفاعل ونحو تُمودّ مجهولا منه ولما كان مظنة ان يسبق
الى الوهم مما سبق ان هذا الحكم بماد الاخر تصاريفها ايضا دفعه
بقوله الى الجمع المؤنث الغائبة او المخاطبة لكن الغاية هنا لا تدخل تحته
المغيا فان الادغام فيه ممتنع الا المتكلم مع الغير كما سيأتي نحو مادّا

اصله مادد وماددة وماددان ماددون وماددات ... ع

نحو ماض معلوم من باب المفاعلة ... مجهول منه

ماض مجهول منه ... الماضي ع

مادّا مادّت مادّتا مادّوا الخ وموّد اموّدوا الخ وتمادّ اتمادّت و
كائن كذا المذكورات ومثله من نحو ماد الخ مضارعها اي المذكورات
معلوما ومجهولا وكذا اطلقه ووجه الشبه وجوب الادغام بحذف
الحركة الاولى مع لزوم الاجتماع الى اثر سوى ما اتصل به نون الجمع المؤنث
غائبة او مخاطبة فانه ممتنع فيه كما سيجيء كيمادن وتماددن وكيتماددن
في المستثنى اثنان فالكل في من احد عشر تسعة وكتصرفها نهيا مثل
يمادّ يمادّان يمادّون تمادّ تمادّين تمادّان تمادّون امادّ نمادّ معلومات
او مجهولات ونحو يتمادّ يتمادّان يتمادّون تتمادّ تتمادّين تتمادّان
تتمادّون اتمادّ نتمادّ لذلك وكذا كما ذكر في وجوبه بحذفها الا انه يتحرك
الثاني وكذا في الكذا ما مضاعف اتصل به اي باخره الف الضمير او واو
او ياؤه لا نونه كمادّن فانه سبب الامتناع والضمير المضمر والاضافة
بيانية كائنا من الامر والنهي بيانه لما من المفاعلة او التفاعل نحو
ليمادّا ليمادّنا ليمادّوا ليمادي ولتمادّ الى لتمادي ونحو مادّا مادّنا
مادّوا مادي وتماد الخ ونحو لا يمادّا لا تمادّا لا يمادّوا لا يمادي الخ
معلومات او مجهولات فيما امكن ونحو حمار من الحمرة اي ما كان في الافعلال
ببعض تصريفاته مبتدا خبره مثل وان وصلية لم يكن مضاعفا لعدم
حرف تصريفه مثل حماد وحاد في باب الادغام من ابواب التخفيف
بحذف حركة الاول مع لزوم الاجتماع كان نحو احمر مثل مدّ بلا فرق
بينهما فبيانه من الاستطراديات اولا وكذا الثاني في المحلب كما لا يخفى

وكذا ع
اي لفظ واحد

مضارع مادّ ويماد معلوما ومجهولا نحو يمادّ يمادّان يمادّون تمادّ تمادّان تمادّين تمادّون ... عنايه

لان الادغام فيه ممتنع عنايه

واما في الماضي كما سيجيء بعد ...

نحو مدّا مدّوا مدّي ولا تمدّا لا تمدّوا لا تمدّي عنايه

بان ما المثلث فيه اي فيه بخلاف المضاعف فان المثلث فيه في الاصول عنايه

بعض كما يجب الادغام في تمادّ مضاعفا يجب في احمارّ غير مضاعف ولم يورد المصنف احمارّ في المضاعف بل في مضاعف ولم يمكن في الادغام فانه باق مادّ وتمادّ بان الكلام الذي يجب فيه انفرد الادغام وسكن ما قبله اولهما اويرد فيه المثلان وسكن كلاهما فمنهما فيما تحرك فيه حرف علة سواء كانا احدهما او الاخر منهما من القبيل الاصول عنايه

عليه ارباب معرفة اساليب الكلام وان كان الساكن وقف صحيحاً وتوهماً
كيبود لا وقف علة في كل وجه نقل وجوباً حركة اول المثلين اليه اي الى
هذا الساكن القابل الحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده لانه
هو غير الجائز وهو الحد فرد هذا لما مر ان الروابط بين الحروف انما هي الحركات
فاذا فقدت في اثنين منها لا تيسر ربط احدهما بالاخر فيدغم اولهما في
ثانيهما نحو يمد من الرد اصله يمدد كينصر نقلت حركة الاولى الى الميم الصحيح
فادغمت ومِدّ بالكسر اسم آلة ونحو امدّ يمدّ من الافعال اصلهما امدد يمدد
ومُمِدّ اسم فاعل منه ومُمَدّ اسم مفعول او زمان او مكان او مصدر ميمياً منه
ونحو استمدّ يستمدّ من الاستفعال ومستمِدّ ومستمَدّ اسمي فاعل ومفعول او
او زمان او مكان او مصدر ميمياً منه وكذا اي مثل حكم ما ذكر حكم مثل
افشعرّ من مزيد الرباعي في نقل حركة اول المثلين الى ما قبله من الساكن
الصحيح ثم ادغامه في ثانيه والحق به مطمئن بقوله واطمأنّ اي ما كان
من هذين البابين بلا فرق في باب الادغام مع بعض نظائرهما وان
لم يكونا ملحقين مضاعفين لما مر والمضعف الذي يتحرك فيه ما قبل اول
المثلين يحذف فيه حركة اول المثلين لعدم المحل للنقل فيدغم اولهما في ثانيهما
نحو مدّ ماضياً من الثلاثي المجرد وانقدّ ماضياً من الانفعال ينقدّ مضارعاً
منه منقدّ اسم فاعل او مفعول مثلاً واعتدّ يعتدّ معتدّ من الافتعال
كذلك فيتحد فيهما اي هذين البابين لفظ الفاعل والمفعول ايضاً
لزوال الفارق ويختلف التقدير بالكسر والفتح وكذا اي مثل حكم ما

ماذكر من البابين تذكر ما ذكر حكم احمرّ يحمرّ محمرّ اي ما كان من باب الافعلال
في بعض تصرفاته في باب الادغام بلا فرق فيه وان لم يكن مضاعفاً
لما ذكر اشار الى الاولوية بالوصلية لمقتضى التشبيهات الثلثة كونه
بيان ادغام المضعف بالاصالة والبواقي بالاستطراد والتبعية ص
لتكثير الفائدة وامثالها في الاحكام كثيرة فينحصر والقسم الثاني من
الثلثة اعني به ما مضاعفاً يجوز اي لا يجب ولا يمتنع فيه الادغام
تبرء لبعده وللنوع ففاء فيه كما اشرنا اليه في التقسيم ولذا
الحق في القسم الثالث بابا اي المضعف الذي سكن الثاني من المثلين
فيه بعارض اي بسببه وهو الجازم لانه ليس كالجزء من الفعل
كما مر فسكونه كلا سكون وذلك واي ماسكن الحق او جائز الادغام
مبتداء خبره الفعل المضارع الذي دخل عليه جازم اي جازم كان
حال كونه غير التثنية والجمع مطلقين والواحدة المخاطبة لان لها بانفصال
الف الضمير او واوه او يائه بها يصير الثاني من المثلين متحركاً بحركة لازمة
لكونها كالجزء منها دفعاً لاجتماع فيكون من القسم الاول فيدغم وجوباً
وبانفصال النون بجمع المؤنث يمتنع فيه فيكون من الثالث فلذا استثناها
تبقى خفة وتصريفات المستثنيات والباقيات ظاهرات نحو لم يمدّ
اصله لم يمدُدْ كلم ينصر نقل حركة الدال الاولى الى الميم فالتقى ساكنان
فحرك الدال الثانية اما بالفتح لخفته في نفسه او بالكسر لانه اصل
في تحريك الساكن نحو ماقرّ او بالضم للاتباع ضم عينه فان فيه لو ع

فقد للمثنه كما لا يخفى وقد سبق وهذا من الافعال وهو الانسب بالاظهر
مضاف المفعوله ويجوز من الافعال الا انه لا يخلو عن الاعتلال
وترتيب الفضل كترتيب الذكر فادغم الاولى في الثانية وصار
لم يمد ملابساً وممكناً بحركات الدال الثانية الثلث على البدل
وهذا لغة بني تميم قدم مع ان الاظهار افيس قال الله تبارك وتعالى
ولا تمنن تستكثر كما قيل للاهتمام ورعاية المبحث والمقام ويجوز
فيه لم يمدد بالاظهار للتنبيه نظراً الى ظاهر سكون الثانية مع وجود
الخفة به وهذا لغة اهل الحجاز وقس عليه اي لم يمد لم تمد غائبة
او مخاطباً ولم امد متكلماً وحده ولم نمد متكلماً مع غيره ولا يمد
حال كونه نهياً ولا تمد غائبة او مخاطباً فيجوز في كل منها الادغام
بالتثليث والاظهار وهذا ان كان عينه مضموماً وان لم يكن عينه
مضموماً لم يجز تحريك المدغم فيه نائباً بالضم لعدم الداعي وفقدان
نوع خفة بل يحرك بالفتح والكسر اي باحدهما فقط نحو لم يعز
لم يفر ولم يعض لم يعلم ولم يعد من الانفعال ولم ينقد من
الانفعال ولم يستمد من الاستفعال وهكذا حكم لم يحمر ولم يحمار
ولم يقشعر ولم يطمئن اي مع تلفظ بهذا التشبيه انه يجوز فيهن الادغام
مع فتح اللام وكسره لا ضمه والاظهار وان لم يكن مضاعفاً ومن
هذا القسم الذي يجوز فيه الادغام والاظهار المفرد اذ المثنى و
الجمع المذكر ليس من هذا القبيل كما عرفت المذكر وليس المؤنث كذلك كما

كما علمت الكائن من الامر المخاطب فان الغائب لسائر المجزومات
ليس فيه بهمزة وصل كما في المخاطب المعلوم لان المجهول كنافي المجزومات
وفصل كيفية الجواز بقوله فان كان عين مضارعه مضموماً بان
كان من الباب الاول والخامس جاز فيه الاظهار والادغام مع الحركات
الثلث فبعد الادغام نحو مُدّ اصله امْدُد كما نصر نقل حركة الدال
الاولى الى الميم فاجتمع ساكنان فحرك الثاني باحدى الحركات الثلث
كما مرّ وادغم الاولى فيه واستغنى عن همزة الوصل فصار مدّ باحدى
الحركات الثلث ويجوز امدد بالاظهار وان لم يكن عين مضارعه
مضموماً بل كان مفتوحاً او مكسوراً وان كان من غير الثلاثي لم يجز
فيه الضم لما مرّ بل يلزم الفتح او الكسر نحو فرّ وعضّ اصلهما افرر
واعضض كاضرب واعلم ونحو اعدّ وانقدّ واعتدّ واستمدّ وادعي
مفتوحات او مكسورات من الافعال والانفعال والافتعال والاستفعال
وهذا حكم المضاعف وهكذا المذكور اي مثل حكمه بلا فرق في باب الادغام
وكيفياته حكم نحو احمرّ بفتح العين على لفظ الماضي في صورة الفتح واحمارّ
كاحمرّ واقشعر واطمأن بكسر العين فيهما وان لم يكن مضاعفات حال
كونهن اوامر لا موافقة فيه للشبهات او مع المشبه بهن ثم اشار
الى الثبت بقوله يجوز فيهن الاظهار نحو افرِرْ واعضضْ واعددْ
وانقددْ واعتددْ واستمددْ ونحو احمررْ واحمارِرْ واقشعرِرْ
واطمأنِنْ مع جواز الادغام مع فتح اللام وكسره ولا يجوز الضم

فيه لما ذكر والقسم الثالث في اقسام المضاعف اعني ما امتنع فيه الادغام
والتغيير لما سبق ما سكن فيه الثاني بسبب اتصال الضمير حذرًا عن توالي
اربع حركات ولو فتحات على ما تقرر اعني بالضمير التاء المتحركة بالحركات الثلث
في المخاطب مفردًا او مثنى او مجموعًا وفي المخاطبة مفردة او مثنى وفي المتكلم
وحده ونون جمع المؤنث غائبة او مخاطبة ونون المتكلم مع الغير نحو
مددت بتثليث التاء ومددتم جمع المذكر للمخاطب ومددتن جمع المؤنث
للمخاطبة ومددن جمع المؤنث للغائبة ومددنا للمتكلم مع غيره ونحو
يمددن وتمددن جمع المؤنث الغائبة او المخاطبة للمضارع كلها من
الثلاثي المجرد ونحو امددن جمع المؤنث من الافعال وامددت منه
واعتددت من الافتعال واستمددت من الاستفعال بالتثليث في
تائها كلها من المضاعف هكذا وهكذا الحكم نحو احمررت مثلثًا واحمررن من الافعلال
واحماررت من الافعيلال واقشعررت من الافعلال بالتشديد مثلثتين
يقشعررن وتصاريفها وان لم تكن من المضاعف وكذا ان فصل اي وقع
الفصل بين المثلين من المضاعف او منه ومن غيره بحرف اي حرف كان
حرف علة او لا كاقشعرار ومعدود وجليبيب مصغر جلباب وكزلزل
ووسوس وهرهر ودمدم ويمتنع اي لا يجوز الادغام بل يجب الاظهار
يعني ان الادغام كما يمتنع في الصورة المذكورة بسبب غير الفصل
يمتنع كذلك بالفصل لامتناع الادراج للحائل نحو ممدود مفعول
بالواو وامداد بالالف وتمديد بالياء واستمداد بالالف ولما فرغ

فرغ من الصحيح مطلقًا شرع في المعتلات المطلقة ولما كان فيه
حرف العلة واحدة اكثر المبحث والاستعمال مع ان الواحد قبل المتعدد
خارجًا وطبعًا قدمها على ما فيه اثنتان منها ولما كان المثال اقربها حالًا
للصحيح على ما سيأتي مع تقدم الفاء قدمه على الباقيين فقال الباب
الرابع في المثال الكلام في المثال كالكلام في الامثال وهو في اللغة
من المفاعلة من المثل وسيجيء وفي الاصطلاح ما عبارة عن الكلمة
الاشتقاقية موصولًا او موصوفًا والتخصيص بالمعتل خلاف الظاهر
المناسب كأنه فاؤه لا عينه ولا لامه ولا كلاهما عائد الى ما قد
عرفت وجه العود فعليك بالعود اي ما قبله من الوزن وحده
اي منفردًا او قد وحد وحدًا فصار مثل وعد الله حقًا وفي القاموس
رأيته وحده مصدر لا يثنى ولا يجمع ونصبه على الحال عند البصريين
لا على المصدر واخطأ الجوهري ويونس منهم ينصبه على الظرف
باسقاط على انتهى ثم رجع الى الفصيح وتدبر اي لا مع لامه واما المعتل
الفاء والعين كيوم وويل والمعتل الفاء والعين واللام قليلًا
بداخلين في الجنس لعدم الاشتقاق على ان الثاني ليس الا مثالًا
الواو والياء وكذا ذكره ولم يتعرض له الا المحقق عز الدين فيما غيره
واقتدى بهم العزي حرف علة لا حرفًا صحيحًا ولا همزة وثاني للتضعيف
ثم تطبيق التعريف على المعرف فتأمل واوًا او ياءً وقال الالف
معلوم قلما مثل بها فقال نحو وعد ويسر فالمثال اما واوي او يائي

كما سيجيء ثم انه لما اراد تمهيد مقدمة للمقصد تبصيراً للمبتدي وتسهيلاً
عليه للمشكلة قال بخطاب عام لمن يريد التحصيل للمهمات اعلم انه
حروف العلة الواو والياء والالف ساكنة كانت او متحركة مجانساً
حركة ما قبلها لها اولا سميت بها لان من شانها التغير بالتغيرات الخطرة
القياسية كالقلب والحذف وغيرهما ولا تفسخ ولا تبقى على حال عند
مجاورتها لما يضادها من الحركة والحرف كالعليل المنحرف المزاج
المتغير حالاً بحال وقد نقلناه منه مع زيادة في المقدمة وحقيقة
العلة تغير الشيء عن حاله واما الاعلال فتغييرها للتخفيف فاضافة
لادنى الملابسة ولذا الاثنان وان حروف اللين هذه الثلثة
حال كونها ساكنة مجانساً حركة ما قبلها اولا سميت بها لما فيها من اللين
بالسكون لاتساع مخارجها وان حروف المد هذه الثلثة ساكنة
حال كونها مجانساً مسنداً الى حركة ما قبلها لها اي الثلثة متعلق بمجانساً
سميت بها لما فيها من الامتداد والاشباع مع عدم الالتباس مثلاً
اذا قيل قيل يسهل المجيء بعد الكسرة بالياء كاملة لعدم مخالطة مد
الياء بنوع آخر من المد بخلاف ما اذا قيل بيع بفتح الباء فانه لا يتمكن
فيه من اشباع مد الياء تمام التمكن لانك تهيأت فيه بعد الباء للمد
الالفي بواسطة الفتحة ثم انتقلت في الحال الى المد اليائي بواسطة
الياء فحصل كل واحد من المدين الى جانب آخر فلا يتمكن من الاشباع
ومما ينبغي ان ينبه عليه انه قد يستعمل بعضها في بعض الاوقات فنقول

ق بعض الفضلاء في شرح البناء انما سميت بها
لما فيها من خواص العلة نقص وزيادة وانقلاب
وسميت حروف المد واللين ايضاً لاتصافها بهما
اذا ناسبها حركة ما قبلها وهي سبب لينة
قلت فيه نظر اذ لم تناسبها لم تكن مدة ولا لينة
فالتسمية باعتبار الاتصاف وقوة بعض الصور
انتهى
صح

فنقول وان الالف فهو عطف على الاصل او القريب ولا وجه
للتوسط وليس لهذا مصداقاً خير الامور اوسطها لا تكون اصلاً
في الفعل اصلاً منفرداً اولا وفي الاسم لا الحرف المتمكن اي المعرب
لا المبني ولا الاعجمي لان الاصول لا بد وان يكون قابلة للحركة في بنيتها
والالف لا تقبلها بل يكون اما زائدة كالف ناصر ماضياً او اسم فاعل
او منقلبة من اصل كالف رأس مهموز الاصل اسماً او مصدراً
ولا تكون في الاول اصلاً للتعذر فهو اما واوي واما يائي وكذا
الاجوف والناقص واللفيف في علمه وانما سمي مثالاً اي مماثلاً
فاؤه الصحيح وهو الاقرب او المثال لما لمنه جنس الصحيح في تحمل الحركات
اثراً لفظاً ومعنى صح
اي جنسها في فهم وعدم الاعلال في ماضيه الذي هو الاصل مطلقاً
لانه انما هو للتخفيف والتسهيل للتلفظ والمتكلم عند الابتداء يقوى
على التكلم اذ لم يعرض له فتور وعي فيه بعد هذا على كون المثال من المثل
وهو المشهور والانسب الاظهر الذي عليه الجمهور وقيل من
المثول وهو الانتصاب ومنه سمي علم الامير مثالاً لانتصابه امامه
فسمي هو به لانتصاب حرف العلة في الاول ويقال الاطرف لوقوع ع
حرف العلة في الطرف هذا فتدبر ويقال له معتل الفاء ومعتلاً ايضاً
لظهور اعتلاله بادي بدء مثال المثال الواوي نحو وعد معلوماً ووعد
مجهولاً ونحاربعها بالغة او منتهية الى آخرها اي آخر كل منهما والغاية
داخلة في المغيا وكذا وكذا يسر معلوماً او الى آخرها مثال اليائي

وقيل لان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عِدْ و زِنْ ثم اي
بعد ما علمت ما سبق اعلم ان المثال المطلق ويجوز كسر انه انما اظهر
للبعد و لكمال العناية بالتمييز يجئ في كلامهم قياساً مطرداً مستمراً
وكذا في يسقط ويحذف وامثالهما فانهم يستعملون في القاعدة و
القياس المضارعية كالاسمية واما فيما فالحق في بعض الحذف لما
كما سيجئ من قوله وقد حذف الا بالقرائن فقد يتر من ابواب الثلاثي المجرد
الستة كلها الا الباب الاول بالنصب فانه لا يجئ منه بحكم التتبع وانه
يجتمع مع مهموز العين نحو أَدَّ و وَأَلَ و وَأَمَ من باب ضرب ويئس
كعلم فالواوي الكثر ومهموز اللام نحو وَجَأَ افتتت من القاموس
نظائره وجاء في تحبيبه اهانها اليك فستحبه وتقبله منه بقبول
حسن يجعلك الله فوسيا فانه شئ عجاب لا مع ما مع بين الحكم والعباب
فلننظر ها معه على ترتيب بديع وتبويب بريع لا بعاب ولا يراب
وأوَأ كوَلَوَ و وَبِئَ كفرح ولوم ووَنَأَ كذهب ووَنِئَ كفرح
ووجاء وودأ وورأ ووزأ هذا كودع ووصئ كوجل ووضؤ
ككرم ووطئ كعلم وكرم ووكأ عليه وكم اجد وكاؤ وماء كومنع ونحو
بأبأ وبرنا صبغ بالبرناء وهو الحناء وكم اجد من الياي الا هذين
وان حاولت تحقيقها فتفحص في القاموس المحيط تفز بالجواهر واللآلي
في القاموس الوسيط هذا واما اجتماعه مع مهموز الفاء فلا امكان
له ومع المضاعف نحو وَدَّ و وَزَّ و دَنَّ ونحو يَمَّ مجهولا اي طرح في

في اليم وهو البحر ويَمَّ الساحل غلبه البحر فطما وبَنَّ والياي ههنا
ايضاً اقل من الواوي وقد ذكرنا ان مطلق الواويات اكثر من
اليائيات في مطلق المعتلات ولذا اقتصر على امثلة الواويات
لحينئذ اي حين اجتمع المثال مع المضاعف يحقق هذا المثال وهو
المناسب او هذا المضاعف بالباب الثالث وهو الرابع في المشهور
لان مضارع وَدَّ مثلا يَوَدُّ اصله يودد بفتح العين وماضيه لا يكون
الا مكسور العين لما مر ان المضاعف لا يجئ الا من الدعائم وانه يسقط
فاؤه او استثنائية ان كان فاؤه واوا لا يائيا لانتفاء العلة ص
الجائية من المضارع وان دخله النواصب او الجوازم او النواصب لانه
آتية والامر والنهي المعلومات من جميع التصرفات اذ من المجهولات
منها لا يسقط لزوال العلة وهي كسرة ما بعد الفاء اذ هو مفتوح
فيها على ان الواو تفوت بضمها ولذا قال من الباب الثاني نحو يَعِدُ
اصله يوعد بدليل ان حروف المضارع هي حروف الماضي لا شتقاقه
وفاء ماضيه الواو فوجب ان تقدر بعد حرف المضارعة فيحذف لانه
لما وقع بين الياء المفتوحة والكسرة ثقل كالضمة بين الكسرتين ثم
حملت عليه اخواته من التاء والهمزة والنون وقد عرفت ان باب الحمل
مطلقا والاطراد واسع ولذا قال وتَعِدُ وأَعِدُ ونَعِدُ ونحو لم يَعِدْ
ولما يَعِدْ ولن يَعِدَ وما يَعِدُ ولا يَعِدُ وليَعِدْ في امر الغائب ولتعد
في الغائبة ولا يَعِدْ في النهي والمراد بوقوع الواو بين الياء والكسرة

ما في الاصل والحال قلّابرد مثل يورد ويوعد من الافعال فانه في
الاصل يأوعد حذف الهمزة كما ذكر قبلا ووقع له بينهما علما انه كون
تقوي بالضم كما عرفت وايضاً لو حذف لالتبس بمضارع الثلاثي
والاعجام ترك كثيراً والتخفيف اولى بالاصل والمستعمل كثيراً وتسقط
فاؤه منها من الباب الرابع ايضاً وهو الثالث فيما عند الجمهور
نحو يهب ونهب واهب وتهب ومثل لم يهب ولما يهب ولن
يهب وما يهب ولا يهب واصل يهب يوهب سقط الواو للثقل
بين ياء وحرف حلق مفتوحين بشهادة الذوق السليم لانه
بين مخرجي الواو والفتحة مسافة وانفراجاً وحرف الحلق مع الفتحة
انثقل واما الحذف في يذر فحمله على يدع لانه بمعناه وقالوا وأماتوا
اي العرب ماضي يدع وقيل ورد ودع في الحديث وقرئ ما ودعك
بالتخفيف كما في انوار التنزيل وغيره فهذا فالمراد عدم الكثرة فاماتوا
استعارة تبعية وفي شمائل النبي للامام الترمذي عن عائشة رضي
قالت استاذن رجل على رسول الله عم وانا عنده فقال بئس ابن
العشيرة او اخو العشيرة ثم اذن له فالان له القول فلما خرج قلت يا رسول
الله قلت ما قلت ثم ألنت له القول فقال يا عائشة ان من اشر
الناس من تركه الناس او ودعه الناس اتقاء فحشه وفي شرحه
للفاضل العصام وقوله او ودعه شك الراوي وفي كتب الصرف
انهم اماتوا ماضي يدع ويذر والمتبادر من معنى الامانة عدم الاستعمال

الاستعمال بالكلية وهو مخالف لما جاء في الحديث والقرآن ما ودعك
ربك وما قلى بالتخفيف قال النهاية لا بد من تأويل قولهم بانه شاذ
في الاستعمال صحيح في القياس اذ جاء في حديث وهو عليه السلام
من افصح الناس قلت نحن لا نرضى بانه تكلم بالشاذ وجوابا على العبارة
فلعل الامانة في اكثر اللغات وتكلمه عم بلغة من لم يمته انتهى كلامه
قال السيد الشريف في شرح الكشاف روي ان القرآن نزل بلغة
قريش فلما صعبت على سائر العرب اذن في قراءته بسبع لغات
لقبائلهم هذا وتفصيل هذا في كتب الاحاديث والمشهور ان مثل
يهب من مكسور العين في الاصل فلما حذف الواو فتح العين لحرف
الحلق ولو حكما كما في يذر واورد عليه ان القياس مع اعادة الواو
بزوال الكسرة كما في لم يوعد ومن جعل الفتحة الضرورية العارضية
في حكم الاصلية فقد تكلف وايضاً قلب كسرة العين فتحة يؤدي
الى التباس الابواب قلنا ان هذا الحكم تقريبي لا نقل فيه عن ائمة اللغة
فافهم وليهب ولا يهب ولتهب في الامر والنهي تحذف كما في يهب وقد حذف
من هذا الباب شذوذاً من نحو يجيء وادخاله في القياس تكلف
وسيأتي ومن الباب السادس عطف على القريب او الاصيل ورتب
الثلاثة على مراتبها الطبعية نحو يرث وترث وارث ونرث وكلم
يرث ولما يرث ولن يرث وما يرث ولا يرث وليرث ولترث الخ
ولا يرث وفي مخاطب الامر المعلوم لا المجهول اذ لا يحذف فيه كما في مجهولاته

لوجود علة الحذف فيه عم

وهو ايضاً يحمل النهيين وانما حذف الواو في مضارعه
بهذا الباب وان لم يكن بين ياء ومكسرة لانه كان في الاصل
من باب شرف مكسور العين مضارعه ففتح عينه بعد حذف
الواو لثقل كسرة العين مع حرف الحلق وقد ذكر في الكف
من يذر ايضاً مع ان عينه ليس بحرف حلق وان فتحه
ليس بالاصل حرف الحلق لكونه في معنى يدع فلما
حذف الواو في يدع للعلة المذكورة حذفت في
مقابله لا لسكون
عليه

المضارع والامر والنهي فضلاً عن الهمزة ثم انه تفنن فقال يحذف
الهمزة الوصلية من اوله ايضاً اى كالواو للاستغناء عنها بحذفه
كما هو شأنها نحو عِدْ بالكسر وهَبْ بالفتح ورِثْ كعِدْ واصلها اوْعِدْ واوْهَبْ
واورث حذف الواو منها اتباعاً لها بمضارعها وحملاً لها عليه لحصول
التخفيف المطلوب وزاد بالاستغناء وقد حذف فاؤه على غير القياس
وكذا اتى بالماضوية من الباب الثالث وهو الرابع في كتبهم من لفظين
متعلق بالحذف المفيد او الاول حال من الثاني فافهم فقط وهما
يَسَعُ ويَطَأُ الآخرهما وان دخلها النواصب والجوازم والنواصب
وامراً ونهياً مثل ما يَسَعُ ولا يَسَعُ ولم يَسَعْ ولما يَسَعْ وان يَسَعَ
وليَسَعْ ولا يَسَعْ لان المعتل لا يكون منه الا لازماً كوجل يوجل فلما
جاء آمن بين اخواتها متعدياً خولف بهما نظائرهما مع ان فيهما
حرف حلق ثقيلاً وللاطراد واما نحو يضع فمن الرابع ومن شواذه
فلا ضير في الحصر بل هو لازم وكذا اتى بلفظ القصر وقيل اصل يَسَعُ
يَسِعُ كيعد ففتح العين لزيادة التخفيف لثقل حرف الحلق فسعة
بالفتح للحمل عليه كما في الشافية اشير اليه ولكونه تكلفاً لا حاجة
اليه لم يعتد به النحرير بل اشار الى الشذوذ وقس عليه يضع وليس
هذا عديم النظير اذ الشذوذ في كلامهم كثير فقى القول به عند وجه
على ما اشير اليه في شروح الكتب لا سيما الشافية ويحذف مطرداً
من المصدر الذي كان على وزن فِعْلَة بكسر الفاء وسكون العين نحو

عِدَةٍ وزِنَةٍ ومِقَةٍ وجِدَةٍ وجِهَةٍ والاصل وعدة كسدرة
نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت
للموافقة له ولان الساكن لا يبتدأ به وقيل ثم لزمت التاء فجعل
لزومها كالعوض ولم يحذف واو وصال لعدم اعتلال الوصل و
قيل اصله وعد كعلم ففعل به ما فعل في وعدة ثم عوض التاء عنها
لما بينهما من المناسبة وزيد في الافراد في الاول يلتبس بالمضارع
والافراد اولى بالزيادة وقيل ويمكن ان يقال ان الاصل وعد كقول
حذف الواو وحركته قياساً على فعله اذ الموافقة للفعل في مطالبهم
ثم حركة العين الساكنة بالكسر لاصالته في التحريك وللخفة كما يشهد
له الذوق وضعفه ظاهر ولذا قال يمكن واما مثل وِجْهَة فان كان
مصدراً كما قاله الامام المازني فقليل شاذ بالواو على الاصل وان اسماً
للجهة كما في الصحاح فقياس كولدة جمع ولد وفي القاموس والجهة
بالكسر والضم الناحية كالوجه والوجهة بالكسر جمعه جهات انتهى ∴
ولما فرغ من الحذف الذي هو كمال التخفيف وكذا قدمه شرع في القلب
الذي هو من باب التخفيف وثانياً في ذلك ما يفعل الاصل في الاعلال
الاسكان ثم القلب ثم الحذف فقال ويقلب اى فاء المثال الف كما
واواً او الواو ياء في نحو ميعاد وميقات وميلاد وميزان اصله
موعاد من الوعد في القاموس الميعاد وقته وموضعه والمواعدة
وكذا في الصحاح والميعاد اصله او عاد افعال منه والاستيعاد

اصله او عاد افعال منه استعاد استفعال منه و اجل اصله اوجل
لان كل واو ساكنة اذا كسر ما قبلها قلبت ياء وجوبا للتعذر عن النطق الساكنة
واستدعاء حركة ما قبلها للتجانس فان كان الواو او غيره عينا
اصليا او غيره نحو اعشيشاب اصله اعشوشاب ولازما واصليا كما في
السكون والكسر كما ذكر او عارضين كقيل وكما قدم ما فيه واو واحد
لكن او مكسورة للوحدة والاصالة والكثرة استقلالا وبالذكر
عند شرح ما فيه واوان لعارض او واحد مضموم له تفصيل واذا اجتمع
واوان متحركان في اول الكلمة من المثال وجب قلب اولهما همزة فرارا
عن اجتماع الواوات عند العطف مع ان الواوين اذا تحركتا احسن
فيهما عن الاستثقال ما يوجب ذلك نحو اواصل جمع واصلة اصله
ووا صل الاولى فاء والثانية منقلبة من الالف لاجتماع الساكنين
بالف التكسير الغير الممكن كما في ضوارب ولم يحذف احديهما للالتباس
ولم تقلب ياء لئلا يقع الالف العلوي بين السفليين الياء
والكسر فيثقل وقد كانت الهمزة نظير الواو في الثقل ونقيضه في
المخرج كما مر واويصل اصله ووَيصل تصغير واصل فعل فيه ما فعل
في وواصل واذا سكنت الواو الثانية لا يجب بل يجوز قلب اولهما
همزة لنوع خفة بالسكون نحو ووري على الاصل واوري على القلب
القلب مجهول واري من المواراة وكذا لو كان الواو واحدا مضموما
في الاول لا يجب لانتفاء وهي التكرار بل يجوز لاستثقال الضمة عليه

عليه نحو وجوه على الاصل واجوه على القلب وكذا لو كان مكسورا
كاشاح او مفتوحا كحديث احد احد اصلهما وشاح ووحد وقد قيل
هذان سماعيان وكذا اشل او اصل واشل اجوه فقياس مطرد
فافهم والمصدر الميمي مبتدأ خبره مخالف من المثال الواوي غير
المضاعف مخالف للصحيح لانه اي المصدر الميمي منه يجيء بكسر العين
بخلاف ما يجيء من الصحيح فانه بفتح العين لما مر ان سقط فاؤه وهو
الواو في المستقبل كالموعد والموهب والمورث والموسع وذلك
لانه لما فرج بسقوط الفاء عن المماثلة له خولف بين الحكمين بتنبيهها
عليه وليناسب مستقبله في الخفة لان الكسر مع الواو اخف من الفتح
معها اذ الكسرة بين الفتحة والواو منفرجة وان ثبتت فاؤه في
نحو وجل او كان المثال الواوي مضاعفا كيود فبالفتح اي فالمصدر
الميمي منه بفتح العين كالصحيح اي هو الاصل في القياس والاستعمال
والمعيار نحو موجل ومود لعدم خروجه عن المماثلة له فلم يجعل حكمه
مخالفا لحكمه ولان مستقبله لما لم يخفف مع ثقله لم يناسب قصد
التخفيف بجعل الكسر مع الواو في المصدر مع خفته لان ثقل الفتحة
الى الواو للادغام قبل الانفراج بينهما فلا حاجة الى الكسر على ان
مجرد الجمل والقياس على فعله بسند عينه على في لو وكذا اي كالمصدر
الميمي اسم المكان والزمان منه مخالف للصحيح لانه يجيء من جميع الابواب
الستة بالكسر قياسا مطردا سواء ثبتت فاؤه في المستقبل او سقط

منه نحو موعد فالمى لفة من حيث مجيئه من جميع الابواب لذلك والثانى المخالفة له محققة به اذ هو كمضرب وموجل ومقتضى القياس على الصحيح موجل بالفتح كما اذا كان مصدراً ميمياً لكنه لما كان استعمالها كثيراً بالنسبة الى المصدر الميمى جعلا مفعلاً بالكسر للتخفيف الذى يعرف بالذوق

بعد ان لم يكن اى بعد عدم كونه مضاعفاً فانه حكمه اى المضاعف كالصحيح كما مر والمشهور ان المصدر الميمى فى المثال الواوى يجيء من جميع الابواب كاسم المكان والزمان بالكسر ثبت فاؤه او سقط والنحرير لم يرض به وقال فى امعانه وان شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع ما نتلو عليك من الكلام حتى يتيسر اليك بناء الانام اعلم انه قياس المصدر الميمى والزمان والمكان من الثلاثى المجرد منحصر على وزنين مفعل بالكسر وهو المصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعاً فحفظ هذا الضبط ينفعك فى المرام فانه غير موجود فى كتب الانام وانه من مزالق الاقدام وقد ضل فيه اكثر الاقوام انتهى ولما فرغ من واو الواوى شرع فى ياء اليائى فقال واما الياء الذى كان فى المثال فتنقلب مطرداً واواً فى نحو ادقظ مجهول ماضى الافعال من اليقظة اصله ايقظ ويوقظ معلوم مضارعه او مجهوله فهو وفى بعض النسخ وهو الانسب وموقظ اسم فاعل او مفعول منه وكذا جميع متصرفاته فى فهم لان كل ياء ساكنة

سكنت اوانضم ما قبلها قلبت واواً وجوباً سواء كانت الياء او غيره اى الفاء عيناً اصلياً او غيره لما مر من النبى ... ولا يستدعى اللين ولما كان لا انفعل المثال المكام فاقمة ينبغى تنبيهها للعامة بل للخاصة نبه عليها بقوله واذا بنيت انت افتعل من المثال واوياً كان او يائياً نقلبهما اى نقلب انت الواو والياء ومثل هذا يجيء بالنظر الى الظاهر والا فالاولى الافراد لا نفصل تاء لدفع الثقل ومناسبة الجوار ولكثرة الوقوع كتراث فى وراث بالضم فى الوراثة واستواء فى استنواء استفعالاً فتدغم معلوم والمجهول غير المعلوم فى تاء الافتعال لزيادة التخفيف فى جميع تصاريفه الحاصلة المشغلة نحو اتعد يتعد اصلهما اوتعد يوتعد معلومين او مجهولين متعد بكسر العين وفتحه فيهما من العدة وفى القاموس وناس يقولون ايتعد يأتعد فهو موتعد بالهمزة انتهى اتعاداً واتعاداً منصوب مفعول مطلق للعوامل الثلاثة على التنازع او البدل او لا غير تركها بعينه على الحكاية ولم يعد لبكو ايتد والا لا يجوب المصدر رود سم الا الف وكذا وانشر يتسر متسر اشاراً من اليسر فافهم وفى غير ما ذكر من قوله ويسقط الفاء الى هنا وعمل الطرف قوله لا يعل فاء المثال واواً او ياءً او المثال والمراد فاؤه بل يكون فاؤه او المثال كالحرف او البناء الصحيح فى عدم الاعلال لعدم مقتضيه او وجود مانعه فى البعض نحو وعد موعوداً ووعد غير موعود واعد موعود اسم فاعل ومفعول امثلة للامثلة الاولية

من المثال في المجرد ونحو اوعد من الافعال وتعد وواعد وتوعد
من التفعل وتواعد وتوعد من التفاعل واستوعد من الاستفعال
معروفات او مجهولات في جميع منصرفات الامثلة الثانية وكذا اي
كما ذكر من الواوي في عدم الاعلال اليائي مثل يسر وييسر معلوماً
ومجهولاً من اليسر وتيسر وتياسر من التفعل والتفاعل وغير ذلك
مما لم يوجد فيه مقتضى الاعلال من مطردات المذكورات ونظائرها
فتدبر وتفنن في التمثيل بالعد والتعد والعطف كما هو من عادته
الشريفة باللطف **الباب الخامس** من السبعة او للاربعة ص
فالصيغة للتخيير وللمرتبة في بيان احكام افراد جنس الاجوف
اورد تفصيلاً لكثرتها قدمه على المتقدم وكثيرورته في المتكلم وحده
الذي هو الاصل على الثلاثة بالاعلال بخلافه وكان بعضه لا يعل
كالاجوف بخلافه فتبصر وهو اصطلاحاً ما كلمة اشتقاقية
كان عينه اي ما يقابله من فعل وحده اي منفرداً يعني لا مع لامه
اذ حينئذ لفيفاً حرف علة مطلقاً وانما سمي فيه اجوفاً مرها
يتعلق به لخلو وسطه النقي كالجوف عن حرف صحيح او لوقوع حرف العلة
فيه فكانه مجوف ها وقد يطلق عليه ذو الثلاثة لما مر آنفاً والجمع
الاجوف مع همزة الفاء كآب وآل فاعل من الاوب والاصل اوب
واول اي رجع ومع همزة اللام كجاء من المجيء اصله جياء كباع
ولا يجيء ولا يستعمل من باب الامن دعائم الابواب لحكم التتبع و

والواوي منه لا يجيء من يفعل بالكسر وكذا اليائي من يفعل بالضم لحكم
الاستقراء لانه لو جاء كذلك يلزم قلب الواو ياء والياء واواً بعد نقل حركتهما
الى ما قبلها فيلتبس احدهما بالآخر فلم يرتكب لعدم الضرورة ولما كان
ما لا يعل من الاجوف منضبطاً نوعاً وبضبط انواعه يسهل بيان
ضوابط ما يعل منه ضبطه اولاً وبينه واوجه من البين ابتداءً ولانه
كان بيان ما يعل وضبط انواع اعلاله اهم بخلاف قال ولا يعل ولا يغير
منه اي الاجوف مطلقاً ولو جوازاً بل يصحح على خلاف التغييرات القياسية
لحكم الاستقراء صيغتا التعجب بالاضافة وهما ما افعله وافعل به فهذا
شروع فيما لا يعل لمانع لعدم تصرفهما بالتثنية والجمع وغيرهما
لانهما جاريان مجرى ضروب الامثال والامثال فلا يغيران على ما سبق
في صحتهما كالامثال ولكونهما ليسا فعلين لم يجريا في الاعلال عليهما نحو ما
اقوله واقول به وما ابيعه وابيع به كما انصره وانصر به ولا يعل
منه افعل ايضاً سواء كان افعل من الاجوف منه صفة مشبهة
كاسود وابيض واعور والين كاحمر او للتفضيل نحو اهوط واتيس
لئلا يلتبس بفعل المتكلم وحده منه وانت تعلم ان الفعل اصل في الاعلال
لثقله وكثرته استعمالاً وفرداً ونوعاً كما مر مراراً ولانه محمول على فعل التعجب
لاجرائهما مجرى واحداً فيما يجب ويمتنع ويجوز حيث يجب بناؤهما من الثلاثي
المجرد ويمتنع في اللون والعيب مثلاً فيلزم ان فعل التعجب مشتق من افعل
التفضيل فهم ولا يعل ايضاً المصدر الذي كان فعل بفتح الفاء وسكون علم

فكان هذا البيان كالمقدمة لذلك البيان ح

كالتثنية والجمع وغيرهما ح

بيان لان افعل عطفه على صيغتا التعجب باعادة النفي او ان مدخول لا محذوف فيه فتامل ح

في المتكلم وحده ... مثلثه ح

كالاجوف ... ح

العين كقولٍ وبيعٍ للخفة الحاصلة بها واصالة الصحة في نفس الامر
واما مدار التغيير مطلقا فعلى التخفيف كما تحققته ولا بناء الهمزة من
المصادر نحو قولة وبيعة لان الواو والياء اذا سكنتا سكونا اصليا
لا عارضيا وانفتح ما قبلهما لا يعلان لما ذكر انفا من وجود الخفة و
اصالة الصحة ودوران الاعلال والتخفيف على دفع الثقل ولا يجوز
بل يمتنع تحريك العين واوا او ياء بالفتح في جمع بناء الهمزة من الاجوف
كما ذكر بل وجب فيه من عزم على ما سبق في باب الصحيح للثقل في تحريكه
ولو بالفتح ولا مجانسة حتى تتقوى على تحمله كما في بناء النوع عند
القبائل الا عند بني هذيل فانه عند هذه القبيلة يجوز للخفة والطرد
فانهم يجوزون تحريكه عينه
في قول قائلهم في صفة النعامة. اخو بيضات رائح متاوب. هذا نحو
قولات وبيعات بالاسكان او الفتح ثم عطف على التركيب او الاصل
وله ولا بناء النوع منه اصلا الا وقت انه او بان يكون عينه واوا
في وجه من الوجوه
فيعل فتنقلب واوه او عينه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وضعا وقد
مر ان كل ما كان كذلك ينقلب كذلك فالكبرى مطوية والنتيجة من الشكل
الاول بالدعوى في المتن مشارة. ونظائره في الاحكام معافقة.
ومدار كل ذلك على الايجاز في تراكيب مصاغة. وقد يعكسون كما تقف
في اساليب مضافة. نحو بيعة ومينة اصلهما موتة بالكسر ويجوز في جمعه
اي بناء النوع تحريك عينه بالفتح لانها تقوت بالكسر على تحمل الفتح بخفة
الهمزة ويجوز ابقاؤها على السكون الوضعي نحو بيعات لان للفتح نوع

نوع ثقل من حيث انه حركة حتى كرهوا توالي اربع فتحات ابقاء مع
قطع النظر عن ذلك التقوي ولا يعل ايضا مبالغة المصدر نحو تقوال
وتكيال لانه يفضي الى حذفه فيلتبس لانه لو اعل بنقل حركة الواو
والياء الى ما قبلهما وقلبتا الفا فيجتمع الفان فتحذف احديهما فصار
تقالا فيلتبس بمجهول مضارع قال اذ الفتحة خفية ربما لا يدركها
السمع لا سيما في الاول ومن البعيد ولانه ليس على نمط فعل وكذا
نحو قويم وكبيلي والوجه عن البيان غنية ولا صيغتا اسم الالة
بالاضافتين نحو مقوال ومخيط ومخياط اما مقوال ومخياط فلانهما
ومقول
لو اعلا تغيرا بعد القلب والحذف مقالا ومخاطا لم يعلم انه مفعل
او مفعال في الاصل ومقول ومخيط منقوصان ومخففان منهما كما
قيل في مذ ومنذ فيكونان في حكمهما في الصحة وعدم الاعلال ومن شرائط
الاعلال عدم اللبس الا مجحاف او بجعلهما بلا نقص بل لهما اصلان
ايضا بالترادف فجعلنا تابعين لهما في اللفظ كما في المعنى على ان من شرائط
القلب في الاسم ان يكون مناسبا للفعل بموازنته له ومباينا له بلون
الزائد فيه لا يزاد على الفعل او يزاد ولكن حركة غير حركة او مشابهها
واوه او ياؤه بالف مقلوبة وهما منتبئان له من كل وجه كالنوادر
كالمعدومات ولا اسم نعل نحو قوائل وكيائل الطائر لانه لا يلتبس الا على ما بنيته
بعل
واحدة ابدا استقراء وكذا لم يجئ من غير الثلاثي اصلا اتفاقا وبهذا
يظهر وجه آخر لا مثال السابقة فافهم ولا يعل ايضا ما اجوف واو

الاجوف الذي عدا اربعة ابنية وابواب اي كلمات اشتقاقية
منها من البناء الاجوف المزيد فيه وبين الاربعة المستثناة بقوله
افعل نحو اقام يقيم اقامة وابايع الحي وافتعل نحو اختار يختار
واختيار الحي وانفعل نحو انقاد ينقاد وانقياد الحي واستفعل نحو استقام
واستقامة ومثل اقيم يقام واختير يختار وانقيد ينقاد له واستقيم
يستقام فيه وكذا الباقيات معلومات ومجهولات وكذا اطلقها ثم ميّز
ومثل ما عدا الاربعة فقال نحو قوّل وبيّن من التفعيل مطلقا اي كليهما
قوّل وبيّن بالاظهار كدحرج لان الواو والياء فيهما قد زيدتا للبناء
والمعنى فلا يعتبر انه لئلا يختل الغرض على انه يلزم الاعلال في الاعلال
اذ لو اعلا بان نقل حركة الثانية الى الاولى يبقى لكونهما كالصحيح
للسكون فلا يرد انه لا يصح هنا لعدم الصحة وقد عرفت ان الجنس
بالجنس يتقوى فقلبت يلزم قلب الاولى ايضا الفا لانفتاح
ما قبلها وتحركها بالحركة اللازمة فيلزم الالتقاء المحذور فبالحذف
يلتبس بالثلاثي ولو لم تقلب الاولى فيصير الاسم فعل وهو من
الثلاثي قياس كما سبق وقد علم انه لا عبرة بالاداء وايضا لئلا
يزول الغرض الذي هو المجانسة بعينه اذ الاعتنا بها للمعنى ليس
كغيره ولانه لا بد ان يكون الف كتفار كما قيل ونحو قاول وساير
من المفاعلة لعدم امكان نقل حركتها الى الالف لانه ساكن دائما وضعا
لا يقبل الحركة اصلا وقد اتى به للبناء والمعنى فلا يغير مع ان الخفة

ان الخفة حاصلة على انه لئلا يلتبس بفاعل وقد قيل بلزومه كما
عرفت آنفا ولا يدغم اي لا يوقع الادغام بجعل الالف واوا
لضرورة ضم ما قبلها ايضا اي كما لا يعل في معلومها وهذا هو الانسب
الاظهر في مجهولها مع وجود العلة ولو بعد قلب الواو ياء لئلا
يلتبس المجهول بفعل من التفعيل اذ قد سبق ان ارتفاع الموانع
في الاحكام لازم ومعتبر والالتباس منها نحو قوول الاول وسوير
لا سيّر بالادغام بعد القلب ونحو تقوّل وتميّز من التفعل وتقاول
وتماير من التفاعل لما مر آنفا ولا يدغم ايضا كذلك ايضا في
مجهولهما اي التفعل والتفاعل مع وجود الداعي لمانع اشار اليه
بقوله لئلا يلتبسا بمجهول تفعل نحو تقوول الى الحيا فانه لا تقوّل
وتسوير لا تسيّر بالقلب فالادغام ومما عدا الاربعة نحو اسود وابيض
لئلا يختل البنية لانه لو اعل لنقل فتحهما فقلبتا الفا واستغني
عن الهمزة فصار ساد وباض فالتبس بفاعل مدغما نحو ماد او حملا
على سود الثلاثي كما قاله المحقق سعد الدين واسواد وابياض اذ
لو اعلا التبسا بعد الحذف للالتقاء والاستغناء بفاعل مدغما
ايضا وكذا اي كما ذكر في عدم الاعلال والادغام جميع تصاريف هذه
الكلمات او الابواب المذكورات من نحو قول الى ابياض من الامثلة
المختلفة والمطردة اي المتفقة وقد عرفتهما في الاوائل ولما اخرج
من البين ما لا يعل من الاجوف شرع فيما يهمه مما يعل منه وتقدر

قوله اي لا يوقع الادغام لنيابة الصدر والطرف ... منه

حيث ميز بينهما وكم يهمل ولم يجمل ما لا يعلل وكفد افاده ما يعلو وجاد
حيث فصل اعلال كل باب ونوع فيه ولم يخلط لحسن ترتيبه و
ترصيفه وسهل مراجعته وحفظه وتوصفه فقال ويعل قياساً
مطرداً ويغير ما عداها اي المذكورات معها وهو الظاهر او نصار يغيرها
معها واعلاله اي ما عداها مطلقاً فمنه انواع اعلم انه الاصل في
الاعلال الفعل لثقل الكثير الاستعمال الفرد والنوع الثاني الماضي
ثم المضارع ثم غير الثلاثي منه ثم الموازن له من الاسم ثم غيره هذا ما قد
استنبطته من جواهر كلامهم وزواهر مرامهم بل هو المنصوص في كلام
بعضهم فاحفظه ينفعك في المواضع العديدة لا سيما في الاطراد
والاحتياجات الكثيرة الاول المعهود ومنها او اولها قلب عينه اي
ما عداها واواً كان او ياء الفاً مفعول القلب وذلك القلب مبتداء
خبره حاصل اذا تحركتا التثنية بالنظر الى الظاهر والا فالافراد
هو الظاهر فتدبر وانفتح ما قبلها ابتداء وانما قلبت الفاً لان كلا
منهما مقدر بحركتين فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع
اربع وكانه متواليات ولو تقديراً فقلبوها الفاً ليحصل نوع خفة
بالمجانسة وقد مر انه حرف يؤمن معه من الحركة نحو قال وباع من
القول والبيع وانقاد من القود واختار من الخير ونحو ينقاد ويختار
بفتح الياء ومنها ونحو منقاد اصله منقود واسم فاعل ومفعول ومختار
اصله مختير كذلك والقلب الغالب في جميع مطرداتها وان حذف بعده

[illegible]

بعده لالتقاء الساكنين ما في بعضها وسيجيء ويتحد انفعال ومن الوحدة فيهما
اي نحو منقاد ونحو مختار لفظ الفاعل والمفعول ويختلف التقدير
اي تقديرهما كما اشرنا اي اصلها المرفوض اذ الاصول في كلام العرب
الغرباء مرفوضة مثلاً لا يقولون في السعة منقوِد كسراً وفتحاً
بل منقاد كما انهم يقولون قال وقول فتأمل منقاد من المشترك اللفظي
فاعرفه ينفعك ثم اي بعد قلبها الفاً ان اجتمع به ساكنان
احدهما الف والآخر آخر يحذف الالف المقلوبة اليها حرف العلة نحو
انقدن اصله انقودن قلبت الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار انقادن تحذف الالف للساكنين فصار انقدن واخترن
اصله اختيرن فاعل كانقدن معلوم حال منهما لا مجهول فان اصلهما
انقودن واختيرن بضم الهمزة والقاف والتاء وكسر الواو والياء
تنقل كسرتهما الى ما قبلهما بعد سلب ضمته للثقل ثم جعل الواو
في الاول ياء لانكسار ما قبلها تحذف للالتقاء فالمحذوف ياء مقلوبة
او اصلية وما زاد عليها بالفاء وضمها الالف فيهما والآخر داخل في
نحو انقدتُ انقدتِ انقدتما انقدتم انقدتن انقدتُ انقدنا
واخترتَ واخترتِ اخترتما اخترتم اخترتن اخترتُ اخترنا ونحو ينقدن
اصله ينقودن جمع المؤنث الغائبة وتنقدن جمع المؤنث المخاطبة
ويخترن وتخترن معلومات ومجهولات ونحو لينقد ولا ينقد ولم ينقد
ولم يختر واصلها واعلالها ظاهران والمحذوف فيها لاجتماع بالقلب

الالف المقلوبة وقوله وفي ماضي الثلاثي المتصل به ضمير متحرك
وهو السبب للتغيير ظرف لقوله يبدل تبديلاً حركة الفاء منقولة
من الفتحة الخفيفة الى الكسرة اي تزال الفتحة وتوتى بها مكانها
ان كان عينه ياءً او واوًا لانفصال الخفيفة فافراد مكسورة بلا واو
العين او حرف العلة لتدل اي الكسرة المجتلبة على الياء المحذوفة
بعد قلبها الفاء لالتقاء الساكنين الالف ولام الفعل او على البنية اي البناء
والبابة وهي فعل بكسر العين الذي هو الواو المحذوفة بعد قلبها الفاء
نحو بعن من البيع اصله بيعن قلبت الفاء ثم حذفت لالتقاء الساكنين الالف
والعين فصار بعن بفتح الفاء ثم كسرت لتدل على الياء وقيل في تعليله
اعلال مثل خفن وبعن نقل فعل بالفتح الى فعل بالضم في الواوي
وبالكسر في اليائي فنقلت حركتهما الى ما قبلهما بعد سلب حركته فحذفتا
لالتقاء وهذا وان كان ابسر الا ان الاول اقيس واشبه وخفن
من الخوف اصله خوفن كعلمن فاعل كبعن فصار خفن بالفتح ثم كسرت
لتدل على بنيته ووزنه ومراعاة بيان الابنية لتعلقه بالمعنى حيث امكن
اولى من التفرقة بين الواو والياء فترك التفرقة بينهما في فعل
بالكسر اللزوم والتجمل للامر على القرائن لانه اذا عرف الوزن والهيئة
عرف معناه المخصوص المقصود بخلاف نحو قلت قال التحرير في امعانه
الا انهما اي الا بعناه خفنا وتبدل حركته منها الى الضمة بعد الحذف
ان كان عينه واوًا مفتوحة لتدل الضمة المجتلبة عليها اي الواو

وندر وانه في الامعان فانظر اليه بالاذعان

اي الواو المحذوفة بعد قلبها الفاء نحو قلن واخواته الى آخره وانما
لم تراع فيه بيان الابنية بابقاء الصحة بعين ما ذكر من العلة لعدم
امكان الدلالة عليها فيه لموافقة حركة العين حركة الفاء فان اصل
اوزان الفعل الثلاثي بحركات العين ولما لم يكن التنبيه على الابنية
في فعل بالفتح تراعى فيه التفرقة بين الواوي واليائي والنوع ص
الثاني من العلة او للواحد نقل حركة العين مطلقاً الى ما قبله
واواً كان العين او ياءً وذلك النقل ثابت اذا تحركتا اي الواو والياء
باي حركة كانت والحال ان ما قبلهما ساكن صحيح لا حرف علة اذ لا
اعلال فيه كما تراه كقول وبيع وتقول وتبيع على قول ولا صحيح متحرك
اذ اعلاله ليس بالنقل كقال نحو يقول اصله يقول نقل ضمة الواو
لثقلها الى ما قبلها لصحته فبقي الواو على حالها لسكونها وانضمام ما
قبلها ويبيع كيقول ومبيع مصدر ميمي واسم زمان او مكان اصله
مبيع بكسر الياء وابيع ماضياً مجهولاً من الافعال او مضارعاً متكلماً
منه او من الثلاثي والاول هو الاظهر كتدبر ويبيع مضارعاً معلوماً
منه واستبيع ماضياً مجهولاً او مضارعاً متكلماً من الاستفعال
وليستبيع مضارعاً معلوماً منه ومبيع اسم فاعل من الافعال ولولا
هذا لامكن حمل قوله ومبيع عليه ايضاً ولا وجه للعكس ومستبيع
اسم فاعل من الاستفعال ولما كان لهذا اعلال النقل اعلال آخر في
بعض المواد اشار الى التفصيل بالتزيد بان قال وان كان العين

قوله مصدر ميمي في القاموس باعه بيعا ومبيعا والقياس مباعا انتهى فافهم منه

واو ملفوظة تقلب العين او الواو بعد نقل حركته وهي الكسرة الى

ما قبله ياء مفعول تقلب لسكونها ولينها وانكسار ما قبلها وهو من دواعي

الياء كفيه داع بها ما يخ نحو اقيم ماض مجهول من الافعال اصله اقوم نقلت

كسرة الواو لثقلها عليه الى ما قبله ثم قلبت لسكونها وانكسار ما قبلها ياء

فحذفت ويقيم مضارع معلوم منه اصله يقوم فعمل فيه ما عمل في اقيم ص

واستقيم ماض مجهول من الاستفعال اصله استقوم يستقيم مضارع

معلوم منه اصله يستقوم ومقيم اسم فاعل من الافعال اصله مقوم

ومستقيم اسم فاعل من الاستفعال اصله مستقوم وان كان العين

من الاجوف او عينه مفتوحا سواء واوا كان او ياء قلبت العين وكذا الواو

والياء في الافراد للمزيد الفا بعد نقل حركتها الى ما قبلها لوجود الداعي

وعدم المانع وتوهما لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن

اي في الحال مبني على الفتح وما ذلك الا للتخفيف وتوضيحا واعلال الماضي

الثلاثي المعلوم نحو يقال اصله يقول ويهاب اصله يهيب من الهيبة

معلوما ومجهولا واقام واستقام اصلهما اقوم واستقوم معلومين

ويقام من الافعال ويستقام مجهولين ومقام بالضم ومستقام بالفتح ومقام

وبالعكس اعلم انه قال صاحب الكشاف في قوله تعالى مالك يوم الدين

نحوي مجرى المفعول به والامام البيضاوي واجراه مجرى المفعول به

وقال العلامة الشريف ومجرى بالضم اسم مكان مجازي ويجوز الفتح

وانما رجح الضم للتناسب والفاضل العصام اختار الفتح في محل ليس

وقيل الفرق بين المقام بفتح الميم الاول والمقام بضمها هو انه اذا قيل اقيم القوم ومقام الثلاثي ... لا نظر الى ... الثلاثي اقيم ... بالفتح ... المقام لغير ... سواء ... مقام بالضم ... [illegible]

[illegible]

ليس هو محله بل يجري فيه بالاجراء ثم قال انهم لو جعل مفعولا مطلقا

كان الاظهر التناسب اللفظي فاذا علمت حال المجرى فقس عليه المقام

واجره مجراه فانه ذاهب مذهبه وفي ثم مقامه بحسب المقام وكذا المقام

فليتدبر فالكون بهذه الثلاثة سواء كانت مصدرا او مكانا او

زمانا اكتفاء باحد القرينين اذ لا تغاير بينهما ويجمع كل منهما لكانا

او المكان والاول افيد والثاني انسب فافهم واما المصدر ولو

ميما فلا يعرف كما مر بالالف والتاء اذ لا شرط هنا للجمع بالواو

والنون كما سبق نحو مقامات بالفتح او الضم ومهابات ومستقامات

بالضم وكان مقتضى القياس على الفصيح ان يجمع اسم المكان من الثلاثي

الاجوف ايضا على مقاوم كما صرح على ما مر لا مقامات لكن لم يجمع على

هذا لئلا يقع الكسر على الواو او الياء واعلال هذه الامثلة ظاهر

بما ذكرنا في شرح الشافية واعلم انه ليس نقل الفتحة الى الفاء للثقل

لانها اخف الحركات فلا يستثقل على الواو والياء ولا سيما بعد

السكون وفي الوسط الذي ليس محل التغيير بل انما ينقل الفتحة لا

تباع الفرع للاصل في اسكان العين مع الدلالة على التنبيه

وذلك لان الفاء ليس لها حركة في تلك الامثلة فاذا تحركت بها

وسكن العين علم ان تلك الفتحة فتحة العين هذا وان اجتمع

ساكنان بعد النقل تحذف العين بعد قلبها الفا لجانس حركة ما

قبلها ان وجد مقتضية او بدونه ان لم يوجد نحو اقمن اصله اقومن

تنبيه انه لم يذكر الزمان اكتفاء بذكر المكان ... فيه ... الصحيح ... [illegible]

معلوماً من الافعال قلبت الواو الفاً بعد نقل حركتها الى ما قبلها لما
ذكر آنفاً فاجتمع ساكنان الالف المقلوبة والميم فحذفت فصار
اقمن واصله مجهولاً اقومن بضم الهمزة وكسر الواو فقلبت الواو ياءً
بعد نقل كسرتها الى ما قبلها للداعي فاجتمع ساكنان فحذفت فصار
اقمن وكذا استقمن معلومين او مجهولين وتقاربهما الآخرهما
اى الا استقمنا واقمنا وفي نحو ليقل وليبع امرين ولا يقل ولا يبع
نهيين ولم يقل ولم يبع مضارعين مجزومين ويقلن ويبعن جمع
المؤنث الغائبة وتقلن وتبعن جمع المؤنث المخاطبة معلومات
او مجهولات وكذا اطلق وفي نحو قل وبع وخف وهب امراً من
يستغنى مجهول عامل في الظرف المتقدم باللغوية لا النيابة اذ
النائب ولو جاراً ومجروراً لا يتقدم على الاصح والنائب مصدره
غير الهمزة بحركة الفاء المطلقة المنقولة اليه من العين والعوض من التاء
عن المحذوف في افعال مصدري باب الافعال والاستفعال في الاجوف
نحو اقامة واستقامة اصلها اقوام واستقوام نقلت حركة
الواو لعلية ما قبله لصحته فقلبت الفاً لداعيه فحذف العين
كالتقاء الساكنين كما في غيرها لا الف المصدر لانه علامة جاءت
للبناء والمعنى عند العلامتين صاحبي المفصل والمفتاح وهذا مختار
الف المصدر لا العين عند الامامين الهمامين الخليل وسيبويه
لانه متأخر وقد عوض عنه التاء المصدرية وللعين مدخل في

في البناء والمعنى ايضاً وان لم يكن علامة وكما كان حذف العين
عوض عنه التاء في الاخير على ما هو مذهب الاخفش وكلام المصنف
النحرير يميل اليه فوزنهما افلة واستفالة لان العوض من المحذوف
حصول الخفة كالادغام فكانهم يدعون ان المثلين لتحصيل الخفة
لذلك يجب حذف الاول من الساكنين قياساً على الادغام ولان
الثانية علامة لدلالتها على المصدر والحذف ينافيها ودليل الامامين
ان الثقل انما نشأ منها وانها زائدة واولى بالحذف وانها اقرب
الى محل التغيير فعلى هذا وزنهما افعلة واستفعلة وفي مفعول
الاجوف من الثلاثي المجرد وكثرة النظائر مؤيدة للاول ولذا آثره
النحرير في امحاض الانظار بحذف العين نحو ودي في نحو قل لكما في غيره
اى كحذف العين الذي في غير اسم مفعول عند الاخفش فهذا القياس
تأييد لمذهبه ببيان النظير ورد المبهم المختلف اى المعين المتفق
واجيب بالفرق بانه انما حذف في غيره لكون الثاني صحيحاً وههنا
ليس كذلك فالقياس مع الفارق نحو مقول على مفعول لكن في اليائي
يبدل حركة ما قبل العين الى الكسرة لئلا اى الكسرة على الياء المحذوف
فينقلب واو المفعول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها مع اصل فعله
فالداعي موجود والمانع مفقود نحو مكيل على مفعل اصله مكيول
وقال سيبويه مكسور مرفوع المحذوف واو المفعول لكن يبدل حركة
ما قبل العين العارضة في اليائي الى الكسرة لئلا ينقلب الياء الكسرة

واواً للداعي وعدم المانع فان لا يلتبس القائم بالواوي ويجوز الوقوع
ووجه الفريقين في الامعان • مشبع للجيعان • مر وللعطشان •
فاجعل الالفاظ رح الامعان • لكن مشارا بالبيان • وفي الاث فيه
ثم لغتا اصلها اي سيبويه والاخفش وفي شرحها اما سيبويه
فلان اصله انه اذا اجتمع ساكنان واولهما لين حذف واما الاخفش
فلان اصله انه اذا وقع الفاء مضموما وبعدها ياء اصلية ساكنة ما قبلها
قبلها واوا محافظة على الضمة وكان كل منهما حافظا اصله من وجه آخر
والنوع الثالث للاثنين او من الخمس المذكورة قلب عينه اي الاجوف
سواء واوا كان او ياء همزة مفعول القلب وذلك القلب والثالث بعيد
كائنة في اسم فاعل الكائن من الثلاثي المجرد نحو قائل وكائل منهما وذلك
التي الا خرهما لوقوعها بعد الف زائدة كما في كساء ورداء اما ابتداء
وهو اللفظ بحرف كلام لان الهمزة بعد الالف لكونها من جنسه والمتحرك
اخف من الواو والياء واما بعد قلبها لتحركها وانفتاح ما قبلها بناء
على السكون لبس لحاجز حصين وما يقع فوتي فاجتمع الفان وحذف
احدهما يلتبس بالماضي فقلب الاخير همزة لقربها من الالف ورجح
الاول لقلة الاعلال والثاني بالموافقة للفعل والكوفي لم يرع في
تغييراتهم كما قرر بل كثير منها من باب الطرد والتوفيق فقد عليه بالتتبع
والتوفيق • ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات بالتحقيق • وقيل المقصد
اصلها قال وكان ما خيبين زيد الالف بعد الفاء قبل الالف قبل الفاء

قبل الفاء قلب المقلوبة همزة لتقاربهما والحذف يخل بالغرض ويؤدي
الى اللبس والعلامة لا تغير مهما امكن ثم قيل انها لتحركها وسكون ما قبلها
تكتب بصورة الياء على ما هو الرسم • قيل تغير بالصورة ولكن من ارباب
الرسم • ولا ينقط قائل بخلاف كائل • وفي اوائل الشمائل كان رسول
الله عم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير الجديث وفي شرحه للفاضل
العصام وكما وقع البعض اخ في هذا المقام ووجه خفي انه قال البائن
بالياء اخر الحروف ويجوز الهمزة لانه يخالف ما تقرر في محله من وجوب
الاعلال فاعل اعلال فعله الا ترى انه خطأ الحريري حيث نقل نقطة
قائل قال ابو علي الفارسي حين زار من ظلته فاهمنا ورأى في مجلس
الزيارة نقطة قائل انه ضايع زيارتي لك وقام في مجلسه غضبان
على ما في الجاربردي فلو جاز ابقاء الياء لم يكن النقطة خطأ لانه لا
يكون المكتوب ياء انتهى والنوع الرابع اي رابع الخمسة قلب عينه
اي الاجوف ياء وذلك القلب واقع في المصادر التي اعل فعلها
اي افعالها فلا علالها مدخل في اعلالها فتدبر اذا كان عينها اي عيناته
المصادر واوا كسر قبلها فيها وان لم يوجد بعدها الف خلافا لبعضهم
نحو قيام اصله قوام من قام قلب الواو ياء لاقتضاء ما قبله ولين
طبيعة المفتوح كالكسر اذ الفتحة اخ السكون وصيام اصله
صوام من صام وقيم كعنب مصدر قام كما في الاش فيه وكلمة في الموارد
المقبولة قال الله تعالى قبيل الاعراف دينا قيما وقال البيضاوي وقراء

ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ثم فيما على انه مصدر نعت به وكان
القياس فيه ما كعوض فاعل لا اعلال فعله كالقيام انتهى قوله حجة على
ذلك البعض وكانه نظر الى الندرة وفي الكشف النسخ وحيم بعد وقيم
ولم يجعله مصدرا اصلا فالمعتمد عدمه والاظهر ان الاعلال الفعل لحن في
قوام من المفاعلة حيث لم تقلب الياء في فعله وهو قاوم لم يعل لما فيه من
اللبس بمالة الثلاثي مع ان فيه نوع خفة بالفتح والنوع الخامس
قد عرفت امثاله بسلب حركة ما قبل العين ونقل حركة الى الواو كان
او ياء وذلك المذكور من السلب فالنقل حاصل اذا كانا مكسورين
بعد ضمة كما في مجهول الماضي من الثلاثي المجرد ومن باب الانفعال والا
فتعال نحو بيع والكيل واختير مجهولين لكن ان كان العين منه واوا
تنقلب بعده ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو قيل وانقيد واعتيد
مجهولين اصلها قول وانقود واعتود اعلالها بين ولو اجتمع بعده ايضا
ساكنان باتصال ما يسكن لامه به يحذف منه العين الساكن لعلته
لالتقاء الساكنين لصحة نحو قلن بكسر القاف اصله قولن كما تسوية فيه
بالاعلال بين المعلوم والمجهول في اللفظ وبعض اهله يبقى ضمة
بالاعلال للتسوية بينهما فاكتفى بالفرق التقديري واجيل على النوعين
واختير وانقدن بكسر الثاء والقاف اصله اختيرن وانقودن
حال كونها مجهولات فان اعلال معلوماتها ليس من هذا النوع الباب
السادس قد عرفت وجوه امثاله في بيان احوال الفواد الناقص

[هامش: ... ان يكون بمعنى قوام ...]

او في تحصيل ادراكاتها انما سمي به لنقصان حرف في الجزم وحركته
في الرفع وبذي الاربعة لكونه غزوت ورميت ذا اربعة احرف
على خلاف الاصل بخلاف مثل وعدت وطويت واخذت ومددت
فانه منقوص قسمي به فافترقا لكون ماضيه على اربعة احرف اذا اتصل
به ضمير مرفوع متحرك فان قيل هذه العلة موجودة في كل ما هو على
اربعة احرف من المجردات قلت هو في غير ذلك على الاصل بخلافه
فان كونه على الثلاثة ههنا اولى منه في الاجوف لكون حرف العلة
في الاخر فلما خالف ذلك وبقي على الاربعة استغرب فسمي به وايضا
تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به قال المحقق في الدين
ان تسمية الشيء باسم لمعنى قد يعتبر فيها ذلك المعنى جزءا من المسمى
والمراد ذات باعتبار نسبة المعنى اليها فهذه التسمية تطرد في كل
ذات كذلك كالاحمر فانه لذات قام بها الحمرة فاعتبر في المعنى خصوصية
صفة اعني الحمرة مع ذات ما فاطرد في جميع محاله وقد يعتبر ذلك المعنى
من حيث انه مرجح لذلك الاسم من غير دخوله في التسمية وكونه
جزءا من المسمى والمراد ذات مخصوصة فيها المعنى فهذه التسمية لا تطرد
في جميع الذوات التي توجد فيها ذلك المعنى اذ المسمى انما هو تلك
الذات المخصوصة التي لا توجد في غيرها كلفظ احمر اذا جعل علما
لشخص له حمرة والحاصل ان اعتبار المعنى قد يكون للتصحيح فيطرد وقد
يكون للترجيح فلا يطرد فافهم ذلك وقد استقصينا هذا فيما قبل

[هامش: قوله وجه التسمية بالناقص لانه ... قيل لنقصان آخره ... وقيل لنقصان اخره ... وقيل لنقصان في الاواخر ... بعض الحركات كما في الرفع ...]

فصل الصفات ٥ فعليك به فانه من اهم المهمات ٥ وهو اي كلمة
اشتقاقية كان لامه لا فاؤه ولا عينه وقد مر رجوع الضمير فارجع
وهذه لامع عينه او فائه احترازاً عن اللفيفين حرف علة واواً او ياءً
والالف لا يكون اصلاً فانطبق المعرف على المعرف ويجيء الناقص
مع مهموز الفاء نحو اتى واري واجاد واتا واداواسا ومع مهموز العين
العين نحو رأى ونأى وماى لامع مهموز اللام لعدم الامكان ويجيء
الناقص الواوي من يفعل بالكسر ولا اليائي من يفعل بالضم لما مر
في الاجوف واسم الزمان واسم المكان منه اي الناقص مطلقاً يجيء
اي اسم الزمان والمكان والافراد لاتحاد الاسم او الوزن اتى على البدل
بفتح العين وسكون الفاء لتوالي اربع حركات ولو تقديراً في كلمة
وان كان وصلية مشتقاً من يفعل بكسر العين بالاستقراء اما من
يفعل بالفتح فللموافقة لما هو الاصل واما من يفعل بالضم فللاطراد
والخفة وعدم مفعل بالضم بالاستقراء للثقل واما من يفعل بالكسر
مع ان الاصل فيه التوافق فللفرار عن توالي الكسرات ولو تقديراً
في كلمة تحقيقية وتقديرنا ان اعلى الياء على انه لو كسر العين في مفتوح
العين ومضمومه يلزم هذا التوالي ايضاً لانقلاب الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها نحو مغزى اصله مغزو من الغزو فقلب الواو ياء
لوقوعها رابعة ثم الياء لانفتاح ما قبلها الفاً فحذف لالتقائه مع
التنوين وكذا كبنت يا ومن قبلها او لا الفاً كبنية الفاً والاول اوفق

او فق واشهر وهو رحى من الرمي ولقد احسن هنا في تمييز ما لا يعل
من الناقص عما يعل واخراجه من البين ثم تفصيل ما يعل واعلاله
فقال ولا يعل الواو اي واو الناقص بل يصح في ثلثة مواضع بينها
بقوله اذا كان ثالثاً لا رابعاً فصاعداً كاغزيت واستغزيت فانه يعل
بالقلب كما سيجيء ساكناً سكوناً اصلياً وكذا الفتح اذ هما احتبا دان
لا عارضياً بان تقلب حركتها الى ما قبلها كاقام وقد مر وما قبله مفتوح
حالية وفي بعض النسخ مفتوحاً لما مر من الخفة بلا اعلال نحو غزوت
اي الغزو نا او اذا كان ما قبلها مضموماً وهي ساكنة مرفوع او منصوب
او مفتوحة كائنة في الفعل او ظرف كان واما في الاسم فيحذف لانه
لم يوجد في كلامهم اسم اخره واو ما قبله مضموم نحو سرو من الخس
اي صار سيداً ولن يغزو ويغزوان واغزوا امثلة لما كانت مفتوحة
وما قبلها مضموماً ونحو سروت الى الى السرو نا ويغزون واغزون
امثلة لما كانت ساكنة مع ضم ما قبلها فالتمثيل غير مرتب وهما ايضاً
من الصنايع البديعية ووجه عدم اعلالها في هذه الصورة مجانستها
لحركة ما قبلها وخفة السكون والفتحة لانها اخته ولا يعل الياء منه
في مواضع ثلثة ايضاً صرح بها بقوله اذا كان ما قبلها مكسوراً وهي
اي والحال انها ساكنة او مفتوحة او من باب العطف على معمولي
عاملين لما ذكر من الموافقة والمجانسة والخفة نحو خشي لعلم من الخشية وخشيت
بسكون الياء ولن يرمي ويرميان وارميا امثلة لمفتوح الياء ونحو

خشيت لحركات الياء وترمين وارمين امثلة لسكون الياء وكذا لا يعل
الياء اذا كانت ساكنة وولي الالف ما قبلها مفتوح نحو رميا واشتريا
الالف فيهما اي في رميا واشتريا لما سبق في اول باب الاجوف من امر
التوالي ولا يعلان اي الواو والياء المتحركتان شروع في الحكم المشترك اثر
بيان الحكم الخاص وذلك في موضع بينه بقوله اذا كانت ما قبلها ساكنا
سكونا اصليا صحيحا بخلاف ما اذا كان حرف علة فانه يعل كصبي اصله
صبيو من الصباوة نحو غزو للمصدر وغزوة للمرة او للنوع ورمي ورمية
كذلك لان حركة الاعراب كالعدم لعدم لزومها بزوال العامل والتاء طارية
لا اعتبار لها على ان سكون ما قبلها اصالة لا ينقل اليه الحركة لحفظ البنية
ويجيء بناء النوع من الواوي بخلاف الصحيح في جواز تسكين العين
ليحصل الخفة بتسكين ما قبل الواو بخلاف الصحيح مع فتحه كما في الصحيح
وعدم جواز كسره لئلا يلزم الصعود من الكسرة السفلى الى الواو العلوي
ثم بعد الفراغ عن مواضع عدم اعلال الناقص شرع انواع اعلاله
ومحاله وهو الاهم في الباب فقال واعلال الناقص مطلقا سبعة انواع
الاول اعلال مختص بالواو فيه وقولنا مطلقا اي سواء كان الناقص
واويا او يائيا واعلاله بتغيير بعض حروف العلة الى بعضها او الى غيره
وبين ذلك بترتيب مناسب كما ينبغي عند طالب وراغب
وهو اي المختص به قلبه ياء وذلك واقع في موضعين احدهما موضع
اذا كان ما قبلها مكسورا سواء كانت ساكنة او متحركة وسواء كانت في

في الاسم او في الفعل وسواء كانت ثابتة اولا وسواء صارت اللام
في حكم الوسط بحرف لازم نحو غزيان على فعلان من الغزو فان اللام
في حكم الوسط للزوم الالف والنون فيه اولم تصر نحو رضي اصله
رضو معلوما او مجهولا من الرضوان وغزي مجهولا اصله غزو وكذا
اعطي مجهولا اصله اعطو وغازية اصله غازوة قلبت في كلها ياء
لاستكراههم واستثقالهم الواو المتطرفة بعد الكسرة ويجوز ان
يجعل المثالان الاخيران من الموضع الثاني وكذا قال وكذا ولا [illegible]
كسرة ما قبلها ولكن غايته الفتحة لكونها اخف السكون وثانيهما
موضع اذا كانت الواو رابعة فصاعدا لا ثالثة فانها لا تقلب نحو
دعوت لخفة الثلاثي ولم يكن ما قبلها مضموما كيدعو مفتوحا او مكسورا
والجملة عطف او حال نحو اعطيت اصله اعطوت الآخرة وهو اعطيا
معلوما مثال لما قبلها مفتوح ومجهولا لما قبلها مكسور ولذا اطلقه وكذا
اي كاعطيت في القلب نحو يغزيان ويرضيان مجهولين لا معلومين اذ لا
قلب قبلهما لعدم التطرف والحمل على المفرد قلب الواو في هذه ياء
لوقوعها في موضع يليق به التخفيف فيه مع زيادة ثقلها بكونها رابعة
وصاعدا مع تعذر تخفيفها بالاخف الذي هو الالف بخلاف مثل
يدعو فان الواو لم تقلب منه ياء ولو رابعة لانضمام ما قبلها ويجوز
ان يكون حملا على الماضي كغزي فان الواو فيه انقلبت ياء لانكسار
ما قبلها تحمل المضارع عليه للمماثلة والامر كالمضارع واذا كانوا قد

اعلم ان اسم الفاعل لا اعلال فعله مع اختلاف نوعها فاعلال المضارع
لا اعلال الماضي مع اتحاد نوعها اولى وهذا اصل اصيل وكذا اعلال الماضي
لا اعلال المضارع كاغزيت واستصفيت حملا على يغزي ويستصفي
على قول من يشترط التطرف في قلب الواو ياء وكذا قال وكذا كما سبق
والنوع الثاني من الانواع السبعة قلب لامه قبل بعد اسكانه
لينقاد واوا كان او ياء الفا لمزيد التخفيف وذلك القلب واقع عند
اجتماع شرائط بيّنها بقوله اذا تحركتا اذا لم تكن الاصلي خفيفة
وانفتح ما قبلها ليستدعي الالف ولم يكن بعدهما الف التثنية اوهما
اي التثنية وسيأتي فائدة القيد او نون جمع المؤنث هكذا في اكثر النسخ
وهو الصواب وفي بعضها او نون جمع المؤنث ولم يلزم من القلب اجتماع
اعلالين في حرفين من يمنع قلب الواو ياء ثم الياء الفا في مثل يدعى لكونه
ذلك قلبين في محل واحد لا في حرفين متواليين بحيث لا يكون بينهما
فاصل فلا يمنع حذف الطرفين في مثل قه اذ بين محلي الاعلال فاصل
وهو العين فلا توالي في كلمة واحدة من جنس واحد فلا يمنع النقل والقلب
في نحو يقول مجهولا لعدم الجنسية لان النقل غير القلب وذلك لئلا
يلزم اجحافها واختلال دلالتها المرادة واما اذا كان اجتماعهما في حرف
او في غير متواليين او في كلمتين او من نوعين فلا وقد علمت ان ارتفاع
الموانع معتبر في القواعد وان لم يذكر فينحصر نحو غزا ورمى واعطى اصله
اعطو قلبت ياء لوقوعها رابعة اتباعا لمضارعه ثم الياء الفا لاجتماع

لاجتماع الشروط مطلقا واشترا من الشراء واستقصى اصله
استقصو من القصوى قلبت ياء لوقوعها سادسة او اتباعا للمستقبل
ثم الياء الفا لما مر وارعوى اصله ارعوي من الرعوى كاغدودن
وارعوى من الرعواء اي كف وهو ناقص من باب افعلّ اصله ارعوو
ولم يدغم لتقدم الاعلال على الادغام لان التخفيف اهم وهو فيه
اتم بل قلب الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة بلا ضم ما قبلها لان
سبب الاعلال في مثل هذه الصورة موجب لا يتخلف اصلا بخلاف
سبب الادغام لجواز جيء بلا ادغام وقد عرفت اهمية التخفيف
فيه وقيل لان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف وفي الادغام الى حرفين
البتة وايضا الاعلال هنا في الاخر الذي هو محل التغيير والادغام
في الوسط على ان الاعلال بالنظر الى ذات الحرف والادغام الى الاجتماع
مع المثل ثم قلب الفا فصار ارعوى ولم يقلب واوه اي ارعوى الفا
مع تحركها وانفتاح ما قبلها لئلا يلزم اجتماع الاعلالين الممنوعين
المعهودين وكلا لو بدئ الاخر بالتغيير عينه عن البيان والتغيير وكذا
لم يعكس الاعلال ولئلا يقع الضمة على الياء المقلوبة من الواو في
مضارعه ويفعل يرعاي اذ هو في كلامهم مرفوض وكذا اي مثل ما
ذكر من الافعال في قلبها فيها الفا نحو المغزى اصله مغزو قلبت
ياء ثم الياء الفا والمرمى بفتح الميم فيهما مصدرا ميميا او اسم زمان
او مكان من غزى ورمى او بضمه اسمي مفعول او مكان او زمان

وجوبا او جوازا

فلما قدم ما هو سبب موجب لمرتبتين سبب الادغام تم

او مصدر بنى مبنيين من الافعال منهما وكذا منكراهما كمغزى ومرمى
وانما مثلهما من المعرفين لظهورهما في المماثلة بظهور الفها ومراماة
مصدر من باب المفاعلة افتعل مراميه من الرمي وكما قيد فيما سبق
بقوله ولم يكن بعدها الف التثنية او ياؤه ذكر فائدته بقوله واذا
كان بعدها الف التثنية او ياؤه او الف جمع المؤنث كمعطيات ومرميات
اسم مفعول فانه لكونه كالف التثنية في وجه عدم الاعلال لا يعلان
اى الواو والياء نحو غزوا ورميا واعطيا ويحييان معلوما او مجهولا
ويغزيان مجهولا واخشيا امرا مثنى ومعطيان اسم مفعول مثنى
ومعطيين كذلك وذلك لانه لو اعل في الامثلة الاول لاجتمع ساكنان
ويحذف احدهما فيلتبس بالمفرد ولو اعل في الثانيين لاجتمع ساكنان
ايضا فيحذف احدهما فيلتبس بالمفرد عند الجزم والنصب ولم يحذف
في الرفع طردا للباب واما لم يعل في اخشيا وان لم يلتبس اتباعا
للمضارع لاشتقاقه منه واما في الاخير فيلزم الالتباس به عند الاضافة
في الرفع واما عدم اعلال في النصب والجر وان لم يلتبس كما عند عدم
الاضافة فللاطراد وكذا لا يعلان اذا كان بعدهما نون جمع المؤنث
لكون سكونهما لازما اهملها هنا لمرور المسئلة مرارا ولانه سبب عدم
الاهمال في كفاية المبتدى الان يغفل تركه واشار له لغاية ثم اى بعد ما
علمت قواعد قلب الواو والياء الفا فاعلم انه بعد القلب المذكور انه اجتمع
به ساكنان اولهما الالف يحذف الالف المقلوبة منهما بعد القلب لتطرفه

في الطرف للجزاء وابقى ما قبلها على الفتح نحو غزوا ورموا واعطوا واشتروا
واستقصوا اصلها غزووا ورميوا واعطيوا واشتريوا واستقصيوا
جمعا معلومات فقلبت الواو والياء فيها الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
مع عدم الموانع فاجتمع ساكنان الالف والواو فحذف الالف اذ
الواو في مثلها ضمير لا يحذف وابقى ما قبلها مفتوحا لان الاصل ابقاء
ما كان على ما كان ما لم يوجد المزيل ولتيسر فليس علما انها تدل على
الالف المحذوفة وانت خبير بان مثل قول مصدر لا يدل للخفة
وكذا المفردة المؤنثة نحو غزت واعطت واستقصت اصلها غزوت
واعطوت واستقصوت وتثنيتها نحو غزتا واشترتا ولا يعتبر بحركة
التاء فيها في حق هذا الحذف فقط في فهم لعروضها بالف الضمير اللازم
لها وقيل لانه وقف موضوع على السكون والعارض كالمعدوم
وكذا اى كما ذكر من الافعال في الحذف والابقاء نحو معطون ومصطفون
ومعطين ومصطفين اسم مفعول من الاعطاء والاصطفاء و ص
ويخشون ولم يخشوا معلوما او مجهولا واخشون بفتح الهمزة جمع
مذكر من افعل التفضيل واخشوا امرا وكما فرغ عن الاعلال بقلب
بعض حروف العلة بعضا شرع في قلبها الى الملحق بها فقال والنوع
الثالث من السبعة قلبهما اى الواو والياء همزة لما مر في النوع
الثالث من باب الاجوف من اعلاله وذلك القلب واقع اذا وقعتا
اى الواو والياء بعد الف زائدة واقعتين في الطرف من الناقص

او ظرف لو نعتا بعد تقييد بالاول او على التنازع او الاول حال
كما في تغزاء مبالغة مصدر كتنصار اصله تغزاو من الغزو ونحو عطاء
وبناء ومغزاء اسم آلة كمنصار او صيغة مبالغة كمضياف اصله مغزاو
وكما في اسم فعل على فعال نحو غزاء مكسورا كنزاب وفي كل مصدر ناقص
من المزيد فيه على الثلاثي رباعيا او خماسيا او سداسيا قياسيا
او سماعيا كان قبل آخره الف للمصدر وصفة للمصدر نحو اعطاء من
افعال ورماء كقتال مفاعلة واشتراء افتعال واستقصاء استفعال
وادعواء كاحمرار افعلال بالتخفيف والنوع الرابع للثلثة من السبعة
سلب حركتهما اي حذف حركة الواو والياء وذلك السلب موجب اذا
كانا يجوز في امثاله التذكير كالتأنيث وكذا تراهم ينفقون فيها فتنة
ولا تنافس فيها غان الخاء نحو متعة مضمومين او مكسورين من
لا مفتوحين للخفة كما في يغزو وغازيان ولم يكن ما قبلها مفتوحا
اذ بالفتح يخفان كيخشى فان فيه قولين مضموما او مكسورا نحو يغزو
ويرمي اصلهما يغزو ويرمي بالضم وترمين وتغزين مفردة مخاطبا
لا جمعا مؤنثا مخاطبة كتضربن اذ لا حركة فيه على الياء فضلا عن الضم
والكسر والسلب فرع الايجاب والثبوت كيحيى فيه ثبت العرش
ثم انقش واصلها ترميين وتغزوين كتضربين سلب الكسرة من
لا ستثقال فحذف الواو والياء الاولى لا جتماع لان الياء الضمير
لا يحذف فلو اخذ هذا في قوله ثم ان اجتمع الى لكان انسب واظهر الا

من السبعة [illegible]

الا انه انما مثل به هنا لهذه القاعدة كتأمل والغازي والرامي
تحرفهما ليثبت لا ما هما فيظهر التمثيل ثم اي بعد السلب ان اجتمع به
ساكنان يحذف اي الواو والياء لهما نحو غاز اصله غازو كغامر
قلب الواو لتطرفها ياء ثم سلب حركتها ان ضمة او كسرة رفعا
او جرا وجوز السلب بلا قلب فاجتمع ساكنان فحذف الياء
او الواو لان التنوين صحيح وعلامة لا تحذف بلا ضرورة ورام
من الرمي ومعط اصله معطي ومكرم في على كغاز ومشتر اصله
مشتري وان كان اي وجد في صورة السلب بعدهما اي الواو
والياء واو الجمع ضميرا او لا وتدل عليه الاطلاق والسياق
بضم ما قبلها بعد حذفهما وان لم يضم قبل كتدبر ليفتح الواو
اي واو الجمع ولا ينقلب نحو رضوا اصله رضيوا في الرضوان بل
رضوا وخشوا اصله خشيوا من الخشية ويغزون ويرمون
وغازون اصلها يغزوون مما كان ما قبل الواو مضموما ويرميون
وغازوون في المكسور منهما ومعطون اسم فاعل واصله معطيون
بكسر الياء لمكرمون فانه بفتحه اسم مفعول ليس في الرباعي فاعلين
بهذا الاعلال وقيل نقل الحركة الى العين بعد سلب حركة وان كان
وثبت فيها ايضا بعدهما ياء الضمير اي ياء هو الضمير لكسر ما قبلها
ليجيء الياء ولا يبدل نحو تغزين اصله تغزوين كتضربين واغزي
اصله اغزوي والخامس تبديل ضمة ما قبلهما كسرة فاذا ابدلت

الياء او بينهما تنقلب الواو ياء للكسر وكونها عارضا ثم تحذف ولكنهما
للاستثقال وان اجتمع بالحذف كانه تحذفان اى الياء ان ان
المنقلبة والاصلية ايضا اى حركتهما وهذا اقرب آه كما سبق فى مثل
غاز الا مثل تغزين وذلك المذكور من التبديل فالقلب فالحذف ثابت
اذا كانا فى الطرف بعد ضمة فى الاسم كما فى مصدرى باب التفعل والتفاعل
نحو التمني اصله التمنو بدل ضمة ما قبل الواو كسرة لاستثقالها ثم
قلب الواو ياء للكسر ما قبلها فحذف حركتها لو ضما او كسرا للاستثقال
وقيل قلبت اولا ياء لتطرفها بعد ضمة ثم كسر ما قبلها لاجلها والترامي
والتعاطي اصلهما الترامى والتعاطو فاعلا كالتمني امثلة لحذف الحركة
فقط فالثاني للاصلية والباقي للمنقلبة والاول من التفعل والثاني
من التفاعل ونحو تمن وترام وتعاط امثلة لحذف انفسها ايضا
بالاعلال كغاز وكذا آخرها باعادة نحو على سبك ما سبق وكذا مثل
التبني والتخلي والتعطي والتأخي والتراخي والتباكي ونحو التلقي
والتقلي معرفات ومنكرات والسادس من تلك الانواع اسقاطها
اى حذف واو الناقص ويائه ولو فى الاصل كما فى لم يخش لكونهما
كحركة لا غيره حال كونه علامة الجزم كالحركة فى غيره وفى بعض النسخ
حالة الجزم ولو بطريق الوقف كما فى بعض الامر وذلك اى الاسقاط
المذكور يكون فى مطلق الامر والنهي وما اى وفى مضارع دخله الجازم
وقفا او اسما اذا لم يتصل بهن اى بهذه الثلثة ضمير الظرف للظرف نحو

نحو لم يغز واغز ولا تغز ولم تغز ولم يرم ولم يرم ولم يخش ونحو من يخش من
الله لم يعصه وكذا قوله يغزو من يوف سنح لقضه الاية واما اذا
لم يتصل بها فليس الامر كذلك مثل لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا ومثل
لم يغزون والسابع منها الادغام وقد مر بيانه اى ادغامهما فى الناقص
وذلك اى هذا الادغام يوجد اذا اجتمع فيه واوان والاولى منهما
ساكنة الجملة حالية فالادغام واجب على ما مر نحو مغزو على الافصح وهو
القياس اصله مغزوو فادغم ويقال فى مثله مغزى ايضا فصيحا كثيرا
او اذا اجتمع الواو والياء والاولى واوا او ياء ساكنة فتنقلب الواو
ياء مع مطردا ثم تدغم للخفة ولا يعكس للثقلة ثم اى بعد القلب والادغام
يكسر ما قبلها اى الياء المنقلبة لتصح وتزيد الخفة بالتناسب لو اى
ان كان مضموما ولو مكسورا يبقى نحو مرمى اصله مرموى ادغمت بعد القلب
لكسر الميم ويحتمل انه يكسر ثم يقلب الواو ويعكس الكسر والسكون
واما قولهم هذا امر مقضو عليه فشاذ ثم اعلم ان قوله اذا اجتمع الخ
وامثاله وان كانت من القضايا المهملة التي لا يجب ان تصدق كلية
لكن يجب ان يكون قواعد العلوم على وجه يصدق كلية كما هو المستنبط
من كلامهم وهو المصرح فى شرح المختصر العزى للسعد التفتازاني
وذكر للمسئلة الاخيرة شرائط لا بد منها فى نفس الامر مع قطع
النظر عن موقع الواو والياء مطلقا وهي انه اذا وقعت الاولى
واو يجب ان يكون بدلا عن اخر كسوير وتسوير مجهولي ساير وتساير

وان لا يكون الواو والياء فاء فعل كيوم ويدل ولا في الاعلام كحيوة
وطويه وان يكون في كلمة او في حكمها كمسلمي لا في كلمتين منفصلتين
كيغزو يوما ويقضي وطرا وان وقعت ياء يجب ان لا تكون بدلا غير لازم
ايضاً كديوان اصله دوان فلا تقلب ياء في هذه الصور وايضا
يجب ان لا تكون الياء ياء التصغير اذ لم يكن الواو طرفاً كاسيود اذ
لا يجب القلب فيه بل يجوز وانت خبير بانه شيئاً من ذلك لا يرد
على هذا الكتاب فان هذا الاعلال فيه قسم من اعلال الناقص القسم
من الكلمة الاشتقاقية فلا نظن بالبحر برت حيّاً وتقصيراً فليس كما تحقيقه ابن الحاجب
من اهل التقصير تحقيراً وكما كان مثل يرى مهموزاً وناقصاً وكان ياء
مضارعه في الكثر تضاربه معتلاً ولما كثر حكم الكل كثيراً ولم يكن
حذف همزته الا في المضارع والامر والنهي كما ستقف عليه لم يبينه
في المهموز كغيره بل جعل ببابه ذيلاً لانواع اعلال الناقص مستطرداً
في اعلال الهمزة فقال وتقول انت موافقاً العرب الخلص فهو امر معنى
وان كان خبراً لفظاً او نهي اي العرب العرباء تعني فقل مثل قولهم
واذا كان مثل هذا الكلام لتعليم كلام العرب لا لمجرد الاخبار فنقول
ههنا ليس بعجب فيما ان الفاضل العصام على علو شانه الشريف قرره
هكذا في اسماء العدد ونون التاكيد وتبعه صاحب الافصاح
وهذا المصباح بل اصباح والاول اشهر والثاني اظهر في مضارع
رأى يرى الى مفعول القول يريان يرون ترى هما وانت ترين بفتح

العرب بمعنى الصنف المقابل للعجم والاعراب
منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه
اعرابي لانه لا واحد له ذكره المحقق الشريف
في الحاشية شرح الكشاف والعرب العرباء
الخلص منهم كالعرب العاربة اخذ من لفظه
تاكيد له كقولك ظل ظليل وليل اليل ذكره ايضاً
في ديباجته فاعرفه وبالله التوفيق

الواو وانت بالكسر تريان لتثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة
يرين بفتح الراء هن ترون انتم ترين انتن ولم يوجد هذا في بعض
النسخ فترين الاول لها اي ترى قدمهم كما سبق وجه العدد
والترتيب واشار اليه بقوله فيتحد لفظ الواحدة المخاطبة وجمعه
اي لفظها وهو ترين وفي بعض النسخ وجمعها والتقدير وان الاصل
مختلف اذ اصل الواحدة ترأيين والجمع ترأين في الوقف بالغائبين
وشرع في اعلاله بقوله فيحذف الهمزة وجوباً اي حذفاً واجباً
او وجوبيا او ذا وجوب او حذف وجوب في سعة الكلام لوجود
الداعي على ما قرر وعدم المانع واما الضرورات فتبيح المحظورات
وينقل حركتها الى ما قبلها وهو الراء في الجميع من يرى الى هنا نعم
فيه للفعلين ثم اي بعد النقل يقلب الياء في غير التثنية الاربعة
وهو جمع تثنية فغيرها ستة وفي بعض النسخ الثانية وتعليل التثنية
ساقط ولو صح فالمراد تثنية الواحد والواحدة وهو الثاني من يريان
وتريان الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها الان ثم اي بعد القلب تحذف
اي الالف في جمعي المذكر والواحدة المخاطبة لاجتماع الساكنين
فيهما بها مع علتها وناظرها كما اي كحذفها في تخشون وكذا اي
كائنا كوجوب حذفها من مضارع رأى يجب حذف الهمزة
من امره اي رأى او يرى ونهيه لما ذكر قلنا ما مر عن يجب
والواو داخل عليه وكذا امثاله ولا يجب حذفها في غير هذه الكلمة

وتقول العرب اوانت في مخاطبة امرأة المعلوم صفة للامراد المخاطب
المجهول مثل لترالي لانتفاء العلة وهي الكثرة ره رى ريا روا
رين بفتح الراء فيها واصل ره ارأى كافتح وفي بعض النسخ اركعند
ويسقط لامه وان صح في نفسه فخفف همزته الثانية بنقل حركتها
الى الراء فحذفها فالمراد بما في بعض النسخ من حذف بدل خفف حذفها
بعد نقل حركتها ثم استغنى عن همزة الوصل بسبب حركة الراء
كما هو شأنها على ما سبق وسقط لامه جزماً او وقفاً فصار على
حرف واحد وهو الفاء المفتوحة فلزمه الهاء الساكنة في حال
الوقف كما هو شأن امثاله وزاد في المقصود في الواحد المذكر وتركه
النحرير لظهوره من المثال ولعل مقصوده دفع احتمال زيادتها في
غيره اطراداً وفي امثلة الكفاية كفاية له وفي السيف وزيادتها
في غيره جائز لاظهار الحد قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية والاصل
في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها ومن ثمة كتب ره زيداً وقه زيداً بالهاء انتهى اى بالحاقها باخرها
في حالة الوصل لانه اذا وقف عليها وقف بالهاء كذا في شروحها
وقد علمت ان الابتداء بالساكن متعذر وان قيل بامكانه عقلاً
والوقف على المتحرك قبيح ممنوع كما تقرر في علم التجويد وقد مر تحقيقه
وقد بقيت الكلمة على حرف واحد فلا يمكن اسكانه ويقبح تحريكه بل
يتعذر فيؤتى بها لكمال لينها وخفاء في ذهابها من مخرجها فكانه لم يزد

السعد وابن قصابه وصاحب السيف قد

لم يزد شيء وقيل واما حال الوصل فتقول رَ يا رجل وكذا اى كما
يجب حذفها فيما ذكر يجب حذف همزته في جميع تصاريف باب الافعال
مضارعاً وامراً ونهياً وغيرها لما مر في اوائل المهموز كواري يري
اصلها ارأى يرئي كاعلم يعلم فافهم لبراءته لابراءته مرٍ اسم فاعل
مُرًى اسم مفعول وزمان ومكان ومصدر وكتبه بالياء لانه يائي
المختار على ما حُقِّقَ في خط الشافية وشروحها اراءة وهو الافصح
الاشهر وكذا قدمه وفي القاموس ارينه اياه اراءة واراءً
وارايةً وفي بعض النسخ ارايةً واراءةً مصدران وهما ثان
ولوعان اصلها اِرْأَى كاعلام بنقل الف واحد فخففت همزته
بالحذف بعد النقل كفعله ثم اى بعد التخفيف عوض عنها التاء
المصدرية في الاخر كما في اجازة وعدة في الاكثر ولكثرة اراءة
بدونها كما اثبته في القاموس فقولوا اراء ايضاً لكان احسن
واما اراءة طرق اعلالها تفصيلاً على وجه يكشف نقاب الحجاب
عن مطلوب ذي حال ففي شرح المراح للشارح المدقق فارجع
اليه ترى المرام على كمال فخرج الياء عن الطرف بالتاء فلم يجب قلب
همزة لعدم داعي التطرف واستدرك من عدم الوجوب للجواز
بقوله ولكن لما كانت التاء المعوضة عارضة ومن المعلوم ان
العارض كالمعدوم فكان نقل الحرف الياء موقوع او منصوب
في الطرف بالعروض فجاز قلبها بعد قلبها الفاً همزة جوازاً فجاز

بلغت

او فلما كان قال الشيخ الرضي ورضي به الفاضل العصام لما ظرف
بمعنى اذ و يلزم بعدها الماضي لفظاً او معنىً وجوابه ايضاً كذلك
او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم
القتال اذا فريق منهم أو مع الفاء وربما كان ماضياً مع الفاء وقد
يكون مضارعاً انتهى ثم ان هذا على تقدير تقديم الحذف والتعويض
على القلب ولزوم الفاء كما في سقاية فليتأمل وحكم الماضي والمضارع
من باب الفعللة من ملحقات الرباعي نحو سلقى يسلقي وقلسى
يقلسي وباب الافعنلاء من ملحق الافعنلاء نحو اسلنقى يسلنقي
كلاهما في السلق كحكم مثل رمى يرمي وهو قلب لامهما وهو الياء
في الماضي وتركها ساكنا بعد حذف ضمها في المضارع وحكمهما من باب
التفعلل من ملحقات التفعلل نحو تسلقى يتسلقى منه ايضاً وتقلسى
يتقلسى كحكم مثل سعى يسعى وهو القلب والحذف والابقاء وهذا
على رأي كون الزائد في هذه الابواب هو الياء ويؤيده رسم الكتابة
واما على رأي كونه هو الالف فالامر بيّن وقد اسلفنا ذلك وتحقيقه
هنالك بلا فرق بينهما وان وصلية لم تكن هذه الثلثة نافعة
لهذين لانها في السلق كما عرفت واما قلسى تقلسى بمعنى القلس وما في
بعض النسخ من لم يكن بالياء فجمع مؤنث بنون مشددة وان شئت
فقل كان الاعجام تركه كثيراً لذلك يخطئ فيها فليس بكثير ان تدبّر وفقنا
الله تع الى اوساط الامور والحق والصواب وعصمنا عن ضدّيهما

منتهيها فانه العالم الوهاب ومما فصل انواع اعلال الناقص على وجه
يتميز بعضها عن بعض ضبطها ثانياً ضبطاً كلياً اجمالياً وبنى على ذلك
تسهيلاً لحفظها وكفاية للمبتدي في ضبطها فقال فقط مما ذكرنا من الا
نواع السبعة لاعلال الناقص ان كل ناقص من الكلمة الاشتقاقية
فانها هي المقسم الاول مع ان السوق اليها بسوق الفصل به اي بآخره
فانهم يستعملون الاتصال هكذا ولذا عبّر بالدخول في الاخر على ان
ما كان كلامه بتشديد الميم اراد الواو والياء ضميرا او لا لغير التثنية
اولا يحذف لامه فيها كغزوا ومعطيان بحذف لامه وهو الواو والياء
فعلا كان او اسماً مشتقاً او مشتقاتية نحو غزوا اصله غزووا وكفروا
وغازون رفعاً اصله غازوون واصله غازوون وتغزين بكسر
الزاء اصله تغزوين وغازين نصباً وجرّاً اصله غازوين وكذا اي
كالحذف لامه على هذا التقدير بحذف ايضاً ان اتصل به اي بآخره
الناقص التاء للتأنيث الساكنة فان المتحركة من خواص الاسم
كافي غازية فلا يحذف لامه وسيصرح به كما ان الساكنة من خواص
الفعل فهذا الحكم مخصوص به ويكون ما في حيّز كذا انواعا اوفق لكذا او لو
للوصل بحرك التاء بالف التثنية لاجتماع الساكنين بها اذ لا اعتبار
لهذه الحركة لعروضها والتخفيف مطلوب وقولهم العارض كالمعدوم
ليس بكلي فافهم اذا كان ما قبل لامه اي الناقص ثلاثياً او لامفتوحاً
نحو غزت غزتا واشترت اشتريا واعطت اعطتا واصلها غزوت

غزوتا واشتريت اشتريتا من الافعال اليائي و آعطوت اعطوتا
من الافعال الواوي معلومات مثالا آو هذا ملتبس بخلاف نحو خشيت
خشينا معلومين ومجهولين واعطت واشتريت مجهولين مؤنثات
غائبات مما كان ماقبل لامه مكسورة فانه لا يحذف لامه فيها وسيصرح
به لعدم المقتضى او اتصل به التنوين وهو نون الساكنة تتبع حركة
الاخر لا لتاكيد ولم يكن ماقبل لامه ساكنا عطف او هالا ولو سكن
لا يحذف لامه بل لا يعل اصلاً للخفة كغزو ورمي وكذا منه دلو وظبي
من الجوامد فقد بر نحو غاز ومعط اصلهما غازي ومعطي بل غازو
ومعطو او ان دخله الجازم حرفا او اسما ولم يكن ولم يوجد في آخره
ضمير فاعل بالاضافة او الوصف وفي بعض النسخ الفاعل لا مفعول
نحو لم يغز اذ لو كان فيه لا يحذف كغزوت مثلث التاء نحو لم يغز
وليغز و مثل قول الناصح من يرم سهما المنتهي يرجع الله اي نفسه
و فيما عداها ظرف لثابتة او حال من ضميره وما عبارة عن الناقص
والمرفوع اليه والمنصوب اي اصناف الناقص من الصور الاربع
لامه واوا او ياء ثابتة لا يحذف لانتفاء العلة فما عداها ما اشير
اليها مما انتفى فيه احد القيود المذكورة في الضوابط الاربعة
فتبصر ولا تقصر في تتبع الابواب ولا تنقص في اتمام الناقص
كالافواه ونهيا و تلفف لفتح باب روضة اللفيف و تشم
للفتح ثمار اشجارها بلطف اللطيف ، اللهم كما نفقت لنا

لنا اضعاف الالك المضاعفة في مواضع الابواب انثر علينا
لآلي ابواب نفائسك في باب اللفيف بحسن التوفيق والعصمة
باب هذا **الباب** المعهود عند المبتدئين من الطلاب الرابع
من ابواب هذا الكتاب المقصود عليها بلا ارتياب وتجري هنا
التوجيهات الماضية في الابواب في اللفيف فلا تشير الى وجه تأخيره
فيما تقدم ، مع انه اظهر من ان يخفى لمن اقدم وَلَمّا كان الكتاب
لغاية المبتدي لم يكتف هنا ايضاً بما يفهم من وجه الحصر والتقسيم
بل اتى بتعريف صريح فقال هو في الاصل بمعنى الملفوف فيه فهو
من باب المشترك اي فيه وفي الاصطلاح ما اي الكلمة الاشتقاقية
اذ هي الجنس العالي في الكتاب او المجرد لغير الالف لم منها التي او الذي
كان الاثنان من حروف اصوله حرفي علة ، واوين او يائين او
مختلفين مطلقا و قد مر حال الالف مرارا و امّا ما كان جميعها
حروف علة ، فقد بينا انه ليس له الامثال الواو والياء و انه ليس
من مقصد الكتاب فلذا لم يتعرض له من اصحاب المتون فيما رأينا
الا المحقق عز الدين لخروج الستة الباقية و فهم منه وجه التسمية
فانه من قولهم لفيف للمجتمعين من قبائل شتى وكذا اقسامه الا
بفهم وجه تسميتها من تعريفها ايضا صح
تبيان فلقد احسن حيث صرح بالتعاريف وضمنها وجوه التسمية
لا لمصاحب المراح و ذلك اي اللفيف اذ ما كان الى قسمان الاول
لفيف مفروق والثاني لفيف مقرون او بدل بعض او كل من الكل

وفصلها بقوله أما اللفيف المفروق ويقال له المعتل الفاء
واللام فهما أي اللفيف إذ هو الجنس القريب أو كلمة اشتقاقية كان
فاؤه ولامه حرفي علة أخّر المفروق وقدمه دنقوز في المراح خلاف
العزي لأنه يجيء من ثلاثة أبواب والمقرون من اثنين وسيصرح
بهما ولأنه لقلة بحثه بالنسبة إليه أحرى بأن يخرج من البين وإن
كان قلة المباحث مناسبة للتأخير من وجه آخر وكذا جعل كثرة بحث (والسبقة)
المقرون من دواعي تقديمه في العزي ولكل وجهة ولأنه مشارك من وجه
والفاء مقدم وفي الثالث مع المقرون للمراح ولأنهما إذا اجتمعا
تقوى أحدهما بالآخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيبعد عن الصحيح
بخلاف ما إذا لم يجتمعا فهو أقرب إلى الصحيح فهو أحق بالتقديم انتهى
ولأنه ليس فيه بحث عن الادغام الخارج عن وظيفة الباب بخلاف
المقرون فإن بحثه به مقرون ولو استطرادا ولا يجيء المفروق
ولا يستعمل من الأبواب بالاستقراء إلا من باب ضرب وهو الثاني
نحو وفى يفي كرمى يرمي ووعد ومن باب علم وهو الثالث نحو وجي يوجى
كخشي يخشى ومن باب حسب وهو السادس نحو ولي يلي كوجي ويجي
ويجيء المفروق سماعا مع مهموز العين لا الفاء واللام للتعذر
نحو وأى يئي كوفى يفي ووأى طلب أمرها المعلوم في وجه وله واه
ولما كان للمفروق جهتا المثالية والناقصية كما عرفت من التعريف
قال وحكم فائه أي المفروق مطلقا في الحذف والثبوت والقلب حكم

حكم فاء المثال وقد مر فالمثال للحذف نحو يفي وبله ويشي وللقلب نحو
ميقي أصله موقي اسم آلة وفي بعض النسخ يقي وميقي من الوفاء
لا الوقاية ونحو اتقى أصله اوتقى في الأول لقلب فائه وهو الواو ياء
والثاني لقلبه تاء وللثبوت نحو وقي ووجي وولي ووائي وكواق
وواو وذلك كيعد وميعاد وانعدوا وعدوا عد وحكم لامه حكم
لام الناقص في جميع الأحكام من مثل الحذف والقلب والإبقاء
على الحال والسبب كما مثله المتن وكواقي وموقي حتى أن أمره كأمره
مطلقا ولنوع خفاء فيه للمبتدي نبّه بقوله وتقول العرب فعل كما
تقولون أو أنت موافقا للملقن فإنهم يقولون كذا فعلى هذا جملة
تقول أمر معنى وإن كان إخبارا لفظا وأما على الأول فالأمر معنوي
فإنهم في معنى طلب أمره المعلوم وأمر المجهول معلوم قه في أصله أو في
بناء قوا قين أصلها أوقيوا أوقين وإعلالها يعلم من إعلال قه وكذا (وفي بعض النسخ أوقين)
النفي بقوله وأصل قه أوقي حذف فاؤه واستغني عن همزة الوصل
كما أي كالاستغناء عنها في لفظ عد وحذف لامه كما في لفظ ارم فبقي على
حرف واحد وهو القاف المكسورة فلزمه الهاء في الوقف لما مر وأما ال
اللفيف المقرون فهو أي اللفيف الذي كان عينه ولامه حرفي علة ولم
يجيء من الاشتقاقيات ما كان فاؤه وعينه حرفي علة ومثل يين
اسم مكان أو بلد ويوم وويل ليست منها ولا يجيء المقرون إلا من باب
ضرب نحو طوى يطوي لم يطو اطو لا يطو فعال طاو ومطوي صفتان

طي مصدر وأصلها طوي بفتح الياء يطوي بضمها ليطوي الطوي
لا يطوي بإثباتها طاوي به وتاء النسوة بين مطوي لواوين وياء وكنوع
خفاء في هذا المصدر بيّنه بقوله وأصله أي طي طويٌ تقول اجتمعت
الواو والياء فيه وسبقت احديهما وهي الواو متلبسة بالسكون
وتأخرت الأخرى بالحركة فقلبت الواو ياء فأدغمت المقلوبة في الأصلية
وجوبا وقد روي الحديث يرد به رواية ومن باب علم كقوي ردي يردى
من المادر يا فتحاً وكسراً وردي كصفي لا رواية وهو ريان وهي ريا
كعطشان عطشى كذا في القاموس ويجيء المقرون مع مهموز الفاء لا العين
واللام لامتناع كقوا وي كحزب اويا بضم الهمزة وقد يكسر للاتباع كذا
في القاموس ولم يجيء من مهموز الفاء ما عينه ولامه واو للثقل فإن
كانا أي حرفا العلة في المقرون أو عينه ولامه يائين نحو حيي كعلم أورده
صاحب القاموس في مادة الياء لا الواو حيث قال الحي بكسر الحاء والحياة
محركة والحيوة والحيوة بسكون الواو نقيض الموت حيي كرضي حياء
وحيّ يحيى ويحي انتهى وكذا في غيره ولا دلالة على واوية لحيوان كما قيل
إذ أصله حييان عند المحققين ولم تقلب احدى اليائين الثالثة
تخفيف ولم يدغم لئلا يلتبس بقلب الأخيرة واوا المثنية في العليه
تخفيفا وقولهم الواو اثقل ليس بجلي على ان منعرفات حيي مرشح
إلى الياء اذ هي مما يعرف به الاصل كما عرف في محله ولا ينافيه قولهم
المبهم يحمل على الأكثر وهو الواوي إذ الابهام ممنوع ولو سلم فهو عند

عند عدم الصارف قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية وحيوان
بدل عن ياء وقال مولانا سنان الدين في الصافية شرح الشافية
اصله حييان لعدم نظيره بالاستقراء والاستدلال بحيي على ان الواو
ياء في الاصل ضعيف لاحتمال كون الثانية منقلبة عن واو للكسرة
والقياس ان تقلب الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لا الثانية
لان يحذف احدى الالفين التبست بغيرها مع ان علة قلب الاولى
باقية بعد قلب الثانية واوا لكراهة اجتماع المثلين لا الاولى
لان التغيير بالأواخر اولى ولم يعل الاولى ليكون مطابقا لمدلوله
في التحرك كالجولان والسيلان والخفقان فالحيوان محمول عليه لانه
نقيضه لغة انتهى فلا عبرة لما قيل ان اصله حيو ثم صار حيي كجون
فيه الادغام للتجانس ان لم يمنع مانع والا فلا كما سيشير اليه بقوله
اي حيين وقد سبق في بابه فلا غبار عليه فالادغام هو الاكثر وكذا
قوم وما خبر القاموس لا مراد فتدبر وفي الشافية وكثر الادغام
في باب حيي للمثلين وقد يكسر الفاء وفي شروحها قال سيبويه
الادغام اكثر والاخرى عربية كثيرة ووجه الكسر الاتباع بالنقل بعد
السلب والاظهار اي البيان ايضا لئلا يلزم تحريك الياء بالضم
في المضارع لان قياسها ادغم في الماضي ان يدغم فيه ايضا وقيل
لعدم لزومها فانها تحذف كحيوا وقد تقلب كيحيى فكأنها لم يجتمعا
وقد قرئ بهما في الانفال في قوله بدر من قوله تعالى ويحيى من حي

عن بيّنة قال الامام البيضاوي وقرأ ابن كثير ونافع وابو بكر ويعقوب
من حيي بفك الادغام للحمل على المستقبل في ماضيه اي مقرون ذي
يائين لا في غيره الكائن اوكائنا من الثلاثي المجرد لا مزيد وحكم
المنقلبين سيجيء في سمعك توجه نحو تطرك وقلبك نحو حيي وعيي
وري حيا بالادغام لبعض عضنا بين وما زاد وهو حيوا حيت حيتا
منتهيا الى حيين بالفك جمع المؤنث الغائبة كعضضن ومن حيين
الى حيينا فالغاية خارجة من المغيا فان امثال هذه النونات من
موانع الادغام على ما عرفت في المضاعف ونحو حيي حيا حيوا بالياء
الماضي اي حيي وهو حيينا ولا يعل بوجه ما غير حيوا بيائين من
نصاريف حيي لما يجيء ما واما حيوا فانه اي حيوا اداث ان يجوز فيه
حيوا بحذف الثانية التي هي اللام كرضوا وقدم كقوله وكنا حسبناهم
فوارس كهمس حيوا بعد ما ماتوا من الدهر اعصرا ووجب الادغام في
الصفة المشبهة منه نحو حي حيان بالادغام وجمعه احياء بالقلب
ونحو عيان وري ريان به ولا يجوز الاظهار حملا على فعلها اذ تفرع
امثالها على افعالها انما هو في الاعلال لا الادغام فلا ان يحمل على الاكثر
وهو لغة الادغام كما عرفت اولى منه على الاقل وهو لغة الاظهار
كذا افاده العلامة السعد وتبعه صاحب السيف ولما فرغ من جائز
الادغام وواجبه من ذي اليائين اراد ان يبين ممتنعه منه فقال
ولا يجوز الادغام بل يمتنع في غيرها اي غير الماضي من المذكورين وهو

وهو بعض الماضي وكل المضارع وماضي الثلاثي المزيد فيه ومضارعه
وغيرها نحو حيين الى الماضي وقد بينا ويحيي مضارع حي وحيي بلا
ادغام ولو نصبا لقوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى
واحيي يحيي احياء من الافعال وحيي يحيي تحية من التفعيل وحايى
يحايي محاياة من المفاعلة واستحيى يستحيي استحياء من الاستفعال
وهذا هو اللغة الحجازية وهو الاصل الشائع وعليه قوله تعالى ان الله
لا يستحيي ويستحيون نساءكم بالياءين واما التميمية فتحذف احدى
اليائين لكثرة الاستعمال كلا ادري في لا ادري وقوله تعالى ولم تك
شيئا ولم اك بغيا بالياءين في لم تكن ولم اكن ثم المحذوفة العين على
الاصح كما قيل بل الحق كما في شرح السعد العلامة لقولهم استحى ولم يستح
بلا باء وقيل اللام وكانه وجهه كون الاخر محل التغيير فافهم وذلك كما
يستحي يستحي الح مثل اشترى يشتري وعليه قوله • الجعف ابلا
اذا ما استحين الماء يعرض نفسه كرعن بسبت في اناء من الورد •
وكلتاهما وضعفها تركه وكذا قال المحقق الزنجاني ومنهم من يقول استحى
الح وانت خبير بانه البيت من باب المعذورة كما يخبرك بها علمك با
بالعروض ويعل آخره كالناقص اي آخره وقد عرفت من تقرير هذا
الفقير • الكلام العلامة التحرير • احكام المبتود واضدادها من ذي
اليائين بلا تقصير • فلما جاءت النوبة الى ذي الواوين بين احكامه
بعد ذي اليائين بقوله وان كانا واوين فلا بد ثم اي لا يوجد ادغام

احدهما فالالف لانه ماضيه اي اللفيف المقرون الذي كان حرفا العلة
فيه واوين مطلقا ولا في غيره اي غير ماضيه من مضارعه اصلاً
الا في المصدر فانه فيه تدغم كما سيصرح به نحو قوي يقوى كرضي
يرضى اصلها قوو قلبت الواو الاخيرة ياء فيهما لما مر في الناقص وتقوو صح
من ان الواو اذا انكسر ما قبلها او وقعت متطرفة رابعة فصاعدة
ولم يكن ما قبلها ياء تخفيفا ثم قلبت الياء في المستقبل الفا واشار
اليه الواجح بقوله لتحركها وانفتاح ما قبلها بلا مانع اذ لا محذور في اجتماع
هذين الاعلالين لكونهما في محل وقال السعد انما لم يدغم لان
الاعلال في مثل هذه الصورة واجب اذ لا يجوز ان يقال رضو
بلا اعلال بخلاف الادغام اذ يجوز ان يقال حيي بلا ادغام فقدم
الواجب فلم يبق سبب الادغام لان قوي اخف من قوّ بالادغام
واعتبر اجتماع الواوين في القوة للادغام فانه موجب للخفة ونظيره
الجو والنو ولم يعل العين لئلا يلزم اجتماع الاعلالين هذا كلامه وفي
الشافية الاعلال قبل الادغام وفي الصافية لان سبب الاعلال
موجب له وسبب الادغام مجوز لا موجب ويدل عليه امتناع التصحيح
في باب رضي وجواز الفك في باب حيي انتهى وقد مر فيما سبق ونحو
في المصدر من قوي قوة بالادغام الواجب وحكم عينه اي هذا المقرون
كحكم عين الصحيح او الحرف الصحيح بلا فرق لا يعل عينه اصلا فهذا اشارة
الى وجه الشبه وحكم لامه كحكم لام الناقص لانه ناقص من وجه بلا فرق

في حكم ما تأخر الشيئين او مقصور على الثاني لا سيما على نسخة
عدم قوله لا يعل واسم الزمان واسم المكان وفي بعض النسخ اسماً
مثنى منهما اي اللفيفين مطلقاً ظرف مستقر صفة للاسم او حال
من ضميره في كذا اي كاسم الزمان والمكان الذي مر كائنا من الناقص
نحو موقى ومطوى كمرمى بفتح العين فيهما وهو القاف والواو فالاول
للاول والثاني للثاني واعلم ان هذه التسوية وعدم الفرق بينهما على
ما اختاره ومقصد في امعان الانظار وقد فرق وقيل المفروق
كالمثال واختاره بعضهم في اوائل الابصار وقد تم اصول الابواب
بعناية الملك الوهاب فالحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
لا سيما نبينا محمد والال والاصحاب وهذه خاتمة مهمة لطائفة
جمة وتكرها لعدم سبقها في الاجمال وعنوان البحث بها اعتناء
بشانه في الاكمال وخاتمة الشيء اخره من ختم الشيء اذا ضرب
عليه الخاتم وانما يفعل هذا بعد الاختتام ومنه خاتم الانبياء لمحمد
عليه وعليه السلام وفي شرح الكشاف للسعد المحقق فاتحة الشيء
اوله وخاتمته اخره ادبها الفتح والدخول في الامر والخلق والخروج
منه والتاء للنقل لا للتأنيث وكذا يجري في احكام نون التأكيد فان
تأكيد الاحكام من المهمات لاولي الافهام وفي بعض النسخ نون وحل
عقد هذا التركيب قد عرفته على وجه الترتيب فلا تغفل عنه الحفظ ولا تكن
من الناس كيلا تكون من العاري بل تكون من الكاسي قال صاحب

قوله بعدها ما انفعل من احد فتى السعد في ... زيادة [illegible]
لكنه يعلم الاية بوانفعل السلام في ... [illegible]
وهي منطلقة ... وقال [illegible]
ذهب اليه ... مصدر [illegible]
وقلت عليها ... [illegible]
مثلكم والاختصار ... [illegible]
عليها المزيد ... [illegible]
عملها ان الاسم ... [illegible]
جارة وكما ناصبة

القاموس في مادة الهمزة أكده تأكيدا وكده وفي مادة الواو والتوكيد
أفصح من التأكيد وكذا في غيره وفي النحل ولا تنقضوا الأيمان بعد تو
كيدها وفي الكشاف وكد وأكد لغتان فصيحتان والأصل الواو
والهمزة بدل وفي أنوار التنزيل ومنه وكد وأكد بقلب الواو همزة هذا وأكثر
التخفيف كما في مثل أكد أكد وأكدوا فتنبه ولكن التأكيد أشهر أشار
إليه الزمخشري بالتقديم وكذا تراهم يستعملونه أكثر منه وفي حاشية
لابن الشيخ الفاضل قال الراغب وكدت القول والعهد وأكدته بمعنى
الحكمة وكل واحدة منهما لغة أصلية وليست الهمزة بدلا من الواو لأنهما
متساويتان في الاستعمال فليس ادعاء كون أحدهما أصلا والآخر
منقولة منها أولى من عكسه انتهى وفي حاشية الفاضل الشهاب هذا
مذهب الزجاج وجمع من النحاة وذهب غيرهم إلى أنهما لغتان أصليتان
كأرخت وورخت لأن الاستعمالين في المادتين متساويان فلا يحكم
القول بأن الواو بدل من الهمزة كما في الدر المصون انتهى فتدبر ولكن على
أحكام التأكيد ونتيجة من الشكرين وعلى المنابيا في أمثاله بعناية
الهادي في عناية المبتغي في شرح كفاية المبتدي من القابرين
ثم إنه خاطبه النحرير الخطيب الأديب الطالب الراغب الأريب
بالخطاب العام تنبيها له عن غفلة المنام للتعلم الذي هو أصل المرام
اعلم أنه أي الشأن يدخل جوازا واللازم نادر وفاعل نونان وفي فعول له
الفعل لا الاسم وكونه منفيا في السعة لما سيأتي في ما كونه غير الماضي المحض

المصطلح ودال الزمان الحال أو غير دال الزمان الماضي والحال وتجويز التجوز
أو الشرح في الحال والا فلا يطلق على المضارع الحالي بل الحالي لم
وذلك الغير هو الفعل الاستقبالي وتجويز كون الغير صفة للفعل
إذ اللام للعهد الذهني وهذا معنى قولهم ويختصان بالمستقبل لأنهما
لا يؤكدان إلا ما يكون مطلوبا أو شبيها به بالاستقراء والطلب
تقتضي الاستقبال والشبيه ملحق به وسيجيء إذ من المعلوم أن
الطالب إنما يطلب عادة تحصيل مراده الغير الموجود قبله سبب
التأكيد والماضي لحصوله بالجملة والحال وإن احتمل لوجوده لكنه
لإمكان اطلاع المخاطب على ضعفه وقوته في الأغلب لا يحتاج إليه
فاختصت بالاستقبال الطلبي ولو حكما كذا قالوا ولكنه كما ترى
لا يفيد الاقتناع بل الأولوية فالوجه الأصيل في أمثاله الاستقراء
وأما أمثال هذه التعليلات ليست إلا بيان المناسبات في صور
الدلائل والتعليلات وتوجيه المسائل إلى القواعد الواهيات كما بينا
ذلك وأبدينا بالنقل عن الثقات في أوائل الكتاب بالعناية فعليك
بذلك إذ فيه الكفاية في الأمر والنهي المنوعين للطلب كما مر في فصل
الأفعال ومن غيرهما الامر والنهي معلومات ومجهولات بيان ذلك
الغير هما أي فعل ومن بيانية وجد فيه معنى الطلب أي معنى هو الطلب
القلبي ولو غير صيغي بل لعارض كمضارع وقع بعد ألفاظ الطلب
وهي كثيرة كالألفاظ الاستفهام والعرض والتخضيض والتمني والقسم

قوله كالألفاظ الاستفهام وألفاظه الهمزة وهل وما
ومن وأي وكم وكيف وأين ومتى وأيان
منه اهد غفر

وسيأتي الامثلة او ما شبه به فالفعلية عطف على الظرفية اي
او من فعل خبر عن معنى الطلب وهنا الا انه شبه به لوجود ما فيه
معنى الطلب وارجاع المنصوبة الى الطلب بطلب التكلف المرهوب
عنه اذ باب الطلب نعم لو كان العبارة او شبهه كما في كلام بعضهم
لجاز وان لم يخل عن تسمح فليتدبر وذلك بان وقع بعد اداة النفي
من ما اتفاقا ولا ايضا على ما قال ابن جني ولم ايضا على ما قاله سيبويه
قال ابن مالك النفي كالنهي على الاصح كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما
شيخا على كرسيه معمما او بعد اداة الشرط التي زيد فيها لفظة
ما التأكيدها سواء جاز حذفها منها كما في اما واين ما وايهم ما او لزمها
كما في اذ ما وحيثما وكذا فلما وربما شاذا واما ان كانت بدونها فدخولها
نادر وربما دخلت في المضارع التالي لغير الشرط كذا في الرضي وشرح
الفاضل العصام قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن كعبارة
الكفاية والتسهيل واكثر هو من عبارة ابن مالك واوفى وقد قال
الفاضل العصام في شانه لقد جمع الكل حيث قال في التسهيل يختص ان
جواز تعلق الامر والمضارع التالي لاداة الشرط وامثلة الطلبيات
نحو اضربن ولا تضربن وهل تضربن والا تضربن فهلا تضربن وليتك
تضربن ووالله لا تضربن وامثلة المشبهات مثل ما تضربن ولا
تضربن ولم تضربن ونحو اما تضربن واينما تضربن وايهم ما تضربن
واذ ما تضربن وحيثما تضربن اضربن هذا والشاذ كقلما تضربن وربما

وربما تضربن والنادر كان تضربن اضربن والتي لم تضربن بالنون
الثقيلة او الخفيفة في كل منهما نونان موضوعتان للتاكيد اي لتاكيد
الحدث الفعلي الاستقبالي الطلبي وتخريج او علة الدخول احدهما
او هي خفيفة وقيل انها مخففة ايضا لكنه مبنية على اصل
الوضع عند البصريين على ما هو الاصل في الحروف عندهم من عدم
التركيب والحذف متحرك الثقيلة عند الكوفيين وبلا به المخففة
وهي لا تدخل التثنية والجمع المؤنث عند الكوفيين وجمهور البصريين
لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده خلافا ليونس اما جليل من
البصريين حتى قيل ان سيبويه اخذ عنه ايضا فانها قد تدخلهما
ايضا عنده لانه يجوز ذلك الاجتماع بل يجعله مغتفرا فيهما كما في
الوقف اتفاقا على ما قال او يدفعه بالكسر وعليه يحمل قراءة ابن ذكوان
في قوله تعالى ولا تتبعان بالكسر والتخفيف كما قاله الفاضل العصام
وقيل حمل على انها وقد قد هنا التحرير الكثير الشهير والان
فقد جعل الرضي وصاحب التسهيل الكوفيين مع يونس الامام
الجليل وانت تعلم ان ذلك بمنزلة الاستثناء مما سبق والثقيلة
مفتوحة للتخفيف على اصل الوضع اجماعا قال الفاضل العصام
ولا يخفى انها تحتمل ان تكون حاصلة بتضعيف الساكنة لمزيد التاكيد
هذا لان زيادة اللفظ لزيادة المعنى في الاغلب وقد تخفف تخفيفه
فيما مر ويؤيده اطلاق المثقلة والمشددة عليها في جميع التعاريف

الا في التثنية والجمع المؤنث كاضربان واضربنان فانها اي الثقيلة
مكسورة اي متحركة بالكسر لشبهها بنون التثنية في الوقوع
بعد الالف فيهما اي التثنية والجمع المؤنث ويزاد الف في الجمع المؤنث
لتفصل الالف بين النونات لكراهة تواليها اذ لا تحذف نون الضمير
لانه فاعل ولا نون التاكيد لئلا يفوت الغرض فتفرق بالالف
الاخف وما قبلها اي نوني التاكيد مضموما مع واو الضمير في الجمع
المذكر حالا من ضمير مضموم لتدل الضمة على الواو المحذوفة للمجانسة
وفيما لم تحذف للاطراد ومع يائه اي الضمير في المخاطبة مكسور لتدل
الكسرة على الياء وللاطراد وما قبلها كائنا فيما عدا ذلك اي واو
الضمير ويائه قال للافراد باعتبار الضمير المذكور كما هو المذكور في شرحي
الفاضلين الجامي والعصام وذلك هو المفرد المذكر الغائب والمخاطب
والمؤنثة الغائبة مفتوح للتخفيف قال الفاضل العصام يستثنى
منه التثنية وجمع المؤنث ومن عد ما قبل الف التثنية والف الفصل
ما قبل النون لان الالف ليس حاجزا حصينا فقد ترك طريقا متينا
واثر ما لغائب البناء الابناء الافعال المعربة بها ولم يصرح به لعدم
كونه من وظيفته وما تعرض له من غيرها فبالاستطراد لامر ما وكثير
اليا يفعا بقوله ويحذف من المستقبل بسبب دخولها اي النونين
النونات اي نونات ما دخلتا عليه كلها سوى نون جمع المؤنث فانها
لا تحذف به قال يافي بعد التثنيا نون التثنية والجموع والمفرد المؤنث

المؤنثة المخاطبة للثقيلة ونون الاضربن للخفيفة ويحذف وجوبا
بسببه تخفيفا ايضا اي كالنونات واو الضمير اكتفاء عنه بالضمة
الدالة عليه النائبة عنه للمجانسة وياؤه اي الضمير اكتفاء بالكسرة
كذلك وقد تثقل الفعل وطال بهما وان كان اجتماع الساكنين على
حده في الثقيلة بخلاف مثل اضربان واضربنان فافهم في الصحيح
والمهموز والمضاعف والمثال والاجوف من الاقسام الستة مثال
الصحيح الذي دخله الخفيفة لوجود معنى الطلب فيه بهل مع تصاريفه
نحو هل تنصرن بفتح الراء هل ينصرن بضمها هل تنصرن بفتحها هل
تنصرن بكسرها هل تنصرن بضمها هذا معلوم في الامثلة الفضلية
وشرحها بعناية الوهاب واما حكمه وخلافه فعلى خلاف ما يرتضيه
صاحب الكتاب واما عدم جواز حذف الفاعل فانما هو عند عدم
الغائب ولو حكما كما تقرر في موضعه وقد مر فافهم هل انصرن هل
ننصرن بفتحها فيهما ومثال ما دخله الثقيلة له هل ينصرن بفتح الراء
هل ينصران هل ينصرن بضمها هل تنصرن بفتحها هل تنصرن بكسرها
هل تنصران ثلث نشاة هل ينصرنان بسكونها هل تنصرن بضمها
هل تنصرنان هل انصرن هل ننصرن بفتحها فيهما وقس عليه الضمير
الى البواقي اعتبر بهذا الصحيح في التصريف بالخفيفة والثقيلة نحو هل
يأخذن من المهموز ونحو هل يمدن من المضاعف ونحو هل يعدن من
المثال وكذا سائرها فيه الطلب ولو حكما تمام تفصيله انفا في الاجوف

من المذكورات لعود بدخولها العين المحذوفة واواً او ياءً نحو لم يصونن
وصونن امرين من الصون وبيعن امرا من البيع ولم يصونن مضارعاً
مجزوماً من الصون ولو نحو قلنّ وكذا هذه وقس عليه البواقي واما
الناقص واللفيف مطلقاً منها فيحذفان اي واو الضمير وياؤه
بدخولها ايضاً اي كحذف النونات او كما في المذكورات ان كان ما
قبلهما اي الضميرين مضموما او مكسوراً للالتقاء نحو اغزن وارمن واخشن
والحونّ او اجرّ لضم العين وكسرها وبالخفيفة والثقيلة فيها للالتقاء
والتناسب والتخفيف وان كان ما قبلهما مفتوحا حرك الواو بالضم
والياء بالكسر لالتقاء الساكنين والخفيه ولا تحذفان لعدم التناسب
الدال نحو اخشون واخشين ونحو الجون والجين بالجيم او امراً لا ولان
من الذي قصد ولا اخران من المذوق ثم اولهما للاول وثانيهما للثانية
واصلهما اخشيوا واخشيي والجيوا والجيي واعلالهما في بابهما
ويعود اللام وهو الواو والياء المحذوفة بالجزم مطلقا فيهما اي الناقص
واللفيف لان لام لم لحركة لام الصحيح حال كونها مفتوحة بدخولهما
للالتقاء والتخفيف نحو ليغزون وليرمين ونحو ليطوين ونحو ليقين
ونحو لم يغزون ولم يرمين ولم يطوين بفتح الواو والياء فيها وبالنونين
في كل منها ٠٠ قد تم ختام الكرام ٠ بعناية الملك العلام ٠ فالحمد لله على نظم
النظام ٠ والصلوة والسلام على خير الانام ٠ محمد وآله البررة الكرام ٠
وصحبه نجوم الهدى لنيل دار السلام ٠ ونسأل الله تعالى ان ينشرح بهذا

وليهدون والعلم والنفي والاولو

الشرح صدور الطالبين ٠٠ كما شرح شرح المتمنين
قلوب بحرمة محمد حبيبه الامين ٠
آمين ٠ آمين ٠ آمين
يا معين ٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي النعم الكثيرة العظام • والصلوة على حبيبه محمد افضل الانام • وعلى آله البررة وصحبه الكرام • وعلى متبعيه باحسان الى يوم القيام • وبعد فلما افضل علىّ ذو الفضل العظيم بفضل الله لا زال في حسن حفظه نعم فائقنا عليه فضل الله • واستعد قريباً للتأديب والتفهيم • وناسب امثلة التعريف في ابتداء التعليم • وكان ما اشتهر منها محرفاً ومحولاً • وعن سمت الصواب مغيراً ومبدلاً • وعلى الزوائد وسوء الترتيب محتوياً • وعن بعض المهمات عارياً وخالياً • صحفه الناظرون والناسخون • بعضهم جهلة لا يستخرجون • وبعضهم عمداً يغيرون • يزيدون وينقصون • يريدون • الاصلاح كيف يفسدون اردت ان اصنف رسالة منطوية على ما لا بد منه في امثلة التعريف • مجردة عن الزوائد وما يستغنى عنه في التعريف • سائلاً من الله تعالى ومتضرعاً اليه • ان يبعدني من السمعة وكل ما يعاتب عليه • وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم • واياي ممن اتى الله بقلب سليم • وان ينفع به ولدي الاعز وسائر الطالبين • وان يغفر لي خطيئتي يوم الدين • انه هو ارحم الراحمين • مجيب اذا دعى دعوة الداعين • غفر تعالى لعبده قل آمين • مقدمة اعلم ان الصرف علم باحث عن الاحوال العارضة للمفردات حقيقة او حكماً لذاتها من غير

غير مقارنتها للفظ آخر من حيث صورها وموادها مأخوذ تبين على وجه كلي وقولنا لذاتها من غير مقارنتها للفظ آخر يخرج الاعراب والبناء فانهما عارضان للمفردات لكن لا من حيث هي مفردات بل من حيث انها مركبات مع الغير واما بحثهم عن ادغام آخر احد اللفظين في اول الآخر المماثل او المجانس نحو ومثاله فعلى سبيل الاستطراد تكثيرا للفائدة وتوضيح هذا التعريف ان الوضع وهو جعل اللفظ بازاء المعنى شخصي سماعي هو تعيين لفظ بمادته وصورته الجزئيتين للدلالة على معنى كتنصر والعلم الباحث عنه يسمى علم اللغة ونوعي قياسي هو تعيين صورة كلية مفردة او مع جزء من المادة زائد مأخوذ بالنوع بشرائط مخصوصة كالاول كتنصر فان صورة الكلمة في الفعل دالة على الزمان الماضي والثاني كمنصور فان صورته مع الميم الزائد في اوله والواو بعد عينه في الصفات دالة على من وقع عليه الحدث والعلم الباحث عنه يسمى علم الصرف لكن ليس مقصوراً عليه لما عرفت فيبحث الصرف عن الموضوعات والتغييرات القياسيتين وذكر غير القياسي فيه استطراد لمشابهته القياسية بنوع ضبط يوجد فيه كما في الجموع المكسرة السماعية فانها تذكر في الصرف على وجه يحصل به نوع قياس لا من حيث خصوصيتها منتشرة فانها من تلك الحيثية تذكر في اللغة وكذا المصادر الثلاثية والابواب او لكثرة الفائدة او غيرهما فقد علم مما ذكر ان موضوعه

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية

المؤدات المذكورة من الجنبيّة المخصوصة المعبّر عنها بان بنية
الغنى المقاطع باعتبار حركاتها وسكناتها في غير آخرها واصولها
وزوائدها والترتيب فيها بحسب الاصل على وجه كلي وانّما قلنا في
غير آخرها اذ حركة الآخر وسكونه لا يغير البناء ولذا جوّزوا
الاعلال في آخر الملحقات ثمّ اعلم ان الكلمة معتبرة في الاصول
بالجنسية وفي غيرها بالنوعية وكل حرف من حروف التهجي نوع
وكذا الكل حركة من الحركات الثلثة ومطلق الحرف والحركة جنس فمقتل
ومنصر بناء واحد وكذا نَصَرَ وقَلَعَ ونُصِرَ وقُبِلَ بخلاف اكرم وأُكرِمَ
وقَتَلَ وهو خلو الاعراض الذاتية لها هي الاحوال العارضة كذا لها
لذاتها اما الحاجة معنوية افادتها المعنى والبحث عنها هو المقصود الاصلي
من الصرف لكونه تثنية وجمعاً ومصغراً ومنسوباً ومصدراً وماضياً
وغيره من المشتقات او لحاجة لفظية كتخفيف الهمزة والادغام
والاعلال واما غايته فهو الاستقدار في معرفة الالفاظ الكثيرة
القياسية ومعانيها بسماع واحد منها تقسيره عن سماع الباقي
وتفسيره فيتمكن من الضبط بسهولة ويأمن من الخطاء في تلفظها
ويعرف ان صدر من غيره فهذه فائدة عظيمة **بيان الافتقار**
على ماذكر من الامثلة المختلفة لما كان بحث الصرف مقصوراً على الموضوعات
النوعية والتغيرات القياسية وكان الاول هي المقصود الاصلية
ومستلزمة لمعرفة بعض انواع الثانية ومداراً لمعرفة بعضها الآخر

فعلم ان البناء اهم مطلقا في الصحيح
الذي هو اصل ثم تدرسه

فمثلا من سمع النصر مع تفسيره يعرف النصر بغير رأفة
الامثلة ويعرف معانيها من غير سماع وبايمنه من
الخطاء في تفسيرها ويعرفه من غيره ان كان عارفا
بالصرف ولا يحتاج في كل الى السماع

الآخر فانا انما عرفنا ان فعل مغيراً منه قوله لعلمنا ان البناء الموضوع
بالنوع لما فيه الثاني منقول العين وسهل المعرفة للمبتدي بخلاف
الثانية اقتصرنا في هذه الرسالة عليها ثمّ انها على نوعين اشتقاقية
هي ما دل على الحدث ومعه او مع غيره وغير اشتقاقية بخلافه كالمصغر
والمنسوب والتثنية والجمع وكما كان الاول اكثر عدداً واسنى لما
وفائدة مع كون الثانية نظراً عليها بلا عكس ذكرنا امثلتها على التفصيل
وتركنا المصغر والمنسوب رأساً لتعسر معرفتهما لكثرة التغير فيهما
واكتفينا من التثنية والجمع بما نظراً على الاسماء الاشتقاقية لظهور
المقايسة لعدم كثرة التغير فيهما ثمّ ان تلك الموضوعات الاشتقاقية
انما يجوز لنا القياس فيها اذا استقصينا واحداً منها في بابه وليس لنا
ان ننقل الرباب آخذون السماع فاذا استمعنا فنا قياسا وهكذا
في كل باب وفي الثلاثي المجرد لا بد من سماع حركة العين في الماضي
والمضارع لانه سماعي وكذا مصدره المؤكد لكن لما كان اصل الجمع
على قول جار ضبطنا بتركه بالكلية على ما ذكرنا من كل باب وزنه الغالب
فيه لقربه من القياس وفي قياسية بعضها باشروط آخر ستذكره
ان شاء الله تعالى فظهر من هذا احتياجنا الى معرفة الابواب وان كانت
سماعية فلا بد ان بينها قبل الموضوعات النوعية **بيان الابواب**
مجموع ما ثبت منها بالاستقراء احد واربعون ولنذكر وجهاً للضبط
والترتيب الموضوع النوعي الاشتقاقي ما جنبه المفرد المذكر الغائب

مقصودنا هذا في وجه الضبط لعلة
[illegible] والاصالة عليه

الدالة على الحدث فمتى جنبة انه
[illegible] انه مصغر
مشتق لا منسوب انه مصغر

اما مجرد او مزيد فيه فالمجرد لا يكون حروف الاصول اقل من الثلثة
اذ لا بد من حرف متحرك للابتداء وآخر ساكن للوقف عليه ثم لما
تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما وفصلوا بينهما بحرف آخر للتغيير فيه
حركة وللسكون ولا اكثر من الاربعة لكثرة تصرف الفعل ولانه يتصل به
الضمير المرفوع ويصير كالجزء منه حتى يعد ان كلمة واحدة فالخماسي فيه
كالسداسي في الاسم وقد رفضوه لئلا يتوهم انه كلمتان فالمجرد اما ثلاثي
او رباعي والثلاثي لما كان اخف استعملوه في معان كثيرة مختلفة فوضعوا
له ابنية مختلفة ليدل على اختلاف المعنى وتناسبها وهي ستة لانه لا يكون
اوله الا مفتوحا لتعذر الابتداء بالساكن وثقل الضمة والكسرة
واما المبني للمفعول ففعلة استثني لا وبناء اذ له من جميع الثلاثي هيئة
واحدة وعوضه لكل مبني للفاعل وكذا لم يعد بابا مستقلا بل ادرج
في باب المبني للفاعل ورعاية المناسبة بين اللفظ والمعنى سوغ الضم
بل اوجبه ولا وسطه الا متحركا لئلا يلتبس بالمصدر في الوقف ولثقل
الضمير اذ الاصل الغالب في مصدر الثلاثي هو الفعل بكثرة والرجوع
اليه اذا اريد المرة كذا قال الخليل والحركة ثلثة وقد عرفت انه لا دخل
لحركة الآخر وسكونه في البناء فحصل ثلثة ابنية ولما كان الفتحة
اخف استعمل في معان كثيرة واشير اليها بتحريك عين المضارع
بالحركات الثلث اذ فاؤه ساكنة لتوالي اربع حركات وقربه من سببه
وهو حرف المضارعة المفتوحة لخفتها ولتعذر الساكن لكن لما كان في

وكذا التعليل باختلاف الاسم فوهم ان لكل كلام
انه الجزء لا في الانحصار وبالتقارب
لكون الفعل اصلا

في الفتحتين المخالفة التي هي الاصل اذ معنى الماضي مخالف لمعنى
المضارع فيناسب اختلاف المعنيين اذ هو الميزان كما سبق
قبل ذلك الباب واشتراطه فيه كون عينه او لامه حرف حلق ثقيلا
لينجبر فوت الاصل بحصول الخفة ولما لم يكثر المعنى في الكسر كثرته
في الفتحة وثقل الصعود من الكسرة الى الضمة فتح عين مضارعها
ولم يكسر لكسرة لازمة الا اذا كان فاؤه معتلا اذ حصل خفة
لسقوط الفاء فيعارض الاصل فوزعت مكسرات في بعضها رعاية
لها واما الضمة فوضعوها للصفات اللازمة وافعال الطبايع
المسلوب عنها اختيار صاحبها لمناسبتها في اللزوم فان انضمام
احدى الشفتين الى الاخرى لازم في الضمة كلزوم انضمام تلك
الصفات الى صاحبها ولمشابهة تلك الصفات لما اسند في المبني
للمفعول في سلب الاختيار فكما ان الضمة جعلت علامة له كما يجيء
جعلت ايضا علامة لما اشبهه والتزموا ضم عين مضارعه ايضا
تحقيقا لمقتضى تلك المناسبة والمشابهة اذ اللزوم في الصفات
المذكورة وسلب الاختيار والضمة في المبني للمفعول لا تختص بالماضي
فحصل مما ذكرنا ان ابنية الثلاثي باعتبار اصالة ثلثة وباعتبار
المضارع ستة وان الاصل مما اختلف حركة عينه فلذا اكثر كلماته
واستعمله وسمي بدعائم الابواب واستحق التقديم ثم مفتوحها
المحض منها لخفتها وتقدم الماضي ثم مضموم المضارع منه لعلو به الضمة

الكلمات التي فاؤها حرف علة تمت

وهو خفة الفتحة

وهو علة خفة الضمة

ونحو قال وباع ... خفيف

وقد علم من هذا اوجه الرابع على الخمس ووجه تقديمه على الثالث دال
مع كونه قليلاً جداً ولم يجئ من الصحيح الا على طريق الموازنة والفرعية
واما الرباعي فلكثرة حروفه لم يجئ منه الا بناء واحد ولزم فيه سكون
احد حروفه لئلا يلزم توالي اربع حركات وتعين العين اذ اللام
الثانية تسكن عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك حملاً على الثلاثي
ليكونا على وتيرة واحدة فلو سكن اللام الاولى التقى ساكنان ولزم
في البواقي الخفة واما المزيد فيه فنوعان لانه ان زيد فيه على الثلاثي
فمزيد الثلاثي وان زيد فيه على الرباعي فمزيد الرباعي ولما كان
هذا اصلاً لبعض قسم الاول قدمناه فنقول الرابع اما واحد
واثنان ولم يزد ثلثة لئلا يخرج عن الاعتدال ويظن انه كلمتان
فالاول بناء واحد بزيادة التاء المفتوحة في الاول والثاني بابان
لان احد الزائدين فيه همزة وصل مكسورة في اوله والثاني اما نون
ساكنة بعد عينه قدمناه لتقدم الزائد وكذا في امثاله واما تكرير
اللام الاخيرة مع الادغام بنقل حركة الى اللام الاولى التكن
ويجوز ان يكون الزائد الاولى لسكونها والثانية لان الاخر بالزيادة
انسب وكذا الكل تكرير فان كان الاول متحركا فالزائد الثاني
بلا خلاف والفاء ساكنة في هذين البابين واما مزيد الثلاثي
فثلثة اصناف لان الزائد اما واحد او اثنان او ثلثة لا غير لما مر
الصنف الاول قسمان لانه ملحق بالرباعي او غير ملحق وتحقق الالحاق

الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بان يزاد فيه حرف ويجعل في مقابلة
الحرف الاصلي من الاصل وان كان فيه زائد جيء به في اللفظ موضعه
في الاصل ويكون الزائد لمجرد الموازنة ليعامل معاملته في التكسير
والتصغير والمصدر ونحوها فان استخرج ليس ملحقاً باحرنجم وتافعل
بجعفر ولا اكرام بدحرج والثاني احق بالتقديم لكثرته استعمالاً
وافراداً واصالته بالنسبة الى الثلاثي فهو ثلثة ابواب لان الزائد فيه
اما من جنس الاصول او لا يكون الا من جنس العين ليدغم اذ في الفاء لا يدغم
اصلاً وفي اللام عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك ولزم الفتح في الفاء
والعين للخفة قدمناه على الثالث لكون الزائد من جنس الاصول مع اصالة
اشتراك الثالث في محل الزيادة بخلاف الاول او الالف لخفتها فهي اما
في الاول فيعتبر همزة مفتوحة فيكون الفاء ساكنة والعين مفتوحاً
لما مر او بين الفاء والعين اذ ما بعد العين محل زيادة الف المصدر
وبعد اللام يلتبس بالتثنية ولم يلحق نمانية لانه اما بتكرير او بزيادة نون
والمكرر اما فاء على مذهب الكوفيين اخترناه لظهور الاشتقاق ولما
لم يوجد تماثل الفاء والعين في الاصول فصلوا بينهما بالعين وشرطوا
ان يكون مضاعفاً ليتأنس الفصل بالفصل ويتقوى وكذا لم يكرروا
العين للالحاق للزوم اللبس او الثقل او الاستثقال او لانه فلا بد ان يدغم لئلا
يبطل الالحاق فيتعين ما قبل الاخر والزائد لا يكون الاحرف علة لكثرة
دورها وزيادتها او شبهها بها وهو النون ولا يزاد الا قبل الاخر لان

حرف الالحاق لا يكون في الاول وهمزة افعنلس ليست للالحاق بل
للابتداء ونحو جوارب للمطاوعة ولم يرد بين الفاء والعين للازم سكونه
فيختفي في اكثر المواضع فلا يقابل الحرف الصحيح واما نون افعنلس
فلملاحظة كون اصله او لانها حرف الالحاق في السين الاخيرة ولا بعد
اللام للزوم ما ذكر عند اتصال تاء الضمير اما حرف العلة فالالف لا يزاد
الا آخرا لان حرف المد لغاية خفته لا يقابل الحرف الصحيح الا في الآخر
لانه عرضة للسكون والتغيير فيجوز ان يقابله حرف المد وتنقلب ياء
عند زوال فتحة ما قبله او اتصال الضمير المرفوع محلا على نحو رميت
فلذا يكتب على صورة الياء وقال بعضهم لانه اذ الالف للالحاق اصلا
وانما يزاد الياء فينقلب الفا فلذا يكتب بالياء وترجع اليه عند زوال
الفتحة وكلاهما محتملان والاول اولى عندي واما الواو والياء فلا يزاد
ان في الاول لكثرة ولا في الآخر للزوم انقلابهما الفا فاما الفاء والعين
او بين العين واللام والمعتبر في التقديم اولا تقديم الزايد ثم مجانسة
ثم علويته ثم علته فتدبر الصنف الثاني قسمان ايضا ملحق
بتفعلل وغير ملحق الثاني خمسة ابواب لان اولها اما همزة وصل او
زائدة والاول زائدة الثاني اما متصل به وهو النون او بين الفاء
والعين وهو التاء او تكرير اللام مع الادغام والفاء بكونه في هذه
الثلثة والثاني زائدة الثاني اما تكرير العين مع الادغام او الف
بين الفاء والعين والمعتبر في التقديم اولا كون الزائد همزة وصل ثم

تم المقدم المتفق ثم المنتشر والملحق ثمانية ابواب وهي الثمانية
الملحقة المذكورة مع زيادة التاء في اوله للمطاوعة غير فعيل
اذ لم يجئ تفعيل بالاستقراء وتمفعل بزيادة التاء والميم في اوله
على فوعل ووجه التقديم ما ذكر في الثمانية السابقة الصنف الثالث
قسمان ايضا ملحق وغير ملحق الثاني اربعة ابواب لان احدى
الزيادات همزة وصل في الاول في الكل والباقية اما متصل
بها وهو السين والتاء او تكرير العين والواو بينهما او الالف قبل
اللام وتكريرها مع الادغام او الواو المفردة قبل اللام والحرف
الثاني والرابع كذا في هذه الاربعة ووجه التقديم تقدم
الزايد بيقين اولا ثم مجانسة الاصل والملحق قسمان ملحق
باحرنجم وملحق بافعلّ ليتحقق الالحاق وحرف الالحاق اما تكرير
اللام او الف في الآخر ابتداء او انقلابا عن الياء والثاني باب واحد
وحرف الالحاق همزة بعد العين واذا تقرر هذا فلنشرع في المقصود
وهو بيان ابنية الموضوعات النوعية الاشتقاقية المسماة
بالامثلة المختلفة وما يتعلق بها باب الامثلة المختلفة وما يتعلق
بها هي بالنظر الى اختلاف المعنى ستة عشر ووجه الضبط والترتيب
انها لا يكون حرفا اذ لا قياس ولا تصرف في الحرف فلا بد ان اما فعلا
او اسما لا بخفاء اللفظ الموضوع المفرد في الثلثة عقلا وحد
الفعل ما دل بوزنه الكلي في الوضع الاول على زمان معين من الازمنة

الثلثة وحدّ الاسم ما دلّ على معنى مستقلّ بالمفهومية من غير دلالة
وزنه في الوضع الاوّل على زمان مذكور ومرادنا بالوضع الاوّل
وضع الاب بصيغه وضع بجانبه ودلالة امس ولفظ الماضي وشبهها
واسماء الافعال غير قد دلّ على الزمان المعيّن ليس بوزنه واما فعال
فقد جوّز بعض المحققين ان يكون فعلاً لدخول في خبره ولكن
لمّا لم يدخل شيء من خواصّ الفعل ولم يظهر نقله منه جعلناه
اسماً منقولاً من المصدر تقديراً وتبادر الحال من اسم الفاعل
والصفة المشبّهة من الفعل لا الوضع ووضع زيد علماً وضع
اوّل بالتفسير المذكور فلا يلزم ان يكون فعلاً واما كونعم وبئس
وليس عسى الماضي علم وزنه علم دال على الماضي ثم نقل الى الانشاء
والحال وغير صيغته وقس عليه فعل التعجب وامثاله ثم ان الفعل
اشتق من الاسم على مذهب البصريين لان كل فرع يصاغ من اصل
ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ
كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى
المصدر مع زيادته احد الازمنة والنسبة والتجدد التي هي الغرض
من وضع الفعل لكن تجرّد الفعل عن الثاني المفرد المذكر الغائب
دائماً من الزائد واشتمال المصدر عليه كثيراً فيكون في لفظها
في لفظ الفعل مع زيادة ولو تقدم ذلك المصدر في الوضع لزم
تعدد وضعه وتركه موضوعه الاوّل بالكلية اذ لا معنى الزائد

الزائد الا ما اتى به بعد الاصول لغرض من الاغراض فلو ثبت
في الوضع الاوّل مع الاصول لم يكن لزيادته معنى والاشتقاق
صفة اللفظ فاعتبار حاله في التجرّد والزيادة اولى من اعتبار حال
المعنى وجواز كون المراد من صوغ الفرع الدلالة على احد معاني
الاصل فقط اذ يحتاج اليها ايضاً يؤيد قول الكوفيين ..
ثم الفعل اولى بالتقديم لكثرة تعريفه وافادته فاكثر بحث
تعرفه تمة
الصرف عنه وهو اما خبر او انشاء لانه ان احتمل الصدق والكذب
بمجرد مفهومه العام فخبر والا فانشاء فالخبر لكونه اصل الا
الانشاء احق بالتقديم فهو اما ماض او مضارع لانه ان دلّ
في الاصل على زمان قبل زمان اخبارك فماض وان دلّ فيه على
الحال او الاستقبال بحسب الاشتراك فمضارع وهو مشتق من
الماضي بزيادة احد حروف اتين عليه وترك الهمزة الزائدة ان
كانت في اول ماضيه واما الجحد والنفي فلا وجه لجعلهما قسمين
بالاستقلال لدخولهما في المضارع ولا اعتبار لتغيير الآخر في الفرق
بينهما كما بحث كونه ولا لتغيير المعنى لانه عارض بسبب الحرف والبعض
المغيرة كلم كان وان وغيرهما فيكثر الاقسام جداً على انهما
ليس بمفردين حقيقة ولا حكماً بخلاف الفعل مع الضمير المرفوع
المنفصل فيخرجان عن موضوع الصرف ولهذا عدّ بعضهم امثلة
الفعل ثلثة وترك النهي رأساً وغير المخاطب المعلوم من الامر فعله

وجه وجيه لكن لما غير معنى الامر والنهي من الاخبار الى الانشاء
وهذا تغير عظيم وكثر استعمالهما وكانا مناطي التكليف
واختص وامتزج حرفاهما بهما فلا يوجدان في غيرهما ولا يفارقانهما
عدهما اكثر المصنفين من اقسام الفعل بالاستقلال فتبعناهم والانشاء
اما طلب او تعجب اذ غيرهما سماعي والطلب لكثرة استعماله وتفرعه
اولى بالتقديم فهو اما متعلق بوجود الفعل او تركه فالاول امر
وصيغته كصيغة المضارع مزيداً في اوله لام مكسورة غير انها تحذف
من مخاطب المعلوم ثم التاء لكثرة استعماله جداً فان كان ما بعدها
متحركاً لفظاً او تقديراً ابقي على حاله وان كان ساكناً زيد في اوله
همزة وصل مكسورة الا في ثلاثي مضموم عين مضارعه فتضم والثاني نهي
وصيغته كصيغة المضارع مزيداً في اوله لا ثم انا اقتصرنا على ايراد
مثالي الامر والنهي للغائب ولم نذكر مثال المخاطب منهما الا في الامثلة
المتفقة كما في الماضي والمضارع وان كان لذكر مخاطب الامر المعلوم
في الامثلة المختلفة وجه في الجملة بناء على تبدل الصورة لان فيه اشتباهاً
على المتعلمين حتى ان بعضهم بعد التخطي الى علوم اخر قد سأل وقال
لم لم يذكر مخاطب امر الغائب ومتكلمه وكذا مخاطب نهي الغائب ومتكلمه
ولم يعرف ان امر الحاضر ونهي الحاضر مخاطبهما فبسببه يراد مثالهما في الامثلة
المختلفة والتعبير عنهما بخلاف تعبير الماضي والمضارع ولهذا غيرنا عنهما في
ترجمتهما بلفظ فعل مفرد مذكر غائب وكذا في النهي كما في الماضي والمضارع

والتعجب صيغتان ويشترط لقياسيته ان يكون ثلاثياً مجرداً لازماً
اصلاً او رداً منصرفاً ثابتاً مدلوله في الزمان الماضي على الاستمرار
قابلاً بالفعل قابلاً للزيادة والنقصان غير لون ولا عيب ظاهرة
ولكون الصيغة الاولى منقولة من الخبر اعني ماضي الافعال قدمناها
على الثانية المنقولة من الامر واما الاسم فاما صفة او اسم لانه ان دل
على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فوصف والا فاسم
والصفة لكونه اقرب من الفعل لفظاً ومعنى ولفرقها احق بالتقديم
فهي اما دالة على مجرد ثبوت الحدث لذات ما او مع زيادته على الغير
وضعاً والاول اقرب واشبه للفعل فلذا قدمناه فهو اما موازن
للفعل لفظاً او تقديراً او غير موازن الثاني الصفة المشبهة واما
مشتقة من الماضي او المضارع اللازمين الثلاثيين فلم نذكرها لان
اكثر صيغها سماعي وافعل من الالوان والعيوب الظاهرة والحلي وان
كان قياساً ذكره يستلزم اما تكرير المثال من باب واحد او ترك اسم
التفضيل والموازن اما دال على قيام الحدث بذات ما او وقوعه عليها
والاول اسم فاعل والثاني اسم مفعول والاول لكونه دالاً على الفاعل
ومشتقاً من معلوم المضارع وموازناً له لفظاً في جميع الصور احق
بالتقديم على الثاني المشتق من مجهول المضارع الموازن له في الثلاثي
تقديراً وصيغتهما من الثلاثي المجرد على فاعل ومفعول ومن غيره على وزن
مضارعه بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر في الفاعل

اما مبالغة اسم الفاعل فيدل على زيادة وشدة في نفسه
لا على الغير ودلالة اسم التفضيل على الزيادة المطلقة
فلينبه منه فلا يستعمل الا في الوضع

ونحوه في المفعول وتركنا لفظي فهو وذلك لان الغرض تعداد الابنية
المفردة لا تركيبها مع الغير والقياس سكون اواخرها لكن حكينا حال
الرفع لفائدة زائدة ونحو اعلام المنون من ساكن الآخر ومتحرك من
المبني على الفتح او الكسر والمعرب ونحو حال النصب والجر في تثنية الاسماء
وجمعها السالم المذكر لتغير البناء واما الدال على الزيادة فاسم التفضيل
ووزنه افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وشرطه ان يكون
ثلاثيا مجردا متصرفا قابلا معناه للكثرة فاما بالفاعل غير لون
ولا عيب ظاهر واما مبالغة الفاعل فاوزانها سماعية فلذا تركناها
واما الاسم فاما مصدر وغيره فالمصدر لقربه من الفعل احق بالتقديم
وهو ما دل على مجرد الحدث او مع زيادة والاول اما مجرد عن الميم الزائد
في اوله او لا والاول سماعي من الثلاثي المجرد ونحو غيره قياسي
والضابط ان كل ما في اول ماضيه همزة زائدة يزاد قبل آخره الف
ويكسر ما تحرك وما في اوله تاء زائدة فيضم قبل لامه فقط وفي الرباعي
المجرد وملحقاته يزاد في آخر ماضيه تاء ونحو فعّل تفعيل بفتح التاء
وسكون الفاء وكسر العين ونحو فاعل مفاعلة بضم الميم وفتح العين
وهذا هو القياس المطرد وقد جاء كثيرا في الرباعي وملحقاته بكسر الفاء
وزيادة الالف قبل آخره وجاء فتح الفاء ايضا في مفعللة ونحو
فعّل تفعلة بحذف الياء من مصدره الاول وتعويض التاء في
الآخر ونحو فاعل فِعال بكسر الفاء وقد قيل قياس لغة اهل اليمن ففي

وفي فعّل فِعّال بكسر الفاء ونحو فاعل فيعال ونحو تفعّل
تفعّال على قياس ما في اوله همزة والمصدر الميمي قياس من
الثلاثي المجرد الذي لم يسقط الفاء من مضارعه مفعل بفتح الميم
والعين ومن الساقط بكسر العين ومن غيره على وزن اسم المفعول
واما الدال على الزيادة فزيادته اما عددا او نوعا او مبالغة والاولان
لعمومها وقلة حروفها في الثلاثي المجرد احق بالتقديم والاول الكثرة
وفتحه قدم ونحو قياسهما من الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فعلة
بفتح الفاء وسكون العين للمرة وفعلة بكسر الفاء وسكون العين
وما زاد على الثلاثي مما لم يكن في آخر مصدره تاء بزيادة التاء
في آخره ونحو غيرها على المصدر المستعمل وللمبالغة وزنان قياسيان
من الثلاثي تفعال بفتح التاء وسكون الفاء وكذا قدم ونحو فعّيلى
بكسر الفاء والعين المشددة والالف في الآخر ونحو غير المصدر اما
اسم بمعنى امر المخاطب وزنه فَعالِ بفتح الفاء وكسر اللام وهو قياس
في الثلاثي المجرد المتصرف التام عند سيبويه آخذا من الخفاء اسمية
وفعلية ونحو قدم ظرفه او ظرف للحدث او آلة له والاول اما
مكان او زمان وصيغتهما متحدة في الثلاثي المجرد المعتل
فاؤه بالواو وغير المضاعف والمكسور عين مضارعه غير المعتل
اللام مفعل بفتح الميم وكسر العين وسكون الفاء ومن غيرها بفتح
العين ونحو غير الثلاثي على وزن اسم المفعول قدمنا للفتحة

قيده بانه لا يجئ من الناقص منه

وللثاني صيغتان مفعل ومفعل بكسر الميم وسكون الفاء وفتح
العين فيهما وكلا يبنيان الا من الثلاثي المجرد المتعدي وهذه
الاسماء مشتقة من المعلوم المضارع ثم اعلم ان الامثلة
المختلفة على قسمين منصرف وغير منصرف الثاني ما لا يتغير
عن حاله بحيث لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وهو فعل التعجب واسم
التفضيل اذا استعمل بمن والمصدر غير المرة والنوع واسم الفعل
والذي اسند الى الجار والمجرور من الافعال واسم المفعول واما
الذي اسند الى اسم ظاهر من الافعال والصفات فمنصرف
بالتأنيث فقط وما عداها منصرف وامثلة تصريف امثلة
منفقة وامثلة مطردة بيان ان امثلة المنفقة اعلم ان التصرف
يكون بامور منها التثنية وهي علم الجميع المنصرف لكن اطلاق
التثنية والجمع والمخاطب والمتكلم على الفعل باعتبار فاعله المضمر
واطلاق الغائب والمعلوم والمجهول باعتبار الفاعل مطلقا وعلامتها
في الافعال الالف في آخرها وفي الاسماء الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة في الآخر ومنها الجمع وعلامة المذكر في
الافعال الواو الزائدة الساكنة المضموم ما قبلها في الآخر ويحذف
في مخاطب المضارع اذا لم يتصل ضمير منصوب واختص بذوي العلم وللمؤنثة
نون مفتوحة ساكن ما قبلها مخففة متصلة بلا الفعل او مشددة
مخففة بمخاطب المضارع واما الجمع في الاسماء فعلى نوعين مكسر وصحيح

[illegible]

وفيه سيء وهو ثلثة اوزان فعالل وفعاللة وفعاليل بفتح الفاء وكسر
اللام الاولى في الكل وقد يأتي بالمجرد الهيئة مع الالف والياء والتاء في موضعها
فالاول للخماسي بحذف خامسه هو الاكثر وبعضهم يحذف ما اشبه الزائد اذا
كان قريبا من الطرف وهذا التكسير مشكل ولذا ربما عبر بمجرد اعن التاء وربما وما كان
على زنته في مطلق الحركة والسكون وترتيبها من مزيد الثلاثي اسما بغير
مدة زائدة ولكل رباعي فيه زيادة ليست بمدة واقعة قبل اللام الاخيرة
بحذفها ولفعلة وفاعلاء اسمين والثاني للاعجمي المنسوب مما ذكر والثالث
لنحو قرطاس في مطلق الحركة والسكون وترتيبها ولكن رابعة زائدة اسما
والصحيح صنفان صنف للمذكر وعلامته واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها ونون مفتوحة وشرطه مطلقا التجرد عن التاء والاطلاق
على اولي العلم وشرط قياسه ان كان اسما العلمية وان وصفا قبول
التاء في آخره الا في اسم التفضيل والخماسي لاشكاله تكسيره وصنف
للمؤنث وعلامته الف وتاء زائدتان في الآخر وشرط قياسها ان كانت
اسما ان يكون علم مؤنث ظاهرة فيه العلامة او مقدرة او ذا تاء التأنيث
الظاهرة مذكرا وصفا كطلحة او لا كشجرة اما تجريح فيجمع على تخارج
لكونه مثل قرطاس او ذا الف التأنيث اذا لم يستتر المذكر الحقيقي كالسراء
او ما صح تأنيثه وتذكيره اذا لم يأت له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون

[illegible]

[illegible]

[illegible] علا وزن وابعه
[illegible]
تغير في مجمع [illegible]
[illegible]
لمفرد بجمع على [illegible] جافر
كد جمع بجمع على جادب
[illegible] وجدول بجمع على
[illegible] وجداول

[illegible]

ما لا يعقل كجبل فالتصغير فيه معنى الوصف وان لم يجز على الموصوف ثم
انه قد يلحق لهذا الجمع تغيرات قياسية لا بد من ذكرها منها حذف تاء
التأنيث وقلب الف المقصورة ياء والممدودة واوا وهذا عام للتثنية
ومنها فتح العين في باب تمرة الا معتل العين والضم ايضا في باب غرفة
الا معتل العين ومعتل اللام بالياء ليسكن ويفتح فيها الفتح والكسر
في باب كسرة الا معتل العين ومعتل اللام ويسكن ويفتح فيها والمعتل
والصفة بالاسكان على الاصل في الجميع اعلم ان التثنية والجمع مشتركة
بالتركيب فلذا ذكرنا في ترجمتها لفظ الجمع ومنها التأنيث وهو قياسي
في الافعال والصفات فقط وعلامته التاء والياء والالف المقصورة
والممدودة والياء والنون اما التاء فنوعان ساكنة ومتحركة اما الساكنة
فمختصة بآخر الماضي للغائبة المفردة واما المتحركة فاما في اوله او في آخره
اما في الاول ففي واحدة المضارع وتثنية الغائبتين واما في الآخر
فاما في الفعل الماضي او في الاسم والاولى مفتوحة في تثنية الغائبة
ومكسورة ساكن ما قبلها في الواحدة المخاطبة والثانية مفتوح ما
قبلها قياس في جمع الصفات الا في اسم التفضيل وافعل الصفة
واما الالف المقصورة فقياس في اسم التفضيل فقط يدخل
آخره ويحذف همزته ويضم فاؤه ويسكن عينه واما الالف الممدودة

[illegible]

[illegible]

المنصرفة اذا الاسماء الظاهرة غيب وعلامة الخطاب التاء فهي اما
في الاول او في الآخر اما في الاول ففي المضارع واما في الآخر ففي الماضي
مفتوحة في واحده ومكسورة في واحدته ومضمومة في البواقي مع ما بعده
في التثنية والجمع كذلك ساكنة الا عند اتصال الضمير فتضم مع زيادة الواو
الساكنة بعده في الجمع المذكر ونون مشددة كذلك في الجمع المؤنث وما قبل
الكاف ساكن وعلامة المتكلم التاء المفردة المضمومة الساكن ما قبلها المختصة
بآخر الماضي للمتكلم الوحده والهمزة له ايضا والنون المفردة له مع غيره في
الاول المضارع والنون الساكن ما قبلها مع الالف بعده له مع غيره
ايضا في الآخر الماضي ومنها المعلوم والمجهول وهما مختصان بالافعال ايضا
وعلامة المعلوم في الثلاثي فتح العين وفي غيره فتح الاول الا ما في اوله
همزة وصل فتكسر في الابتداء وتحذف في الدرج من المعلوم والمجهول والا المضارع
الرباعي مطلقا فيضم اوله على كل حال ويفتح البواقي سوى الساكن في الكل
وسوى ما قبل الآخر في مضارع لم يكن اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيه
وعلامة المجهول ضم الاول في الكل والثاني في ماض اوله تاء زائدة والثالث
في ماض اوله همزة وصل فينقلب الالف المتصلة بما ضم واوا وفتح ما قبل
الآخر في المضارع وكسره في الماضي والباقي على ما كان في المعلوم هذا هو
الاصل ثم ضاعف عين لامه بنقل حركته الى لين الى ما قبلها ان كان ساكنا

[illegible]

وأما أمثلة الصفات فستة لأنه لكثرة استعمالها بالنسبة إلى الأسماء
وورودها في دوران الأرواح فاحتيج إلى الفرق بين المذكر والمؤنث وتباين
العدد وأما الخطاب والتكلم فاستغنى عنهما بوضع المضمرات المنفصلة
لقولك أنا ضارب وأنت ضارب فاضرب الاثنين في الثلثة فيحصل
الستة وأما أمثلة الأفعال فثلثة عشر في الماضي وأحد عشر في المضارع
وبيانه أن الفعل أكثر الألفاظ إفادة وورودا في دوران العقول واستعمالا
فاشتدت الحاجة إلى الفرق بين الأمور المذكورة وإن اختصار وبانضمام
المضمرات المنفصلة وإن حصل الفرق لكن يفوت الاختصار والنسبة
إلى الفاعل داخل في مدلول الفعل وأحوال الفاعل ثلث لأنه إما أن يكون
له دخل في حصول الكلام ووجوده بالفعل أولا والأول إما أن يصدر
الكلام عنه أو يتوجه إليه والأول متكلم والثاني مخاطب والقسم الثاني الغائب
فالمراد به ما لم يكن متكلما ولا مخاطبا لا المعنى اللغوي والأحوال الستة
المذكورة موجودة في الفاعل أيضا فبضرب الثلثة في الستة يحصل ثمانية
عشر لكن لما كان المتكلم يرى أو يسمع صوته فيعلم ذكورته وأنوثته
سقط ثلثة ولما قل استعمال التثنية شركوها للجمع في الصيغة فبقي اثنان
وكذا شركوا تثنية المخاطب والمخاطبة فبقي ثلثة عشر في المضارع
شركوا تثنية الغائبة معهما وكون بنية المفردة مع المخاطب المفرد فبقي أحد عشر

اللفظ والأول لما في الخارج ثم اكتفينا في المشترك بلفظ
واحد تقريبا للاشتراك وتسهيلا للحفظ بتقليل الأمثلة
كما يكتفى في المتكلم وغيره وأخرنا التثنية المشتركة عن مفرديها
إذ مرتبتها بعد مرتبة المفرد كما في سائر المواضع وحذفنا من
الترجمة لفظ لحظه زمانده وشمديكي حالده وكلجك زمانده
وغائب وبر حاضر وبن وبز إذ معنى الماضي والمضارع والإفراد
وعدمه والغيبة والخطاب والتكلم متميزة مدلول عليها بالصيغة
في التركية أيضا بخلاف التثنية والجمع والتذكير والتأنيث ألا ترى
إذ أمثلة الماضي بالتركية هذه وردي ووردیلر ووردك ووردكز
وردم وردق وأمثلة المضارع هذه ورر وررلر ورسك ورسكز
ورم وررز وقس عليها غيره وما ذكروا معنى نصر
واحد غائب في الزمان الماضي ونصرت أنت واحد حاضر في الزمان
الماضي ونصرت أنا في الزمان الماضي وينصر واحد غائب في الحال
أو الاستقبال وعلى هذا القياس في غيره فإن قلت ذكر هذه الأشياء
لتفهيم المبتدي معاني الألفاظ العربية ولا يفهم من لفظ وردم
التركي مثلا معنى المضي والواحد والغيبة قلت بل يفهم كل
صبي يقدر على التكلم هذه المعاني منه لكن لا يقدر على التعبير
بهذه العبارة مثلا إذا قلت لصبي بارن أو ورمن يقول

او قرم ولا يقول او قدم ولا او قرين ونحوه ويزيدون الا ان
يريد التأكيد واما ذكرنا لفظ بر في مفرد الغيبة وسن في
مفرد الخطاب لقروده دفع الركاكة كما لا يخفى والغرض من
الترجمة اعلاماً معانيها المطابقية بلا زيادة ولا نقصان حتى
يفهم ذلك المعنى عند سماعه ويريده عند تكلمه به والغرض لجعل
ما ذكرنا بان يقال للصبي مثلاً اذا سمعت نفر فانهم منه ما
تفهم اذا سمعت ياردم اندى براز وقل اذا اردت ان تكلم
بالعربية موضع ياردم اندى براز نفر فكلاهما واحد وقد
سمعت بعض من يدعي في العلوم العربية كمالات فخاً يقول
ان من لطائف لغة العرب اختصار لفظ مع كثرة معانيه الا ترى
احزب لفظ واحد في لغة العرب لو عبر عن معانيه بالتركية احتيج
الى سبعة الفاظ وهل هذا الغلط الا من الجمود على
التقليد بما كتب في حواشي
الامثلة وما سمع
من القاصرين

والله تعالى اعلم بحقيقة الحال واليه المرجع والمآل
ندعوه ان يجعلنا من العالمين العاملين وآخر دعوانا ان
الحمد لله رب العالمين

قد تم في سنة ست وثلثين ومائة والف من يد عبد الفقير المذنب
ابراهيم بن مصطفى الشهير بصولاق زاده
مهرى جوقه دار كتخداى
جبه جيان دركاه
عالى

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابرا
وكفى عبده ١٢٧٥